obs

مرصد حماية المدافعين
عن حقوق الإنسان

السعودية

محكـوم عليهن بالصمت
وضع النسـاء المدافعات عن حقوق الإنسـان

كانـون الثاني/يناير 2018

fidh

OMCT
شبكة SOS ضد التعذيب

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان كلتاهما عضوتان في ProtectDefenders.eu، وهي الآلية التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان التي ينفذها المجتمع المدني الدولي. هذا التقرير تم إعداده لا سيما في إطار ProtectDefenders.eu

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تودان تقديم الشكر لكل من جمهورية وكانتون جنيف، والوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، على جعلهما نشر هذا التقرير ممكنا. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تتحملان وحدهما مسؤولية محتويات هذا التقرير، ولا يمكن تفسيرها في أي حال من الأحوال على أنها تعبّر عن آراء هذه الجهات.

مدراء النشر: ذيميتريس خريستوبوليوس وجيرالد ستابروك

مؤلفة التقرير: أليكساندرا بوميو

التحرير والتنسيق: أليكساندرا بوميو وديلفين روكيلو

Design : FIDH

Dépôt légal janvier 2018 FIDH (éd. Arabe) = ISSN 2106-8054– Fichier informatique conforme à la loi du 6 janvier 1978 (Déclaration N° 330 675)

طالبة سعودية تدوّن ملاحظات بينما تحضر تجمعا طبيا في مدينة الملك فهد الطبية بالرياض، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ AFP PHOTO/HASSAN AMMARAMMAR©

المحتويات

ملخّص تّنفيذي 4

مقدّمة: أهداف الدّراسة والمنهجيّة المعتمدة 5

1 - سياق اجتماعي سياسي متناقض: من القمع إلى إعلانات عن إصلاحات 6
1.1. حملة قمع متنامية على الآراء المتباينة 6
2.1. الانتقال الحاصل حاليا داخل الأسرة الحاكمة 7
3.1. خطة "رؤية 2030": أعلن عنها للتباهي أم لرغبة حقيقية في التغيير؟ 7
4.1. طموح السّعوديّة لتعزيز حضورها على السّاحة الدوليّة كوسيلة لفرض رؤيتها الذاتية جدا لحقوق الإنسان 8
5.1. حقوق المرأة، قضيّة مستغلة لأغراض سياسية 9
نقطة تركيز: نساء محكوم عليهن بالبقاء قاصرات؟ ولاية الرجل على المرأة: الرّكيزة القانونيّة والأيديولوجيّة لإخضاع المرأة 11

2 - إطار قانوني يجرّم الدّفاع عن حقوق الإنسان 14
1.2. إطار قانوني يقوم على قراءة تقييدية للشريعة واستخدام النّصوص القانونية لأغراض قمعيّة 14
1.1.2. النظام الأساسي للحكم: "الدّولة تحمي حقوق الإنسان طبقا للشريعة الإسلاميّة." 15
2.1.2. مفهوم "وليّ الأمر": حظر أي تحدٍ للسلطة وسيادة النّظام الأبويّ 16
3.1.2. لفتاوى والنّصوص الأخرى الصّادرة عن هيئة كبار العلماء 17
4.1.2. إساءة استخدام القوانين الرّامية إلى مكافحة الجريمة 17
قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية (السيبرانية) 17
قانون المطبوعات والنّشر 18
مشروع قانون لحظر التحريض على الكراهية الدّينيّة 18
قانون مكافحة الإرهاب 19
2.2. المحكمة الجزائيّة المتخصّصة، أداة لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان 20

3 - الكفاح الصعب للمرأة من أجل التمكين في بيئة مقيّدة 21
1.3. بيئة مقيّدة بشدة للدفاع عن حقوق الإنسان 21
1.1.3. منظّمات مجتمع مدني خاضعة لنظام يوفّر القليل من الضمانات 21
2.1.3. الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، هيئة "حكومية" 23
3.1.3. سحق أي نيّة لإنشاء جمعية مستقلة 24
2.3. الناشطات الحقوقيات يخرجن إلى الفضاء الإلكتروني 25
1.2.3. حملات تبدأ بحالات فردية وتتطوّر إلى قضايا رمزية 26
نقطة تركيز: الحركة الداعمة لحق المرأة في القيادة: إشارة مشجّعة 29
2.2.3. نشاط افتراضي يقيّده غياب دفاع منظّم عن حقوق المرأة 30

4 - حركة حقوق مرأة لا تزال هشة وعرضة لحملة قمع شديدة 31
1.4. مريم العتيبي: ناشطة مناهضة لولاية الرجل أتهمت بالعقوق 31
2.4. آلاء العنزي: إجراء ضدّ عنف أسريّ عرقله تهديد بإجراءات قضائية جديدة 33
3.4. لجين الهذلول: دفاع عن الحق في القيادة مهما كان الثمن 34
4.4. عزيزة اليوسف: شخصيّة محوريّة في نضال المرأة لنيل حقوقها 35
5.4. نسيمة السّادة: جهود متعثّرة لتسجيل جمعية 36
6.4. سمر بدوي: ضحيّة عنف والآن شخصية رمزية في النضال من أجل حقوق الإنسان 37
7.4. نعيمة المطرود: ناشطة مطالبة بالإصلاح تقبع في السجن 39

الخاتمة والتّوصيات 40

الملخّص التّنفيذي

منذ عدّة سنوات تتصدّر مسألة حقوق المرأة في السعودية عناوين الصّحافة الدوليّة بانتظام، وذلك، بشكل محدّد، بسبب التّعبئة العامّة غير المسبوقة التي تطوّرت داخل البلد حول هذا الموضوع، ولأهميّة هذه القضيّة على الأجندة الدوليّة وكذلك بسبب إعلان الحكومة السعودية عن إصلاحات واسعة النّطاق. لكن **باستثناء الإعلان عن إصلاحات رمزيّة** مثل السّماح بدخول المرأة إلى المدرجات الرياضية ومنحها الحق في قيادة السيّارة في شهر سبتمبر 2017، **ما تزال المرأة تواجه قيودا جمّة مفروضة على حقوقها في السّعوديّة**، التي تفرض شكلا صارما من الإسلام السنّي يُعرف بالوهابيّة.[1]

شهد البلد منذ سنة 2016 **تعبئة هامّة وغير مسبوقة من قبل نساء في الدّفاع عن أبسط حقوقهنّ الأساسيّة**، خاصّة كنتيجة للفرص التي قدّمتها شبكات التواصل الاجتماعي والتي يتمّ توظيفها بشكل كامل في حملات تشتمل على المطالبة بالحق في قيادة السيارة، والحماية ضدّ كافّة أشكال العنف، وأيضا إيقاف العمل بنظام ولاية الذكور، الذي يشكّل القاعدة الأيديولوجيّة والقانونيّة لإخضاع المرأة وعدم المساواة بين الجنسين.

وبينما لم تتمكّن **حركة الدّفاع عن حقوق المرأة** من تطوير بنية نتيجة للقمع الذي تستمر في مواجهته، إلا أنها **استفادت من «مجتمع مدني بدائي»**، من الناشطات النسويات **ينضج ببطء**، كوّن نفسه بشكل غير رسمي، والذي رغم هشاشته التي لا يمكن إنكارها، إلا أنه يتّصف بالديناميكية. كما أن الحركة استفادت من الزخم الإيجابي المرحلي في عهد الملك السابق عبدالله، وكذلك من الإعلانات عن إصلاحات مجتمعية صدرت عن وليّ العهد الحالي. ومع ذلك، لا يقتصر بطء التقدّم على هذا المجال فحسب، لكن أيضا لا يوجد مؤشر لأي قفزة نوعية إلى الأمام.

وعلاوة على ذلك، فإن الوعود بالإصلاح التي قدّمها قادة سعوديون ما تزال تتناقض مع الواقع الفعلي لحالة حقوق الإنسان في البلد. ومع أنه لا يجب التغاضي عن الصعوبات والعوائق التي قد تواجهها الإصلاحات، إلا أنه من الجليّ ومنذ تولي الملك سلمان بن عبد العزيز وابنه ولي العهد محمد بن سلمان مسؤوليات الحكم، فإن الحكومة استمرت في اتخاذ إجراءات صارمة ضد أي شكل من المعارضة أو أي فعل فسّر على أنه كذلك. منذ العام 2011، واستجابة للمخاوف التي أثارها الربيع العربي، **صعّدت الحكومة السعودية** بصورة فعالة **جهودها لسحق أي آراء مخالفة**، وبشكل محدد جهودها في إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان الداعين إلى إجراء إصلاحات رئيسية لنظام أسس على احترام السلطة. وكان القمع الذي واجهته أي محاولة لتأسيس حركة أو إنشاء جمعية شديد على وجه الخصوص. وعليه يمضي العشرات من المدافعين عن الحقوق والمدونين والمحامين والمتظاهرين أحكاما طويلة بالسجن متهمين بـ «الإرهاب»، و«التحريض على الإخلال بالنظام العام»، و«محاولة الانقلاب على الحكومة أو سلطة الملك»، و«محاولة التأثير في الرأي العام» أو «إنشاء جمعية غير مرخصة.»

في هذه البيئة شديدة القمع، بدورها تواجه النساء التي تتبنى موقف النشطاء وتحاول بشكل جماعي تحديد مطالبها، أعمالا انتقامية.

في ضوء ذلك، يصبح لمسألة حقوق المرأة والمصير الذي ينتظر النساء المشاركات في الدفاع عن حقوقهن، رمزية خاصة تشير إلى التناقضات داخل المجتمع السعودي وتشكل مؤشرا ممتازا لوضع حقوق الإنسان في البلد.

1 الوهابية هي حركة دينية سنيّة حنبلية تدعو إلى ما يعتبره أصحابها «العودة إلى ممارسات كانت موجودة ضمن المجتمع المسلم في زمن النبي محمد وخلفائه الأوائل». وبحسب المذهب الوهابي، فإن هناك تفسير واحد فقط للنصوص الدينية، ولا وجود للتعددية الإسلامية.

مقدّمة:

أهداف الدّراسة والمنهجيّة المعتمدة

في سياق متناقض من الإعلانات عن إصلاح سيحسّن حقوق المرأة ومن القمع المنهجي للمدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، وبالتحديد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، ترغب الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، في إطار مبادرة الشراكة المعروفة باسم مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، في استعراض الوضع الراهن لحركة حقوق المرأة في السعودية، والمجالات الرئيسية التي تعمل فيها والصعوبات التي تواجهها الجهات الفاعلة الرئيسية فيها.

ونتيجة للاستحالة العملية لإيفاد بعثة تقصي حقائق دولية، بشكل خاص بسبب الإجراءات الانتقامية بحق أي مدافع يتعاون مع منظمات دولية، ولرفض السلطات الدخول في حوار هيئات دولية، قرر المرصد إجراء دراسة مبنية على بحث وثائقي متعمق أجري على معلومات سعودية ومواقع إلكترونية لمؤسسات وأكثر من إثنتي عشرة مقابلة عن بعد، خلال الفترة من أبريل/نيسان وحتى تموز/يوليو 2017، مع شخصيات من المجتمع المدني السعودي - نشطاء، وباحثين وصحفيين - يعيشون في بلدات ومدن مختلفة في البلد والخارج، من أجل الحصول على معلومات مباشرة من الميدان.[2]

لا ينوي هذا التقرير إعطاء صورة كاملة لوضع المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، بل يسعى إلى توضيح وضع المجتمع المدني السعودي عبر قضية المرأة.

ويرغب المرصد في تقديم شكره إلى جميع أولئك الذين تم إجراء مقابلات معهم في سياق هذه الدراسة.

تعريف

يُشير تعبير «مدافع عن حقوق الإنسان» إلى أي فرد يعمل بطريقة سلميّة بصفة فرديّة أو بالاشتراك مع غيره باسم أفراد أو مجموعات لتعزيز والدفاع وحماية حقوق الإنسان والحريّات الأساسية المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والضمانات التي تقدّمها مختلف المواثيق الدوليّة. وبسبب التزامهم، يخاطر المدافعون عن حقوق الإنسان بالتعرّض لأعمال انتقامية ومضايقات وانتهاكات لحقوقهم.

في 9 كانون الأول/ديسمبر 1998 اعتمدت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان).[3] ورغم أنه لا يمثّل في حدّ ذاته صكًّا ملزما قانونيًا، إلا أن الإعلان ينصّ على مجموعة من الحقوق والمبادئ القائمة على المعايير الخاصّة بحقوق الإنسان التي تكرّسها صكوك دوليّة أخرى تكتسي صبغة الإلزام القانوني، مثل العهد الدّولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة. ينصّ الإعلان أيضا على عدد معيّن من الالتزامات على الدول وكذلك على كل فرد بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

2 لحماية من أجريت معهم المقابلات لن يتم الإفصاح عن معظم أسمائهم لتجنب أي أعمال انتقامية ضدهم.

3 الإعلان (بالعربية): http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Defenders/HRDCommentaryArabicVersion.pdf والتعليق على الإعلان (بالعربية): http://anhri.net/docs/undocs/decprhr.shtml

1 - سياق اجتماعي سياسي متناقض: من القمع إلى إعلانات عن إصلاحات

1.1. حملة قمع متنامية على الآراء المتباينة

في أيار/مايو 2015، أي بعد مضي أربعة أشهر على توليه العرش، أعلن الملك سلمان بن عبد العزيز بأن حكومته تكفل حق المواطنين السعوديين في حرية التعبير. ومع ذلك، وبما يتناقض مع إعلان النوايا هذا، **إشتد القمع الموجّه ضدّ كلّ الأصوات المخالفة** منذ توليه مقاليد الحكم، ووجه بشكل خاص ضدّ المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمثقّفين والصحفيّين والمدوّنين. وحتّى إن تمكّنت بعض الشخصيات في المجتمع المدني من التّعبير علنا عن التزامها بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، إلا أن **توجيه إصبع الاتهام بالمسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى السلطات** (مثل وزارة الداخلية، والنظام القضائي أو الهيئات الدينية) **بقي خطا أحمرا لا يمكن تجاوزه**. وينطبق نفس الشيء على إدانة إجراءات معيّنة كالمراسيم أو وجود معتقلين سياسيين. و**يعرّض تجاوز هذا الخط الأحمر الفاعل إلى الملاحقة القضائية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة ولعقوبة شديدة** كالسجن وحتى الجلد علنا أو عقوبة الإعدام.

ففي الفترة ما بين ما بين 9 أيلول/سبتمبر وبداية تشرين أول/أكتوبر 2017 إعتقلت السلطات حوالي 70 شخصا، جلهم من الوعاظ، لكن أيضا قضاة ومدونين وصحفيين.[4] وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بعد ساعات قليلة من إنشاء هيئة لمكافحة الفساد، تم اعتقال أكثر من 50 من الشخصيات البارزة من العائلة الحاكمة وعالم الأعمال وعشرات غيرهم أقل شهرة، بحجة مكافحة الفساد. ولوحظت أيضا زيادة هائلة في أحكام الإعدام والإعدامات، بواقع 158 حكم إعدام تم تنفيذه في العام 2015، و154 في العام 2016,[5]

في تقرير نشر في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أشارت منظّمة هيومن رايتس ووتش إلى أن المحاكم السعودية حاكمت وأدانت «20 ناشطا ومعارضا بارزا على الأقل [...] بعقوبات قاسية بالسجن تراوحت بين 10 و15 عاما، فقط بسبب انتقادهم السلمي. [...] حاكمت السلطات السعودية جميع المعارضين السلميين تقريبا منذ 2014 في المحكمة الجزائية المتخصّصة، التي تنظر في جرائم الإرهاب.»[6]

ومنذ ذلك الحين استمرت المحاكمات وإصدار الأحكام بحق المدافعين عن حقوق الإنسان بنفس الوتيرة، كاعتقال الناشط الحقوقي **عيسى النخيفي** في كانون الأول/ديسمبر 2016 لاحتجاجه على تهجير سكان على الحدود مع اليمن.[7] وهذا يظهر بوضوح أن وعود الملك عند توليه العرش بعيدة عن أن تترجم إلى أفعال.

وأيضا في كانون الثاني/يناير 2017 تمّ اعتقال كل من **عصام كوشك** و**أحمد المشيخص** لقيامهما على التوالي بنشر تغريدات على تويتر حول الفساد وحرية التعبير في السعودية؛ والمطالبة بإطلاق سراح سجناء سياسيين محتجزين بدون توجيه تهمة إليهم.[8]

وخلال ذات الشّهر حُكم على **نذير الماجد** بالسّجن سبع سنوات لمشاركته في مظاهرات دعت إلى وضع حدّ للتمييز ضدّ الأقليّة الشيعيّة في البلد.[9]

وفي آب/أغسطس 2017، أعيدت محاكمة **عبد العزيز الشبيلي**، عضو جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، وهي جمعية أسست في 2009 وتم تجريم جميع أعضائها منذ 2011، وحكم عليه بالسجن ثماني سنوات بتهم من ضمنها «الدعوة والتحريض على مخالفة النظام العام».[10]

وأخيرا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، حكم على **نعيمة المطرود** بالسجن ست سنوات بعد مشاركتها في حركة الاحتجاج

4 أنظر حساب «معتقلي الرأي» السعودي على تويتر: https://twitter.com/m3takl

5 أنظر منظمة العفو الدولية، عقوبة الإعدام في عام 2016: حقائق وأرقام، 11 نيسان/أبريل 2017 (بالعربية والإنجليزية): https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/04/death-penalty-2016-facts-and-figures

6 أنظر تقرير هيومان رايتس ووتش، 140 رمزا، مضايقة وسجن نشطاء الإنترنت في دول الخليج، 2016 (بالعربية والإنجليزية): https://features.hrw.org/features/HRW_2016_reports/140_Characters/index.html#ar

7 أنظر مركز الخليج لحقوق الإنسان، العربية السعودية: إعتقال المدافع عن حقوق الإنسان عيسى النخيفي، 20 كانون الأول/ديسمبر 2016 (بالإنجليزية): http://www.gc4hr.org/news/view/1450

8 أنظر نداء عاجل للمرصد (SAU 001/0117/OBS 003) نشر بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2017.

9 أنظر هيومان رايتس ووتش، السعودية تكثف القمع ضد الكتّاب والنشطاء، تصاعد الاعتقالات والمحاكمات، 6 شباط/فبراير 2017 (بالعربية والإنجليزية): https://www.hrw.org/ar/news/2017/02/06/299694

10 نفس المرجع.

السلمي في منطقة القطيف شرق السعودية، والتي تطالب بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتدعو إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين إضافة إلى الإصلاحات الديمقراطية. وهذه حالة الاحتجاز الوحيدة التي تم توثيقها، حتى الآن، لمدافعة (إمرأة) عن حقوق الإنسان (أنظر أدناه القسم 7.4.).

إن هذا القمع، ولاسيما تجريم النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، يتعارض مع المواد 9 و10 و19 و20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومع إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان. في العام 2016 طلب فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي من السلطات السعودية الإفراج عن تسعة نشطاء حقوقيين لهم صلات بجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم).[11]

2.1. الانتقال الحاصل حاليا داخل الأسرة الحاكمة

تمرّ السّعوديّة بمرحلة خاصة من تاريخها، حيث **تشهد انتقالا للحكم يكتسي أهميّة أكبر مقارنة بمراحل الانتقال التي سبقت** لأنّه يُمثّل انتقالا من جيل إلى آخر، من جيل أبناء الملك المؤسّس، وجميعهم في العقد الثامن من العمر، إلى جيل الأحفاد، وبالتّحديد إلى **وليّ العهد الأمير محمد بن سلمان،** وهو في عقده الثالث. **ويُحضّر وليّ العهد لتولي دوره بالقيام بفعل قويّ والإعلان عن مجموعة من الإصلاحات الوشيكة**، من ضمنها خطته «رؤية 2030» للتّحوّل الاجتماعي والاقتصادي التي سيرافقها، حسب تصريحاته للصّحافة الغربيّة، إصلاحات اجتماعية جذرية. وهو ما يشكّل بالنسبة للنشطاء الحقوقيين السعوديين والشركاء الدوليين فرصة لاغتنامها ولدعم الزخم المحتمل.

3.1. خطة «رؤية ٢٠٣٠»: أعلن عنها للتباهي أم لرغبة حقيقية في التغيير؟

إن خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية المسماة رؤية 2030،[12] والتي تهدف إلى تحرير البلاد من اعتمادها على النّفط من خلال تأسيس اقتصاد قائم على الصّناعة والخدمات بدلا من ذلك القائم على عائدات النفط، **تساعد في إعادة أوضاع المرأة إلى دائرة الضوء**. وتشمل الخطة خلق اقتصاد أكثر تحررا، وجذب مستثمرين أجانب وزيادة معدل التوظيف بين السعوديين، بمن فيهم النساء. وتنصّ الخطة أيضا على: «سيمنح اقتصادنا الفرص للجميع، رجالاً ونساءً، صغاراً وكباراً، لكي يسهموا بأفضل ما لديهم من قدرات.»[13] وفيما يخص المرأة السعودية تمضي الخطة لتنص على أن السعودية «ستستمر في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا»،[14] وعلى أن أحد الأهداف يتمثل في «رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من *22* في المئة إلى *30* في المئة.»[15]

سبق الإعلان الرّسميّ عن **خطة رّؤية 2030 عمل إعلاميّ مكثّف** من قبل محمّد بن سلمان، وليّ وليّ العهد في ذلك الوقت. ففي مقابلة أجراها يوم 4 كانو الثاني/يناير 2016 مع الصحيفة الأسبوعية البريطانية «ذي إيكونوميست» (The Economist)، طُرح عليه سؤال حول ما إذا كانت الإصلاحات الطموحة المنشودة لا تتطلّب إعادة تشكيل العقد الاجتماعي السعودي. وفي سياق ردّه قال الأمير: «لدينا قيمنا: من المهم لنا المشاركة في صناعة القرار، من المهم لنا وجود حريتنا في التعبير، من المهم لنا وجود حقوق الإنسان. يهمّنا كثيرا أن تكون لدينا حرية تعبير، ويهمنا كثيرا أن تكون لدينا حقوق الإنسان.»[16]

أجرى الأمير أيضا مقابلة مطوّلة في 4 نيسان/أبريل 2016 مع وكالة الصحافة الأمريكيّة «بلومبيرغ» (Bloomberg) مبينا المبادئ الرئيسية للإصلاحات المستقبلية.[17] وسئل عمّا إذا كانت الخطة ستشمل منح المرأة حقوقا أكثر، فرد الأمير: «أنا فقط أريد أن أذكّر العالم بأنّ النساء الأمريكيات كان عليهن الانتظار طويلا قبل أن يأخذن حقهن في التصويت، لذلك نحن في حاجة إلى الوقت. لقد أخذنا العديد من الخطوات [...] ونحن ندعم النساء في المستقبل ولا أعتقد بأن هناك عقبات لا يمكننا تجاوزها.»

11.أنظر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بعد مرور عام: فريق الأمم المتحدة يجدّد دعوة السعودية لإطلاق سراح نشطاء حقوق الإنسان، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 (بالإنجليزية): http://www.ohchr.org/EN/ NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20886&LangID=E

12 أنظر (بالعربية): http://vision2030.gov.sa/ar/node

13 النقطة 3.1.2 من خطة رؤية 2030.

14 نفس المرجع.

15 النقطة 4.1.2 من خطة رؤية 2030.

16 أنظر «ذي إيكونوميست»، نص المقابلة: مقابلة مع محمد بن سلمان، 6 كانون الثاني/يناير 2016 (بالإنجليزية): http://www.economist.com/saudi_interview

17 أنظر وكالة الصحافة الأمريكية «بلومبيرغ»، ولي ولي العهد السعودي يبيّن الخطط: نص المقابلة، 4 نيسان/أبريل 2016 (بالإنجليزية): https://www.bloomberg.com/news/articles/2016-04-04/saudi-arabia-s-deputy-crown-prince-outlines-plans-transcript

أما في المشهد الدولي، خلص مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، فيليب ألستون، إثر زيارة رسميّة قام بها إلى السعودية بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2017، إلى أن «الخطط الجريئة والطموحة للحكومة السعودية لتحويل اقتصادها توفّر فرصة فريدة لتحسين حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفقراء. ورغم كثرة قضايا حقوق الإنسان الخطيرة في السعودية، فإن النهج الجديد جذريا المتجلي في رؤية *2030*، وبرنامج التحول الوطني *2020*، وبرنامج تحقيق التوازن المالي، يقرّ بالحاجة إلى تشجيع المشاركة الكاملة للنساء في سوق العمل، مما سيجلب التغييرات الاجتماعية اللازمة لتمكين النساء من أن يصبحن أكثر انتاجا من الناحية الاقتصادية، وأكثر استقلالا.» وبالإضافة إلى ذلك، حثّ السيد ألستون «السلطات على استغلال رؤية *2030* لتحسين المساواة بين الجنسين، خصوصا للإناث في الفئات الأكثر فقرا في المجتمع. [...] لكنه أشار أيضا إلى أن الضرورات الاقتصادية وكذلك المطالب المتزايدة من قبل النساء السعوديات، أدّت إلى عدد من التحسينات في السنوات الأخيرة.»[18]

بيد أنّ **الذين أجريت معهم مقابلات** في إطار الدّراسة **عبّروا عن شكوكهم تجاه نويا صاحب خطة «رؤية 2030»**، أي **محمّد بن سلمان**. إذ يخشون أن يكون هدفه استخداما فقط **لرسم صورته كمصلح**، حتّى بين النّخبة الليبرالية في البلد. وكما يبين الباحث الفرنسي والمختص في المنطقة، ستيفان لاكروا، الذي يرى أن محمد بن سلمان ما يزال في حاجة إلى دعم جزء من الرأي العام الوطني، وبالتحديد النساء والشباب، لتوطيد سلطته داخل العائلة الحاكمة.

ويمكن أيضا النظر إلى المسألة بنوع من الأسف أن مفهوما نفعيا للنساء برز إلى الواجهة، باعتبارهن أدوات لتحسين اقتصاد البلد بدلا من كونهن كيانات قانونية يجب أن يكنّ قادرات على ممارسة حقوق مساوية لتلك الخاصة بنظرائهن من الذكور.

4.1. طموح السعودية لتعزيز حضورها على الساحة الدولية كوسيلة لفرض رؤيتها الذاتية جدا لحقوق الإنسان

في الوقت ذاته، اتّجهت السّعوديّة نحو تعزيز حضورها على الساحتين الإقليميّة والدوليّة لدفع مكانتها كفاعل رئيسيّ في المنطقة.

فعلى الصّعيد الإقليمي، تمارس السعودية ضغطا على البلدان المجاورة وتساهم بطريقة فاعلة في قمع الحريّات ودحرها في تلك البلدان. فقد تورطت في تدخل عسكري في اليمن حيث تتهمها الأمم المتحدة بارتكاب جرائم حرب. كما تحتفظ بقوات مسلّحة في البحرين منذ 2011 عندما تم قمع التظاهرات ضد النظام هناك. وتمضي في فرض حصار على قطر لأسباب تعود أيضا إلى قضايا تتعلّق بحريّة التعبير.[19] ففي الكويت والبحرين والإمارات العربيّة المتّحدة تم اعتقال و/أو إصدار أحكام بالسجن بحق العديد من المدوّنين والصحفيّين والمثقّفين والشخصيّات السياسيّة، بموجب قوانين تعاقب على انتقاد «قادة دول صديقة»، كملك السعودية.[20]

إن اختيار السعودية زيادة مشاركتها **على المستوى الدولي** يترجم إلى لعبها **دورا نشطا في المؤسسات والهيئات الدّوليّة، خاصّة ضمن تلك المعنيّة بحقوق الإنسان**. ومما كشف طموحها في هذا الصدد أمام الرأي العام العالمي كان انتخابها لتكون عضوا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنة 2013، ومُجدّدا سنة 2016، ثمّ تعينها في نيسان/أبريل 2017 عضوا في لجنة وضع المرأة في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

أثارت مشاركة السعوديّة في هذه الهيئات الأمميّة جدلا بسبب الفجوة الكبيرة القائمة في السعودية بين واقع حقوق الإنسان من جهة، وحقوق الإنسانيّة، وبالتحديد حقوق المرأة التي يكرّسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 من جهة أخرى. حيث أن هذه الحقوق ملزمة للسعودية بوصفها عضوا نشطا في هيئات الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك فإن **السعودية لم تصادق بعد على عدد كبير من المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان**، من بين

18 أنظر الاستنتاجات الأولية للمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، 19 كانون الثاني/يناير 2017 (بالعربية والإنجليزية): http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21099&LangID=A

19 قضية حرية التعبير لا تتعلق فقط بالمطالبة بإغلاق قناة الجزيرة القطرية، لكن أيضا بوسائل إعلامية مثل العربي الجديد، التي مكنت أصواتا سعودية ناقدة من التحدّث بصراحة منذ إغلاق أو السيطرة على مواقع إلكترونية سعودية معيّنة، كان بعضها قد ازدهر خلال الربيع العربي.

20 أنظر تقرير هيومان رايتس ووتش، 140 رمزا، مضايقة وسجن نشطاء الإنترنت في دول الخليج، 2016 (بالعربية والإنجليزية): https://features.hrw.org/features/HRW_2016_reports/140_Characters/index.html#ar

تلك المعاهدات على وجه الخصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، للسعودية تحفظات جوهرية على اتفاقيات كثيرة صدّقت عليها، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). ففي 2008 أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن «قلقها لأن صيغة هذا التحفّظ فضفاضة بدرجة أصبح معها التحفظ متعارضا مع موضوع الاتفاقية وغرضها»، وبالتالي يكون مخالفا للقانون الدولي.[21]

قد يكون لهذه المشاركة المتزايدة في الهيئات الدوليّة المعنية بحماية حقوق الإنسان **تأثيرا ايجابيّا بفعل المبادلات والمناقشات التي تدفع إليها**، كإمكانية تذكير النشطاء الحقوقيين السعوديين حكومتهم بالتزاماتها في هذا السياق، وتمكينهم اعتماد برامج للتّعاون التّقني والتّدريب، وما إلى ذلك. لكن من الواضح أنّ **السّعوديّة تسعى جاهدة** لا إلى نقل المعايير الدوليّة إلى قانونها الوطني، بل **إلى تعزيز مفاهيمها الخاصّة ضمن تلك الهيئات ممّا يضر بمبدأ عالميّة حقوق الإنسان.** ولذلك يحرص مندوبها في جنيف، فيصل طراد، بطريقة منتظمة على دعم أو اقتراح مبادرات تهدف إلى الحدّ من مجال تطبيق بعض القوانين، وبالتحديد حقوق المثليات والمثليين وثنائيي الميول الجنسية والمتحولين جنسيا ومزدوجي الجنس البيولوجي (LGBTI)، والحرية الدينية، وحرية الرأي والتعبير، وما إلى ذلك. كما تعمل السّعوديّة على الترويج لإعلان لحقوق الإنسان في الإسلام، يضع تفسيرا معينا للقانون الإسلامي - هو تفسير السلطات السعودية - في قمة هرم المعايير. وهذا الإعلان يضم عدة أحكام تميّز ضد المرأة ويسلب حريات أساسية مثل الحريات الدينية. إذ يحتوي الإعلان المقترح على العديد من الأحكام التّمييزيّة ضدّ المرأة ويقوّض الحريّات الأساسيّة مثل الحرية الدينية.[22]

كما تؤكّد تصريحات بعض أعضاء هيئة حقوق الإنسان السّعوديّة، وهي الهيئة الوطنية للحكومة السعودية المعنيّة بمسألة حقوق الإنسان، في القنوات التليفزيونية الوطنيّة هذه الرّؤية التي تشمل إنكار الطّابع العالمي لحقوق الإنسان.[23]

إن موقع السعودية اليوم ضمن الهيئات الحكومية الدولية المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يمثل مشكلة في ضوء السجل السعودي السيء لحقوق الإنسان، إن كان ذلك محليا أو إقليميا. فكيف للمجتمع الدولي أن يقبل قيادة بلد يمثل هذا السّجل، دون تقويض النظام بأكمله؟ كيف له أن يسمح لهذا البلد بلعب دور ضمن هذه الهيئات بينما لا يمتثل لقواعدها؟ إن تنفيذ السعودية للإلتزامات التي تعهدت بها عندما صادقت على عدة معاهدات دولية لحقوق الإنسان من خلال إصلاحات ملموسة لأمر عاجل، من أجل احترام أكبر لحقوق الإنسان في البلد.

5.1. حقوق المرأة، قضيّة مستغلة لأغراض سياسيّة

الوضع القانونيّ للمرأة في السّعوديّة هو أدنى من الوضع القانوني للرّجل: حيث تعتبر المرأة قاصرا، وكانت حتى وقت قريب ممنوعة من قيادة السيّارة، ومن ممارسة الخلع (الانفصال عن الزوج)، وما إلى ذلك. في العام 2008 دعت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة السعودية إلى اعتماد تدابير فورية لإنهاء ممارسة ولاية االرجل على المرأة، وبالتحديد من خلال حملات لزيادة الوعي بالمسألة. ورغم مرور حوالي عشرة سنوات وإعادة النظر في وضع السعودية من قبل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في شباط/فبراير 2018، فإن هذا النظام التمييزي ما زال قائما. وبذلك تتميز السعودية عالميّا بالقيود الشديدة التي تفرضها على حقوق المرأة، حتى في قيامها بأبسط الأعمال في حياتها اليوميّة. وعلاوة على ذلك، فإن معظم هذه القيود غير منصوص عليها في القانون، بل تقوم على ممارسات عرفية.

لكن أمام الحاجة الاقتصادية للتحرر من الاقتصاد المعتمد فقط على النفط، وأمام تطلّعات شباب يستخدم شبكات التّواصل الاجتماعي على نطاق واسع، أعلنت السلطات عن نيّتها تقديم تنازلات بشكل تدريجي.

وبذلك أصبحت **مسألة حقوق المرأة تحتلّ مكانة خاصّة في إطار النقاش الوطني** وكذلك في طريقة تقييم البلد من الخارج. فقام النظام **باستغلال** بعض المناقشات العامة وأوجه التقدم النادرة في حقوق المرأة - وإن كانت محدودة النطاق

21 أنظر التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: المملكة العربية السعودية، وثيقة للأمم المتحدة CEDAW/C/SAU/CO/2، 8 نيسان/أبريل 2008: http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW/C/SAU/CO/2&Lang=ar

22 هذا الإعلان تم تبنيه في القاهرة عام 2005 من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي.

23 على سبيل المثال، أعادت هيئة حقوق الإنسان السعودية في أيار/مايو 2017 التأكيد على أنه ما زال يتعين على المرأة الحصول على تصريح من ولي أمرها الذكر للسفر إلى خارج البلد وللحصول على جواز سفر. أنظر موقع مزمز، حقوق الإنسان: هذه الحالات لا يشملها الأمر السامي بتمكين المرأة من الخدمات دون موافقة ولي أمرها، 5 أيار/مايو 2017 (بالعربية): https://mz-mz.net/730027

إلا أنها رغم ذلك تمثل عناصر مهمة في تمكين المرأة السعودية - **بهدف حصر نطاق المناقشة في مواضيع أقل حساسيّة** بشأن حقوق المرأة ونظام ولاية الرجل وممارسة الخلع، وكذلك حقوق الإنسان من قبيل القمع السياسي أو الانتهاكات الناتجة عن الحرب في اليمن. ويتم استغلال هذه المناقشات العامة أيضا من أجل تحسين سمعة البلد على المسرح الدولي، كما يشرح أكاديمي سعودي:

«على مدار العقدين الماضيين نوقشت باستمرار قضية قيادة المرأة للسيارة في السعودية [...] في غياب أي تطور أو حسم سياسي للقضية. تستخدم وسائل الإعلام السّعوديّة هذا الموضوع ليُركّز الجدل الفكري في الساحة السعودية على هذه القضية فقط [...] فكلّما ارتفعت الأصوات بمطالب سياسية عاد النقاش المكرّر حول القضية ليطل برأسه مجدداً بشكل مقصود، وهو ما نعتبره مسرحيات إلهائية لا ينتهي فيها الجدل ويتسلّى بها الجمهور بما يوحي بأنّ المجتمع لا يزال متخلفاً [ويسبب وقف الإصلاح] بيد أنّ كثيراً من النساء في القرى المختلفة والتيّ عادة ما تكون أكثر محافظة من غيرها يقدن سياراتهن [بسبب متطلّبات جغرافية] دون أن تسألن عن كون ذلك يعدّ نوعا من المحافظة أم لا.»[24]

قام النّظام بعمل إعلاميّ كبير عند صدور **الأمر الملكيّ** الذي **يسمح للمرأة بالقيادة** في أيلول/سبتمبر 2017 وتبع الإجراء العديد من ردود الأفعال مثل ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي رحب بالقرار ووصفه بأنه «تقدّم إيجابي»، ومن قبل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس الذي اعتبر القرار «خطوة هامّة في الاتجاه الصّحيح».[25] مما لا شك فيه أنّ إصدار الأمر الذي كان منتظرا منذ مدّة طويلة، لم يكن من قبيل الصّدفة، حيث جاء قبل ثلاثة أيّام من تصويت مجلس حقوق الإنسان على النّزاع في اليمن.

واغتنم النّظام في العديد من المناسبات الفرصة لإيصال رسائل على الصعيد الدولي حول **تعيين نساء في مناصب رفيعة** مثل تعيين زهاء ثلاثين امرأة في مجلس الشّورى سنة 2013، وتسمية امرأة كاتبة دولة مساعدة مكلّفة بالتّعليم سنة 2009، وامرأة أخرى على رأس البورصة سنة 2017، وكذلك مشاركة المرأة لأوّل مرّة في انتخابات المجالس البلديّة سنة 2015 كناخبة ومترشّحة. ويعتبر صحفيّ سعوديّ أن هذه التّعيينات لا تعد كونها «إجراءات دعائيّة»، بينما لا توجد في ذات الوقت «تغييرات قانونيّة كثيرة» لصالح المرأة، فتقدّم وضع المرأة فيما يتعلّق بمسألة الخلع مثلا يظلّ «بطيئا جدّا».[26]

24 أنظر بدر الإبراهيم، على الموقع الإلكتروني السعودي «المقال» (كان معطلا لعدة سنوات، ربما بالإكراه)، قيادة المرأة وأولويات الإصلاح، 26 أيلول/سبتمبر 2013 (بالعربية): https://www.almqaal.com/?p=2995

25 أنظر: https://twitter.com/antonioguterres/status/912831976083771392

26 أنظر بدر الراشد في الموقع الإلكتروني القطري «العربي الجديد»، قوانين ضد المرأة، 20 نيسان/أبريل 2017 (بالعربية): https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/4/19/قوانين-ضد-المرأة1-

نقطة تركيز:

نساء محكوم عليهن بالبقاء قاصرات؟ ولاية الرجل على المرأة: الرّكيزة القانونيّة والأيديولوجيّة لإخضاع المرأة

تكمن أهمّ أشكال التّمييز ضدّ المرأة السّعوديّة في نظام ولاية الرجل عليها،[27] حيث لم تعرّف السعودية سنّ الرشد القانوني للمرأة بحيث **تظلّ قاصرة مدى الحياة**، مما يعني بقاءها معتمدة على أعضاء عائلتها من الذكور، مما يؤدي إلى قيود عديدة ومحظورات تفرض عليها.

وعادة ما تمارس الولاية من قبل الأب أو الزّوج، أمّا بالنّسبة إلى العازبات فيمكن أن يتولّاها فرد ذكر آخر من العائلة. ويلزم تصريح رسمي من ولي الأمر للقيام بالعديد من الأعمال والإجراءات.

وتُطالب المرأة رسميا إلى اليوم بالحصول على إذن من ولي أمرها قبل قيامها بمجموعة من الأمور مثل الحصول على جواز سفر،[28] أو السفر إلى خارج البلد،[29] أو الزواج، وهذا رغم عدم ورود ذلك في أي قانون أو لائحة تنظيمية.

في الواقع توجد **الكثير من القيود الأخرى** على الأعمال اليوميّة بسبب لوائح تنظيمية داخلية معينة تفرضها بعض الهيئات الحكوميّة أو العادات الثقافية. فمن الشّائع في السّجون ألا يتمّ إطلاق سراح السّجينة سوى بحضور وليّ أمرها، وهو ما يشكل مشكلة خطيرة بشكل خاص حيث تجد المرأة نفسها تحت رحمة وليّ أمرها كي تتمكّن فعلا من مغادرة السّجن. فإذا ما رفض وليّ الأمر المجيء تظلّ المرأة بحكم الأمر الواقع سجينة بعد قضاء مدّة الحكم.[30] كما يمكن أن تواجه مصاعب جمّة لاستئجار شقّة،[31] وفتح حساب بنكي،[32] والتّسجيل في الجامعة أو في مركز للتّدريب أو اللجوء إلى القضاء[33] أو حتى الحصول على وظيفة دون موافقة ولي أمرها، مع تفاوتات من منطقة إلى أخرى ومن بلدة إلى أخرى. على سبيل المثال «يقول وزير العمل أنه لا يضع قاعدة موافقة ولي الأمر على حصول المرأة على وظيفة، لكن كثير من أصحاب العمل يطلبون مثل هذه الموافقة خطيا، والوزير لا يتدخل لرفع هذا الظلم.»[34] ومجددا، فإن أيا من هذه الممارسات غير منصوص عليها في أي تشريع أو لائحة تنظيمية.

يبدو أنّ المستشفيات الحكوميّة، من حيث المبدأ، لا تطلب تصريح ولي الأمر في حالات العمليات الجراحية،[35] بينما تواصل المستشفيات الخاصّة طلب موافقة وليّ الأمر، بما في ذلك للعمليات القيصريّة والإجهاض.[36]

كما أنّ أعضاء في هيئة كبار العلماء، التي يؤخذ برأيها، يعتبرون أنّه بمقتضى مبدأ ولاية الأمر، «ليس للمرأة الحقّ في الخروج من بيتها» دون سماح زوجها.[37] على الرغم من ذلك، من المهم ملاحظة أن الفتوى بحد ذاتها لا تتمتع بقوة قانونية، ويمكن الطعن قانونيا فقط في الإجراءات القانونية المعتمدة من قبل السلطات المختصة، كالمراسيم الملكية أو الوزارية.

أمام جميع هذه المسائل، يطالب المدافعون عن حقوق المرأة أن تضطلع السلطات الحكومية بمسؤوليّاتها وألا تكتفي بالقول أنّه لا وجود لأيّ نصّ قانونيّ يطالب صراحة بموافقة وليّ الأمر، كما يطالبون بتمكين المرأة من خيار الانتصاف،

27 أنظر قسم 2.1.2. أدناه.

28 أنظر موقع وزارة الدّاخليّة، خدمات الجوازات: «فيما يتعلّق بالأطفال الذين لم يبلغوا سنّ 21 سنة والنّساء (الحاملات لبطاقة هويّة)، يتم التّسجيل الكترونيًا عبر الحساب على الموزّع المتخصّص من قبل وليّ الأمر.» يوجد إجراء آخر ويتطلّب «حضور طالب الخدمة شخصيًا أو وليّ أمر المرأة أو الأطفال الذين لم يبلغ سنّهم 21 سنة.»

29 حسب موقع وزارة الداخلية الإلكتروني الخاص بخدمات الجوازات: «يجب أن تحصل المرأة وكذلك الأطفال الذين لم يبلغوا سنّ 21 سنة على تصريح للسفر من قبل وليّ الأمر» (بالعربية): http://www.gdp.gov.sa/sites/pgd/ar-SA/Procedures/SaudiProcedures/TravelConditionsProcedures/Pages/default.aspx

30 أنظر تقرير هيومان رايتس ووتش، كمن يعيش في صندوق، المرأة ونظام ولاية الرجل في السعودية، 2016 (بالعربية والإنجليزية): https://www.hrw.org/ar/report/2016/07/16/292114

31 وفقا لشهادات عديد، كشهادة المدافعة عن حقوق الإنسان نسيمة السادة (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=zHWEGWsll1w&t=9s

32 أنظر تقرير هيومان رايتس ووتش، كمن يعيش في صندوق، المرأة ونظام ولاية الرجل في السعودية، 2016 (بالعربية والإنجليزية): https://www.hrw.org/ar/report/2016/07/16/292114

33 لا يسمح للمرأة بالدخول إلى مركز شرطة ما لم يرافقها ولي أمرها وقد تزاجه صعوبات في الدخول إلى محكمة ما لم يرافقها فرد ذكر من عائلتها أو محرما، أنظر برنامج «اتجاهات» على قناة «خليجية» التلفزيونية السعودية، مع الضيفة نسيمة السادة، ابتداء من الدقيقة 41 و40 ثانية، ومن الساعة 1 و6 دقائق و44 ثانية.

34 نفس المرجع.

35 أنظر برنامج «اتجاهات» على قناة «خليجية» التلفزيونية السعودية، مع الصحفية السعودية نادين البدير، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2016 (مع الضيفة المدافعة عن حقوق الإنسان نسيمة السادة، ابتداء من الساعة 1 و5 دقائق - بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=zHWEGWsll1w&t=9s

36 تحدّثت النّاشطة الحقوقيّة عزيزة اليوسف عن حالة امرأة كانت حياتها في خطر لكنّ المستشفى طالب بتصريح وليّ أمرها لإجراء عمليّة قيصريّة بينما كان من الصّعب الاتصال بالزّوج لأنّه لم يكن مهتمًا بالأمر بعد أن طلّقها. أنظر برنامج اتّجاهات على القناة السّعوديّة «خليجيّات» ابتداء من الدّقيقة 27. وانظر أيضا رابطا آخر فيه مقتطفات من البرنامج (بالعربية مع ترجمة بالإنجليزية - ابتداء من الدقيقة 1 و10 ثواني): https://www.memri.org/tv/saudi-activists-defy-guardianship-women-tv-debate-state-still-considers-women-be-inferior

37 أنظر الصحيفة اليومية السعودية الصادرة بالإنجليزية (Saudi Gazette)، المرأة السعودية لا يمكنها السفر مع والدها دون موافقة زوجها، 9 نيسان/أبريل 2016 (بالإنجليزية): http://saudigazette.com.sa/article/160897/Saudi-woman-cant-travel-with-her-father-without-hubbys-nod

ويطالبون الحكومة بمعاقبة من يفرض مثل هذه الممارسات التمييزية.

سواء كانت حالات التّمييز هذه مفروضة بمقتضى نصوص رسميّة أو بحكم الممارسة من خلال الجهل بالتشريعات أو تقاعس السلطات، فهي تمثّل خروقات لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة (سيداو). هذا ويخرق نظام ولاية الرجل بالأساس مبدأ المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، ومبدأ المساواة في الأهليّة القانونيّة، وكذلك الحق في عدم التّمييز في العديد من المجالات، التي منها الزّواج والتّعليم والعمل والصحّة وحرية الحركة وغيرها.

إنعدام الأمن القانوني

يغلب على هذا المجال عدم اليقين القانوني، إذ يمكن للمرأة أن تكتشف أنّ وليّ أمرها ليس من كان في اعتقادُها أنه ولي أمرها، أو أن تكون ضحيّة لصراع بين أفراد عائلتها من الذّكور الذين يتنازعون على من يكون ولي أمرها،[38] لأسباب ماليّة أحيانا حيث تُمكّن صفة وليّ الأمر صاحبها من ابتزاز المال من المرأة المعنيّة. هذا ونقلت وسائل إعلام سعودية رئيسية في نيسان/أبريل 2017 أنّ وزارة العمل تراجعت عن حقّ المرأة في العمل بإعادة اعتماد شرط الحصول على موافقة وليّ الأمر كي تتمكن من العمل.[39] وتمّ إنكار هذه المعلومات بعد يومين من قِبل صُحف سعوديّة أخرى.[40] إن التطوّرات بشأن هذه المسألة تعتمد كما هو مبيّن أعلاه على النّصوص التي تصدرها هيئة كبار العلماء.

تكشف هذه التناقضات والمراوغات عن اللبس القائم بين مختلف المستويات التي تضع المعايير الاجتماعية والقانونيّة، وتلك المتروكة للمؤسسات الدينية الرسمية من جهة، ومن جهة أخرى تلك المتروكة للإدارة الحكوميّة العصريّة. وهو ما لا يساعد على توضيح موقف السلطات الحكومية من الدفاع عن مبدأ المساواة بين الجنسين.

ورغم ضرورة الإشادة ببعض التقدّم، خصوصا منذ عهد الملك المتوفى عبدالله، ولا سيما الحاصل في قضية حق المرأة في الانتخاب والتصويت، إلا أن هذا التقدم لا يقتصر على كونه بطيئا وغير كاف، لكنه أيضا وبحسب الناشطة الحقوقية نسيمة السادة لا يشهد أي مؤشر على «قفزة نوعية إلى الأمام» لتغيير الأشياء جذريا.[41]

إصلاح لنظام الولاية الرجل مخيّب للآمال

جاء **الأمر الملكيّ الموقّع بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2017** معطيا إشارة على بداية الاستجابة لحملة إلغاء نظام ولاية الرجل.[42] وقد طلب الأمر من الهيئات الحكوميّة عدم طلب موافقة وليّ الأمر، في ظل غياب أي سند قانونيّ للقيام بذلك، وبأن تقدّم هذه الهيئات قائمة بالإجراءات التي تتطلب موافقة ولي الأمر، على أن يتم ذلك في غضون ثلاثة أشهر، أي بحلول 18 تموز/يوليو.[43] وبالإضافة إلى ذلك، طلب هذا الأمر من هيئة حقوق الإنسان إعلام الجمهور بالمعاهدات الدولية التي صدّقت عليها السعودية ورفع الوعي بمحتواها، وبشكل خاص ما يتعلق بحقوق المرأة. وفي حال التنفيذ الكامل للأمر، فإن ذلك سيحدث تحسينات كبيرة على واقع حقوق المرأة. ومع ذلك من غير الواضح حتى الآن إن كانت السلطات ترغب في المساهمة في عملية إصلاح حقيقية تهدف إلى تحقيق امتثال أوسع بالتزاماتها المتعلقة بحقوق المرأة كما نصّت عليها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ومن المثير للاهتمام أن هيئة حقوق الإنسان السعودية هي التي ردّت بشكل شبه فوري لتعيد التأكيد على أنه مازال واجبا على المرأة الحصول على تصريح من ولي أمرها للسفر خارج البلد وللحصول على جواز سفر،[44] وأيضا للزواج، على الرغم من عدم وجود تشريع أو لائحة تنظيمية تفرض هذا الواجب.

وإن كان هذا الأمر الملكيّ لا ينظر في عدم المساواة بين المرأة والرجل، إلا نه كما يبدو يؤشر إلى بداية نهج محافظ بقدر

38 أنظر الخبير القانوني معاذ الجندل، في برنامج «اتجاه» لنادين البدير، على قناة «خليجية» التلفزيونية السعودية، 9 نيسان/أبريل 2017 (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=qOjtIrWIl60

39 أنظر صحيفة «الحياة» اليوميّة التي توزّع على الصّعيد الدّولي، قرار بسعودة «المولات» و«العمل» تلغي»عدم اشتراط موافقة ولّي الأمر» لعمل المرأة، 21 نيسان/أبريل 2017 (بالعربية): http://www.alhayat.com/Articles/21421879/

40 أنظر مثلا صحيفة «عكاظ» اليومية السعودية، عمل المرأة وموافقة ولّي الأمر، 23 نيسان/أبريل 2017 (بالعربية): http://okaz.com.sa/article/1541804/

41 أنظر نسيمة السّادة، في برنامج «اتجاهات» على قناة «خليجية» التلفزيونية، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2016 (بالعربية - ابتداء من ساعة 1 و6 دقائق): https://www.youtube.com/watch?v=zHWEGWsll1w&t=9s

42 أنظر القسم 2.3 أدناه.

43 أنظر هيومن رايتس ووتش، السعودية تحظر قواعد ولاية الأمر «غير الرسمية»، 9 أيار/مايو 2017 (بالعربية والإنجليزية): https://www.hrw.org/ar/news/2017/05/09/303429

44 أنظر موقع مزمز، حقوق الإنسان: هذه الحالات لا يشملها الأمر السامي بتمكين المرأة من الخدمات دون موافقة ولّي أمرها، 5 أيار/مايو 2017 (بالعربية): https://mz-mz.net/730027

أكبر تجاه متطلّب الحصول على تصريح.

تمّ استقبال الأمر بمزيج من الشك والتّفاؤل الحذر. ووصفت إحدى النّاشطات الحقوقيات التي اختارت التحدث دون الإفصاح عن هويتها الأمر بأنه «جدا غير كاف وغامض.» أما لجين الهذلول فقد صرحت في فيديو نشر على الإنترنت عبر قناة «نسوية عربية» (Arab Feminist)[45] على يوتيوب يوم 18 تموز/يوليو 2017 بالقول: «الإشكالية في هذا الأمر أنه لم يحدث التغيير المطلوب، لكنه غير في واقع الكثير من النساء.» وأضافت أنّها تتمنّى أن يشكّل خطوة أولى: «نتمنى أن يلحق هذا الأمر [السامي] إلغاء للنظام [نظام ولاية الرجل على المرأة] وتحديد سنّ الرشد للمرأة.» وتعتبر أيضا أنّ الأمر السامي يجب أن ينهي، نظريّا على الأقل، الممارسة المتمثّلة في إبقاء المرأة في السّجن عند تعذّر تسليمها لولي أمرها، حيث تشرح بأنه لا وجود لأيّ نصّ في نظام السجن والتوقيف يفيد بإلزام إدارة السجن بفرض هذا الشرط.

في 13 تموز/يوليو 2017 استجابت وزارة التّعليم للأمر الملكي بإصدار تعميم وجهت من خلاله «جميع قطاعاتها بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الاجراءات الخاصة بها ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب».[46] بيد أنّه ليس من الواضح إن كانت الجامعات على سبيل المثال لازال بإمكانها أن تطلب من وليّ الأمر تحديد الساعات التي يمكن للطّالبة التي يمارس عليها الولاية مغادرة الحرم الجامعي خلالها.

وعموما فإن الأمر في الواقع «لن يغيّر الكثير في الممارسات الحالية»، كما ترى ناشطة حقوقية سعودية.[47] تقول هالة الدّوسري في هذا السّياق: «لا يُضيف هذا الأمر شيئا إلى القضيّة التي نناضل من أجلها منذ سنة، فالدّولة تقف إلى جانب أب عنيف [أو أخ] بدلا من الشابة التي هي الضحية، مثلما كان الحال في قضيّة مريم العتيبي».

ومن المؤسف أن **لا يتضمن هذا الأمر آلية لمراقبة مثل هذه الممارسة والمعاقبة عليها ضمن الأحكام القانونية، وأن لا يتطرق إلى ممارسات متبعة في القطاع الخاص**، حيث يمكن للأفراد العاديين، على سبيل المثال المشغِلين وأصحاب الممتلكات المؤجرة والمستشفيات الخاصة وغيرهم، عمليا مطالبة المرأة بموافقة وليّ أمرها دون الخوف من التعرض للعقاب، وذلك رغم ميل السلطات إلى الحد من هذه الممارسة، بحسب بعض الشهادات.[48]

ولئن يبعث هذا الأمر على الأمل في مجتمع المدافعات عن حقوق الإنسان، فلم يتغيّر الكثير على أرض الواقع، رغم مضي أكثر من ستة شهور على إصداره، لا بل أن لدى البعض خشية من أن يبقى حبرا على ورق.

***

في العام 2009 كانت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابة وعواقبه، السيدة ياكين إرتورك قد عبّرت عن أسفها على أن «الضغوط من أجل التغيير، وبالتحديد في العقدين الماضيين، لم ينتج عنها سوى إصلاحات متواضعة إلا أنها رغم ذلك كان لها آثارا هاما على حقوق المرأة».[49]

ويشكك جميع المعلقين في الرغبة الحقيقية للنظام في تنفيذ إصلاحات جوهرية في صالح حقوق الإنسان، وفي التفاعل باتجاه تطبيق فعال لأحكام اتفاقية سيداو من خلال إلغاء ولاية الرجل. في الواقع إن الإصلاحات التي وعد بها القادة السعوديون تتعارض مجددا مع واقع حالة حقوق الإنسان في البلد. وطالما لم تعتمد السعودية نهجا مبنيا على حقوق الإنسان والاعتراف بعالميتها، ويسمح بمشاركة كل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها المدافعات عن حقوق الإنسان، ستبقى حقوق المرأة متوقفة على التقلبات السياسية والاقتصادية، وعلى انتهازية النظام.

45 أنظر: https://www.youtube.com/watch?v=kHNb0tpWsLo&feature=youtu.be

46 أنظر موقع «أنحاء» الإلكتروني، توجيه من وزارة التّعليم بعدم مطالبة المرأة بموافقة وليّ الأمر عند تقديم الخدمات، 13 تموز/يوليو 2017 (بالعربية): http://www.an7a.com/305854

47 شهادة دون الكشف عن هوية صاحبتها.

48 أنظر هيومن رايتس ووتش، السعودية تحظر قواعد ولاية الأمر «غير الرسمية»، 9 أيار/مايو 2017 (بالعربية والإنجليزية): https://www.hrw.org/ar/news/2017/05/09/303429

49 أنظر تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ياكيد إرتوك، البعثة التي قامت بها إلى المملكة العربية السعودية، وثيقة للأمم المتحدة A/HRC/11/6/Add.3، 14 نيسان /أبريل 2009 (بالعربية): http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/11session/A.HRC.11.6.Add.3_ar.pdf

2. إطار قانوني يُجرّم الدفاع عن حقوق الإنسان

إن الإطار القانوني القائم في السّعوديّة ليس في صالح أنشطة الحملات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وهذا الوضع يهمّ بالذّات الدّفاع عن حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، على النحو المبين أدناه، ذلك أنّ احترام الحقوق والحريّات الأساسيّة، على غرار حريّة تكوين الجمعيّات وحريّة التّعبير وحريّة التجمّع السّلمي والحقّ في سبيل انتصاف فعال، لا يكفله القانون. بل إن ممارسة هذه الحقوق والحريات تعرقلها قوانين قمعية صريحة مقترنة بأحكام غامضة مفتوحة على تفسيرات تقديريّة لأولئك المسؤولين عن تطبيقها. حيث **تعتبر السلطات أنّ تعزيز حقوق الإنسان يشكّل تهديدا على النّظام العام** وحتّى نشاطا ارهابيّا. إضافة إلى كون هامش المناورة للنساء الناشطات محدودا ومقيدا جدّا، خاصّة بسبب مفهوم وليّ الأمر.

1.2. إطار قانوني يقوم على قراءة تقييدية للشريعة واستخدام النّصوص القانونية لأغراض قمعيّة

تزخر القوانين السّعوديّة بالمفاهيم الفضفاضة التي تترك للقضاة مجالا واسعا للتقدير والتي غالبا ما تستخدم لتجريم الأفراد الذين يمارسون بسلمية حقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات والتجمع، في انتهاك للمواد 9 و10 و19 و20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان. وهذا هو الحال بالنّسبة إلى الجرائم التي «تمس بأمن الدّولة» أو «تضر بسمعة الدّولة» والتي لم تحدّد فيها العناصر المكوّنة للجريمة. ويمنع القانون كذلك «التعدّي» على رموز السلطة (ولي الأمر) ممّا يمنع عمليّا توجيه أيّ نقد للمسؤولين السياسيين، وخاصّة لأفراد العائلة المالكة التي يمسك أفرادها نظريا بجميع المناصب التنفيذية الهامّة في الحكومة، وكذلك لرجال الدّين الرّسميين.

إضافة إلى الغموض الذي يُميّز القوانين السّعوديّة المكتوبة، لا بد من الإشارة إلى أنّ جوهر القانون غير مدوّن بل يقوم على الشريعة، و**الشريعة** مجموعة من المعايير والقواعد الفقهيّة والاجتماعية والثقافيّة والعلائقيّة الموجودة في نصوص مختلفة أهمّها القرآن والسنّة النبويّة التي تتألف من الأحاديث والأفعال والأقوال المنسوبة إلى النبي محمد. **وتُنظّم الشريعة الجوانب العامّة والخاصّة** لحياة المسلم، وكذلك معاملاته في المجتمع. وتطبّق خاصة في قانون الأسرة والقانون الجزائي، إضافة إلى غيرها. فالمحكمة الجزائيّة المتخصّصة التي أنشئت بموجب قانون خاص لمحاكمة قضايا الإرهاب، تَستخدم هي أيضا الأحكام غير المدوّنة للشّريعة في تعليل قراراتها. وعلى قاعدة الشّريعة كثيرا ما توجّه إلى المعارضين تهم يُعاقب عليها بالإعدام مثل «الردّة» و«الإلحاد» و«إهانة الدّين» و«الإساءة إلى شخصيّات دّينيّة.» وتوظّف تلك التّهم في الواقع لتكميم أفواه المنتقدين. ومن الجدير بالذكر أنه في تشرين الأول/أكتوبر 2017 أمر الملك بإنشاء «مجمع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود للحديث النبوي الشريف» للإشراف على تفسير الحديث. ويأمل البعض في أن هذه الآلية الجديدة ستأخذ بعين الاعتبار معايير حقوق الإنسان الدولية في عملها.

وهكذا تمّ اعتقال الصحفي والشاعر **حمزة كاشغري** في 2012 بتهمة «الردّة» وذلك إثر سلسلة من التغريدات نشرها كما قال لتحفيز النقاش بشأن حقوق الإنسان،[50] وحاول الفرار إلى نيوزيلاندا ولكن بطلب من السلطات السعودية تمّ اعتراضه خلال توقفه في ماليزيا وثم سُلّم للسعودية. وكان معرّضا لعقوبة الإعدام وقد شدّت قضيّته الرّأي العام السّعودي وتجنّدت العديد من الشخصيّات المثقّفة لصالح كاشغري كما كتبت عنه الكثير من المنظّمات الدوليّة المدافعة عن حقوق الإنسان، فتمّ الإفراج عنه في تشرين الأول/أكتوبر 2013 بعد قضاء 20 شهرا في السّجن.

وفي 2012 تمّ اعتقال المدوّن والمثقّف **رائف بدوي** ووجّهت له في مرحلة أولى تهمة «الردّة» ممّا أثار مخاوف من أن يحكم عليه بالإعدام. وفي 2014 أدانته المحكمة الجزائيّة بجدّة بتهمة «الإساءة للدّين الإسلامي» وحكمت عليه بالسجن عشرة سنوات، والجلد 1,000 جلدة، وغرامة مالية قدرها مليون رِيال سعودي (قرابة 226,000 يورو). كما منع من السّفر لعشرة سنوات ومن التعبير عن رأيه في العلن مدى حياته. وقد أدّت التّعبئة الدوليّة للإفراج عنه إلى ردّة فعل غاضبة من قبل السلطات السّعوديّة التي شجبت التدخل الخارجي، ممّا جعل أيضا الملك يدعو قضاة المحكمة العليا إلى «تطبيق الشرع

50 هذه هي التغريدات الثلاث التي حوكم عليها:
- في يوم مولدك، لن أنحني لك، لن أقبل يديك، سأصافحك مصافحة الند للند، وابتسم لك كما تبتسم لي، وأتحدث معك كصديق فحسب.. ليس أكثر.
- في يوم مولدك أجدك في وجهي أينما اتجهت، سأقول أنني أحببت أشياءً فيك، وكرهت أشياء.. ومِ أفهم الكثير من الأشياء الأخرى!
- في يوم مولدك سأقول أنني أحببت الثائر فيك، لطالما كان ملهما لي، وأنني لم أحب هالات القداسة، لن أصلي عليك..

دون تهاون»، وهو تصريح نشرته الصّحافة السّعوديّة في صفحاتها الأولى.[51] بيد أنّ التّعبئة قد تكون ساهمت في ألّا يتعرّض رائف بدوي حتّى اليوم سوى لدورة جلد واحدة من أصل 20 دورة تقرر إجراؤها، نال فيها 50 جلدة يوم 9 كانون الثاني/يناير 2015.

في نيسان/أبريل 2014 حُكم بالإعدام على **أشرف فيّاض**، وهو شاعر فلسطيني يقيم في السعودية وفي قصائده يستنكر انتهاكات حقوق الإنسان في البلد، بتهمة «الردّة،» ثمّ في شباط/فبراير 2016 خفّفت المحكمة الحكم إلى السّجن ثماني سنوات مع 800 جلدة، وأمرته المحكمة أيضا بأن يعلن توبته.[52]

ومع ذلك فإن بعض هيئات الدولة، وبالتحديد «مركز الحرب الفكرية» التابع لوزارة الدفاع السعودية، تساءل مؤخرا حول التفسير الذي بناء عليه يستنكر الإسلام الإلحاد والردّة، كاشفا عن نقاش مستمر بين الهيئات الحكومية حول هذه القضية.[53] وفي أعقاب هذا التصريح الصادر عن مركز الحرب الفكرية، طالب عدد من مستخدمي تويتر بإطلاق سراح رائف بدوي وأشرف فياض.

إضافة إلى أولئك الذين وجهت إليهم تهم «الردّة» و«التجديف» و«إهانة الدين» و«إهانة الشخصيّات الدّينيّة،» عديدون هم المعارضون الذين تمّت إدانتهم لتهم غير واضحة وفضفاضة، على غرار عبد العزيز الشبيلي الذي وجّهت له تهمة «التحريض على مخالفة النظام العام...عن طريق الدعوة إلى التظاهر،» والدّكتور **محمّد القحطاني** («إحداث الفرقة») و**عمر السّعيد** («الإساءة إلى من هم في السّلطة») ومحمّد البجادي («تعكير صفو النّظام العامّ»)، وجميعهم أعضاء في جمعيّة الحقوق المدنيّة والسياسيّة في السّعوديّة (حسم)،[54] وقد تضاف إلى الأمثلة السابقة **قوانين مخصّصة تمليها الظروف السياسيّة**، فمثلا يمنع صراحة انتقاد الحرب في اليمن، تماما كما تم منع التعبير عن التعاطف مع قطر منذ مطلع تموز/يوليو 2017، أو مجرّد التساؤل عن سياسة حصار هذا البلد أو حتى استقبال بث قناة الجزيرة القطرية في فنادق السعودية.[55]

1.1.2. النظام الأساسي للحكم: «الدّولة تحمي حقوق الإنسان طبقا للشريعة الإسلاميّة.»

يوجد في السّعوديّة منذ 1992 نظام أساسيّ للحكم[56] وينصّ على أنّ «دستورها [أي السعودية] كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم».[57] ويكرّس هذا النظام الأساسي احترام حقوق الإنسان لكن مع تحديد أن القانون يخضع لقواعد الشريعة الإسلاميّة: «تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية.»[58] في انتهاك للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها السعودية.

بينما تُبيّن لنا قراءة النّصوص الصّادرة عن الهيئات الدّينيّة الرسميّة في البلد أنّ **الشريعة تأمر بطاعة ولي الأمر**، وهذا الأمر مذكور أيضا في النّظام الأساسي للحكم الذي ينصّ على أنّ: «الأسرة، هي نواة المجتمع السعودي، ويُربّى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.»[59] وبذلك تترك طريقة استخدام مدوّنة الشريعة، ذات المعالم غير الواضحة، من قبل السلطات الدّينيّة والسياسيّة في البلد مفتوحة أمام كافّة ضروب الممارسات المخالفة للمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان وتسمح أيضا بإسكات أيّ صوت معارض.

وفضلا عن ذلك، تنصّ المادّة 12 من النّظام الأساسي للحكم على: «تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام.» كما تنصّ المادّة 39 على: «تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة

51 أنظر «المدينة»، خادم الحرمين للقضاة: اهتموا بالمواطنين وطبقوا أحكام الشرع دون تهاون، 25 آذار/مارس 2015 (بالعربية): http://www.al-madina.com/article/369374/

52 لقراءة بعض أشعار أشرف فيّاض التي استخدمت ضدّه أنظر ترجمتها بالانجليزيّة: http://monakareem.blogspot.fr/2015/11/ashraf-fayadhs-disputed-poems-in.html?spref=tw بي بي سي عربي، السعودية تخفف حكم الإعدام على الشاعر أشرف فياض إلى السجن 8 أعوام، 2 شباط/فبراير 2016: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/02/160202_saudi_fayadh_sentence

53 أنظر حساب تويتر «مركز الحرب الفكرية» (بالعربية): https://twitter.com/fekerksa/status/936682647010586625

54 أنظر القائمة الكاملة للمعارضين الذين تمّت إدانتهم مع عرض وجيز للتّهم الموجّهة إليهم في التّقرير السنوي 2016 للمنظّمة السّعوديّة «القسط»، التي يديرها سعوديّون في المنفى، «حقوق الإنسان في السّعوديّة للعام 2016 التّقرير السّنوي» (بالعربية والإنجليزية): https://alqst.org/hr2016

55 أنظر صحيفة «عكاظ» اليوميّة السعودية، «الشّورى» يطالب هيئة الرّقابة والتّحقيق بتطوير أدائها وبرامجها لتعزيز الشفافيّة والمحاسبة، 11 تموز/يوليو 2017 (بالعربية): http://www.okaz.com.sa/article/1558061/محليات/تعرف-على-عقوبات-المتعاطفين-مع-قطر

56 للاطلاع على نصّ النّظام الأساسي للحكم (بالعربية): http://www.chs.gov.sa/Ar/Council/NationalDecisions/النظام الأساسي للحكم.pdf ترجمة غير رسمية للنص (بالإنجليزية): http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/en/sa/sa016en.pdf

57 نفس المرجع، المادة 1.

58 نفس المرجع، المادة 26.

59 نفس المرجع، المادة 9.

الطيّبة، وبأنظمة الدولة، وتُسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويُحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفيّة ذلك.»[60]

تعكس هذه الأحكام مدى غياب التّسامح في البلاد **تجاه أيّ خطاب يتجاوز الخط الرسمي**، فلا مكان في السّعوديّة لا للتعدديّة ولا لتنوع الأصوات.

من ناحية أخرى لا يذكر النّظام الأساسي للحكم دور وحقوق المجتمع المدني، ولا الحق في حرية التعبير أو حرية إنشاء الجمعيات.[61] وأخيرا تنصّ المادّة 48 على: «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة.»

2.1.2. مفهوم «وليّ الأمر»: حظر أيّ تحدٍ للسلطة وسيادة النّظام الأبويّ

في التصوّر السعودي للشريعة **يحتلّ مفهوم وليّ الأمر مركزا محوريّا في المنظومة القانونيّة**. ووليّ الأمر هو مصطلح ينطبق على صاحب سّلطة داخل العائلة وكذلك على صاحب سّلطة سياسيّة، فالأب هو وليّ أمر أطفاله، والزّوج هو وليّ أمر زوجته أو زوجاته، والملك هو وليّ أمر رعيّته.

بيّن الشيخ حسين التميمي، مدير عام أحد أقسام[62] هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدّينيّة)، خلال ملتقى حول «الأمن الفكري» عُقد في نيسان/أبريل 2016 أنّ:[63]

- حرّم الإسلام الخروج على ولاة الأمر، ناهيا عن سب الحكام أو الخوض في أعراضهم أو النيل منهم.
- حرّم الإسلام عصيان ولاة الأمر والخروج عليهم.
- لا يجوز الخروج على الحكّام وإن ارتكبوا الكبائر.
- حذّر الإسلام من التخاذل والتأخر في الاستجابة لولي الأمر.
- طاعة الله ورسوله وولي الأمر تكشف حقيقة الإيمان بالله.

هذا الموضوع يتكرّر طرحه ويتطرّق إليه كذلك الوعّاظ، ولكنّ الأمر لا يقتصر على الاعتبارات الأخلاقيّة، وبما أن **واجب طاعة السّلطة تبرّره الشريعة فهو يكتسب قوّة القانون**. ويسري ذلك حتّى لدى المحكمة الجزائيّة المتخصّصة، فقد شملت لائحة الاتهام ضدّ المدافع عن حقوق الإنسان، **وليد أبو الخير**، الذي كان يدير مرصد حقوق الإنسان في السّعوديّة، تهمة «الخروج على وليّ الأمر»، حتّى وإن تمّ الحكم عليه بعد ذلك بالسجن 15 عاما بتهمة أخرى، وذلك في حزيران/يونيو 2014,[64] كما تمّ اعتقال النّاشطة الحقوقيّة **مريم العتيبي** في نيسان/أبريل 2017 بسبب «عقوقها» لوليّ أمرها (والدها).[65]

وعلى غرار العديد من القوانين السّعوديّة يبدو هذا المفهوم غامضا وفضفاضا تاركا للقضاة مجالا واسعا للتّفسير ومبرّرا لتجريم التّعبير المشروع عن آراء معارضة. ولئن كانت **المكانة المركزيّة لوليّ الأمر تساهم في قمع كافّة الأصوات المنتقدة** فالأمر يكون مضاعفا بالنّسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان لكونهن نساء. إذ يتعرّضن للملاحقات لأنهنّ خرجن عن وليّ أمرهنّ في الدّائرة الأسريّة، والحاكم في الدّائرة السياسيّة.

رغم أن ولاية الرجل على المرأة غير منصوص عليها قانونا، إلا أنها مطبّقة على نطاق واسع من قبل السلطات وتقيّد بشكل خطير ممارسة المرأة لحقوقها المكفولة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وبالتحديد فيما يتعلق بالأهلية القانونية والقضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية. **ويساهم هذا المفهوم في شيوع أيديولوجية أبوية صارمة واستمرار المعايير الاجتماعية والعادات والتقاليد التمييزية نحو المرأة، وهو ما يقوّض بشدّة إدراكهن لحقوقهن الأساسية.**

60 نفس المرجع، المادة 39.
61 أقصى ما تنص عليه المادة 27 هو أن الدولة «تشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.»
62 المدير العام للشؤون الميدانية للرئاسة العامة بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
63 أنظر صحيفة «الرياض» اليوميّة السعوديّة، أعضاء في الهيئة: الخروج على ولاة الأمر سبب نحو التطرّف، 17 نيسان/أبريل 2016 (بالعربية): http://www.alriyadh.com/1147585
64 أنظر بيان المرصد، السّعوديّة: الأمم المتحدة تعتبر احتجاز وليد أبو الخير وثمانية آخرين من المدافعين على حقوق الإنسان تعسّفا وتدعو إلى إطلاق سراحهم الفوريّ وغير المشروط وإلى تعويضهم، 2 كانو الأول/ديسمبر 2015.
65 لمزيد من التفاصيل، أنظر القسم 1.4 أدناه.

3.1.2. الفتاوى والنّصوص الأخرى الصّادرة عن هيئة كبار العلماء

تشكّل الفتاوى الصّادرة عن هيئة كبار العلماء، وهي الهيئة الدينية الرسمية العليا في البلد، وتتألّف من 19 عضوا يعيّنون بمرسوم ملكيّ ويرأسها مفتي الدّيار السّعوديّة، **مصدرا من مصادر التّشريع السّعودي** وبناء على ذلك بإمكانها أن تعتمد لإقامة الدّعوى الجزائيّة. وبما أنّ النّظام القضائي السّعودي يعتمد على الشريعة، فإنّ لهذه الهيئة في الواقع صلاحيّة دينيّة وقانونية ويمكن لنصوصها التمتع بقوّة القانون.

نشرت هيئة كبار العلماء بيانا[66] في 6 آذار/مارس 2011 في خضمّ غليان العالم العربي وفي سياق الثورة التّونسيّة والمصريّة، جاء فيه على وجه الخصوص:

- يُمنع نشر بيانات فيها تهويل وإثارة فتن وأخذ التواقيع عليها.
- المملكة لا تسمح ولن تسمح للأفكار القادمة من الغرب ومن الشرق بالمساس بهويّتها الإسلاميّة.
- يُمنع التّظاهر.
- لقد أنعم الله على سكّان هذه البلاد بنعمة باجتماعهم حول قادتهم على هدي الكتاب والسنة.[67]

وهذه ليست بالاعتبارات الدّينيّة، فهذا النصّ له قوّة القانون كما بيّن الحكم الصّادر في 8 حزيران/يونيو 2016 عن المحكمة الجزائيّة المتخصّصة ضدّ عبد العزيز الشبيلي لمخالفته بيان هيئة كبار العلماء من خلال نشاطه على مواقع التّواصل الاجتماعي وضمن جمعيّة الحقوق المدنيّة والسياسيّة في السعوديّة.[68] كما اعتمد الحكم الصّادر عن المحكمة الجزائيّة المتخصّصة ضدّ عبد العزيز الشبيلي نصّا آخر لهيئة كبار العلماء تقول فيه: «الدّين الإسلاميّ أمر بالاجتماع وقد قضى الله سبحانه وتعالى بذلك في كتابه ومنع التفرقة والتشتّت أحزابا...». واستندت المحكمة أيضا على نصّ لمحمّد عبد الوهاب صاحب المذهب الدّيني الذي تتبعه السّعوديّة وكذلك على نصّ «شيخ الإسلام» إبن تيميّة، وهو فقيه من القرن الثالث عشر.

كما يُمكن أن يمثّل توجيه النّقد لهيئة كبار العلماء تهمة أمام المحكمة الجزائيّة المتخصّصة على غرار الحكم الصّادر ضدّ عبد العزيز الشبيلي. وفي لائحة الاتهام الموجّهة إلى المحامي وليد أبو الخير ذهبت المحكمة إلى أبعد من ذلك: «ما اقترفه المتهمّ في محاولته إحداث الفتنة وتزوير الأحداث باستهداف أولياء الأمر والمؤسّسات الحكوميّة الدّينيّة والقضائيّة والأمنيّة وإهانة [...] الأئمّة ممّا لا يترك مجالا للشكّ في كوننا أمام خديعة وحالة خرق واضح». كما قضت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة في 24 آذار/مارس 2016 بسجن الصحفي **علاء برنجي** لمدّة 5 سنوات بسبب سلسلة من الرسائل على تويتر داعمة لحقوق الإنسان، وكذلك بتهمة «إهانة الحكّام» و«الاستهزاء من الشخصيّات الدّينيّة».[69]

نلاحظ إذا أنّ مجرّد انتقاد أعضاء من هيئة كبار العلماء، أو حتى مجرد أئمّة رسميّين، يمكن أن يمثّل تهمة توجّهها المحكمة الجزائيّة المتخصصة ضدّ المدافعين عن حقوق الإنسان.

4.1.2. إساءة استخدام القوانين الرامية إلى مكافحة الجريمة

تمّ مؤخّرا إصدار العديد من القوانين الجزائيّة بيد أنّ هذا الجهد الرّامي إلى تدوين القانون للأسف يساء استخدامه عمدا كأداة للقمع السياسي. فكافّة القوانين الواردة أدناه، كغيرها من القوانين السعوديّة، تحتوي على مصطلحات غامضة وغير معرّفة تاركة للقاضي مجالا واسعا للتّفسير يمكّنه من تجريم التّعبير الشّرعي عن الآراء المخالفة. في انتهاك للمواد 9 و10 و19 و20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية (السيبرانية)

يتعلّق قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية (نظام مكافحة جرائم المعلوماتية)، المؤرّخ في 26 آذار/مارس 2007،[70] بالأفعال ذات

66 هو بيان وليس بفتوى، ورغم ذلك تمّ الاستشهاد به من قبل المحكمة الجزائيّة المتخصّصة في أحد أحكامها.

67 أنظر صحيفة «الرياض» اليومية السعودية، هيئة كبار العلماء: الإصلاح لا يكون بالمظاهرات والأساليب التي تثير الفتن وتفرّق الجماعة، 7 آذار/مارس 2011 (بالعربية): http://www.alriyadh.com/611507

68 حكم على عبد العزيز الشبيلي بالسّجن لمدّة 8 أعوام بسبب نشاطه على مواقع التّواصل الاجتماعي وفي إطار جمعيّة الحقوق المدنيّة والسياسيّة في السعوديّة، أنظر أعلاه.

69 أنظر الموقع الإلكتروني الأمريكي «صالون»، السّعوديّة حليف الولايات المتحدة تحكم على صحفي بالسجن 5 أعوام لتغريدات مدافعة عن ناشطات حقوقيات، 25 آذار/مارس 2016 (بالإنجليزية): https://www.salon.com/2016/03/25/u_s_ally_saudi_arabia_sentences_journalist_to_5_years_in_prison_for_tweets_defending_womens_rights_human_rights/

70 أنظر الموقع الإلكتروني لهيئة الخبراء لمجلس الوزراء (بالعربية): https://www.boe.gov.sa/ViewSystemDetails.aspx?lang=ar&SystemID=217&VersionID=232#M22681

العلاقة بقرصنة الحواسيب. لكنّه يهدف أيضا إلى «حفظ المصلحة العامّة، والأخلاق والآداب العامّة» (المادّة 2).

ويعاقب القانون بالسّجن لمدّة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين رِيال كلّ من ارتكب أفعالا عبر الشبكة المعلوماتيّة ذات علاقة بالأنشطة الإباحيّة أو الحثّ على الإتجار بالبشر أو الإتجار بالمخدّرات وكذلك «إنتاج ما من شأنه المساس بالنّظام العام، أو القيم الدّينيّة، أو الآداب العامّة، أو حرمة الحياة الخاصّة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتيّة، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي.» (المادّة 6، الفقرة 1). تم تعديل هذا القانون في أيار/مايو 2015[71] لتوسيع مجال تطبيقه ليشمل شبكات التّواصل الاجتماعي بشكل خاص. يستهدف التّعديل حسب الصّحافة السّعوديّة «شبكات التّواصل الاجتماعي مثل تويتر التي تسمح بالحسابات التي تحثّ على الزنا والمثليّة الجنسيّة والإلحاد».[72]

تختصّ المحكمة الجزائيّة المتخصّصة في النّظر في الجرائم الواقعة تحت طائلة هذا القانون.[73]

قانون المطبوعات والنّشر[74]

ينصّ نظام المطبوعات والنّشر (أي كافّة المطبوعات مثل الكتب والصّحافة والنّشر) المؤرّخ في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2000[75] على ما يلي:

- «ألّا تخالف أحكام الشريعة الإسلاميّة» (المادّة 9، الفقرة 1)
- «ألاّ تفضي إلى ما يخلّ بأمن البلاد، أو نظامها العام، أو ما يخدم مصالح أجنبيّة تتعارض مع المصلحة الوطنيّة.» (المادّة 9، الفقرة 2)
- «ألاّ تؤدي إلى إثارة النّعرات وبثّ الفرقة بين المواطنين.» (المادّة 9، الفقرة 3)
- «تجاز المطبوعات الخارجية، إذا خلت من كل ما يسيء إلى الإسلام، أو نظام الحكم، أو يضر بالمصلحة العليا للدولة، أو يخدش الآداب العامة وينافي الأخلاق» (المادّة 18).

يسري مفعول هذا القانون أيضا على ما ينشر على منصات التّواصل الاجتماعي، ففي تشرين الأول/أكتوبر 2016 أدانت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة مواطنا سعوديا بتهمة استخدام تويتر «للتّطاول على ولاة الأمر وتأليب الرّأي العام وإثارة الفتنة [...] بالتهجّم على قرارات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».[76] وفي كانون الأول/ديسمبر 2016 أدانت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة بروفيسورا جامعيّا بتُهمة «التّطاول على ولاة الأمر والإساءة للدّولة والنّظام الأساسي للحكم فيها والتّشكيك في السنّة [...] وكبار العلماء.»[77]

كثيرة هي الأمثلة على أحكام أصدرتها المحكمة الجزائيّة المتخصّصة بسبب تغريدات تعتبر «ماسّة بالنّظام العام» (غرامة تضاهي 25,000 يورو في آذار/مارس 2017)[78] أو «للدّعوة إلى نظام دستوري» (4 سنوات سجن في ديسمبر 2015)[79] أو الدّعوة للتّظاهر عبر تويتر (السّجن لمدّة 5 سنوات، في ديسمبر 2015)[80] أو «لنشر الفوضى» (12 سنة سجنا في آذار/مارس 2017).[81]

مشروع قانون لحظر التحريض على الكراهية الدينية

لوقت طويل وجهت دعوات من داخل السعودية ومن الخارج للسلطات السعودية لمكافحة التحريض الطائفي والديني

71 نفس المرجع (بالعربية): https://boe.gov.sa/ShowPDF.aspx?FileName=ea500275-1ea9-4030-afb8-df486e78e1cc.pdf

72 أنظر صحيفة «سعودي غازيت» (Saudi Gazette) اليوميّة السّعوديّة بالانجليزيّة، 2 حزيران/يونيو 2014. نشر النصّ (بالإنجليزية) على موقع قناة «العربية» الإخبارية السعودية: http://english.alarabiya.net/en/media/digital/2014/06/02/Saudi-Arabia-amending-laws-to-monitor-social-media.html

73 أنظر رسالة ماجستير لنايف سعد محمّد الطالبي الغامدي، المحكمة الجزائيّة المتخصّصة، دراسة تأصيليّة مقارنة تطبيقيّة؛ 27 أبريل/نيسان 2014، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، الرّياض، ص. 48 (59) (بالعربية): http://library.nauss.edu.sa/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=22450 رابط بديل (بالعربية): www.assakina.com/wp-content/uploads/2015/06/المحكمة-الجزائية-المتخصصة.pdf

74 نصّ القانون متوفّر بالعربيّة والإنجليزية على موقع المنظّمة العالميّة للملكيّة الفكريّة: http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=8491

75 أنظر الموقع الإلكتروني لهيئة الخبراء لمجلس الوزراء (بالعربية): https://www.gov.sa/ViewSystemDetails.aspx?lang=ar&SystemID=14&VersionID=22 النسخة الإنجليزية: https://www.boe.gov.sa/ViewSystemDetails.aspx?lang=en&SystemID=14&VersionID=22

76 أنظر صحيفة «عكاظ» اليوميّة السعودية، إعلاميون يثيرون النعرات الطائفية والقبلية في مواقع التواصل، 27 كانو الأول/ديسمبر 2016 (بالعربية): www.okaz.com.sa/article/1517356

77 نفس المرجع.

78 أنظر صحيفة «الرياض» اليومية السعودية، الحكم على «مواطن» بغرامة 100 ألف ريال وإغلاق حسابه في تويتر، 16 آذار/مارس 2017 (بالعربية): http://www.alriyadh.com/1578423

79 أنظر صحيفة «الرّياض» اليومية السعودية، السّجن أربع سنوات بحقّ «كاتب صحفي» أدين بإثارة الفتنة، 21 كانون الأول/ديسمبر 2015 (بالعربية): http://www.alriyadh.com/1111997

80 أنظر صحيفة «الرّياض» اليومية السعودية، السّجن خمس سنوات لمواطن دعا لمظاهرات من خلال «تويتر»، 18 كانون الأول/ديسمبر 2015 (بالعربية): http://www.alriyadh.com/1111065

81 أنظر صحيفة «الرّياض» اليومية السعودية، السجن 12 سنة لمواطن أخل بالأمن وأشاع الفوضى، 8 آذار/مارس 2017 (بالعربية): http://www.alriyadh.com/1576282

والعرقي على وجه الخصوص، ولذلك تمّ تقديم نصّ قانوني في هذا القضية إلى مجلس الشّورى.[82] للنصّ في نسخة نيسان/أبريل 2017 كما تناقلته الصّحافة السّعوديّة[83] أربعة أهداف:

-1 بشأن مكافحة التحريض على الكراهية: «حماية النسيج الاجتماعي من مخاطر التمييز بين أفراد المجتمع وفئاته في الحقوق والواجبات لأسباب عرقية أو قبلية أو مناطقية أو مذهبية أو طائفية أو لتصنيفات فكرية أو سياسية.»

-2 بشأن مكافحة التطرّف: «مواجهة نزعات التطرف والإرهاب» و»تعزيز قيم الدين الإسلامي ومناهضة التطرف.»

-3 بشأن حماية أماكن أداء الشعائر الدينية ومنع الاعتداء عليها: «منع الاعتداء على أماكن أداء الشعائر الدينية أو الإساءة إلى المقدسات المرعية أو النيل من الرموز التاريخية المُشكّلة للهوية الحضارية.»

-4 بشأن الحفاظ على الوحدة الوطنيّة: «وقاية الدولة ضد ما يحيط بها من مخططات وتحديات ومساع لتأجيج الفتن والانقسامات» و»الحفاظ على الأمن الوطني في ظل الأوضاع السياسية الراهنة.»

تدلّ النّقطة الأخيرة على أنّ القانون إذا ما دخل حيّز التّنفيذ فإنه لن يقتصر على الحدّ من التحريض على الكراهية الدّينيّة، ولكنه سيجرّم أيضا الممارسة المشروعة والسلمية لحرية التعبير.

قانون مكافحة الإرهاب

تمّ اعتماد قانون مكافحة الإرهاب (نظام مكافحة الإرهاب وتمويله)[84] بمقتضى مرسوم مجلس الوزراء رقم 63 بتاريخ 13/2/1435 هجري (16 كانو الأول/ديسمبر 2013)، ودخل حيّز التّنفيذ يوم 3 كانون الثاني/يناير 2014. ثم عدّل في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، لكنه لم يستجب للانتقادات التي عبّرت عنها آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وبالتحديد فيما يتعلق بتعريف الإرهاب. وبالفعل يضيف القانون الجديد تعريفا للأفعال التي تعتبر إرهابا بناء على مفاهيم غامضة وعامة وغير واضحة، مما يسمح للسلطات في الاستمرار في اتهام وإدانة أي أصوات معارضة لأفعال محمية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في العبير عن الرأي حول حقوق الإنسان، والاحتجاج السلمي، أو إنشاء جمعية. [85]

وينصّ القانون أيضا على تولي «المحكمة الجزائيّة المتخصّصة الفصل في الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام» (المادّة 8).

ولا تضيّق أحكام 2017 الجديدة تعريف الإرهاب ليقتصر على الأعمال العنيفة، فكل الأفعال التي ترتكب بهدف «الإخلال بالنظام العام»، أو «زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة»، أو «تعريض وحدتها الوطنية للخطر»، يمكن أن تندرج أيضا ضمن نطاق قانون مكافحة الإرهاب. وهذه المخالفات غامضة جدا وتم استخدامها بالفعل في تجريم نشطاء حقوقيين. وأيضا يصنف عدد من الأفعال غير العنفية على أنه أعمال إرهابية، كانتقاد الملك أو أمير أو محاولة ثني السلطات عن اتخاذ قرار ما.

وقد أثار المقرّر الخاصّ للأمم المتحدة المعنيّ بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة مسألة التّعريف الفضفاض جدّا لجرائم الإرهاب، واستخدام هذا القانون لقمع الأصوات المعارضة في سياق مكافحة الإرهاب خلال زيارته في أيار/مايو 2017:

«رغم العديد من التطوّرات الإيجابيّة، يودّ المقرّر الخاصّ إدراج بعض الملاحظات والمخاوف والتّوصيات فيما يتعلّق بالتّعريف الفضفاض جدّا وغير المقبول للإرهاب، واستخدام قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2014 وغيره من الأحكام الأخرى الخاصّة بالأمن الوطني ضدّ المدافعين عن حقوق الإنسان والكتّاب والمدوّنين والصحفيّين وغيرهم من النّاقدين السلميّين».

82 هو الهيئة الاستشارية الرّسمية في السّعوديّة، ولا يمكن لها تقديم قوانين أو اعتمادها لأنّ هذه السّلطة خاصّة بالملك؛ تقتصر سلطة مجلس الشّورى على رفع مقترحات قوانين للملك. يتألّف مجلس الشّورى من 150 عضوا يعيّنهم جميعا الملك لفترة أربع سنوات، وهي تمثّل الهيئة التّشريعية الوحيدة في البلاد.

83 أنظر صحيفة «مكة» اليوميّة السّعوديّة، الشّورى يحيل قانون مكافحة بثّ الكراهية للدّراسة، 25 آذار/مارس 2017: http://makkahnewspaper.com/article/597817/

84 أنظر موقع «السكينة» الإلكتروني السعودي، نص نظام جرائم الإرهاب في السعودية، 4 شباط/فبراير 2014 (بالعربية): http://www.assakina.com/news/news2/37418.html

85 أنظر القسط، انتقاد الملك وولي العهد «جريمة إرهابية»، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 (بالعربية والإنجليزية):https://alqst.org/ نظام-الإرهاب-توسع-غير-مبرر-في-التجريم

«ينبغي أن يقتصر أي تعريف للإرهاب على أعمال العنف أو التهديد بالعنف التي ترتكب بدوافع دينية أو سياسية أو أيديولوجية، والتي تهدف إلى وضع الجمهور أو قسم من الجمهور في حالة من الخوف، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على اتخاذ إجراء ما أو الامتناع عن اتخاذه.» وخلافا للمعايير الأساسية الدولية لحقوق الإنسان، تنص المادة 1 من نظام عام 2014 على تجريم طائفة واسعة من أعمال التعبير السلمي، التي ترى السلطات أنها تعرِّض الوحدة الوطنية للخطر أو تقوض سمعة الدولة أو مكانتها.»[86]

***

2.2. المحكمة الجزائيّة المتخصّصة، أداة لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان

جاء إنشاء المحكمة الجزائيّة المتخصّصة في إطار مكافحة الإرهاب خاصّة في أعقاب سلسلة الهجمات التي ضربت السعودية سنة 2003. ففي نيسان/أبريل 2006 أعلن الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية، بأنه سينشيء قريبا محكمة أمن دولة لمحاكمة من لهم صلات مباشرة بأعمال إرهابية.[87]

إنشاء المحكمة دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2009 بقرار من المجلس الأعلى للقضاء،[88] تبعه مرسوم من وزارة العدل.[89] وتوصف المحكمة على أنّها «هيئة قضائيّة شرعيّة، يناط بها النّظر في محاكمة الموقوفين والمتهمين في قضايا الإرهاب وقضايا أمن الدّولة، والجرائم المرتبطة بها، ضمن اختصاصاتها التي حدّدها وليّ الأمر، وفق أحكام الشريعة والنظام».[90] ولم يتمّ اعتماد قانون خاصّ ينظّم عمل المحكمة سوى في كانون الأول/ديسمبر 2013.

لكن في الواقع تعتمد **المحكمة الجزائيّة المتخصّصة** على مجموعة واسعة من النّصوص، تمتدّ من قانون مكافحة الإرهاب، وصولا إلى الشريعة ومرورا بالنّصوص الصّادرة عن هيئة كبار العلماء. والمشترك بين كل هذه نصوص أنها تتألف من مفاهيم غامضة ومرنة، مما يترك مجالا واسعا من التأويل للقضاة.
هذه المحكمة بعيدة تماما عن أن تكون متخصّصة في قضايا الإرهاب، حيث أنها في الواقع متخصصة في التعامل مع كل ما يمس «أمن الدّولة» بمعناه الواسع، أو بالأحرى بكلّ القضايا الأكثر حساسية، **فهي أداة تُستخدم فعلا لقمع كلّ من الرجل والنساء ممن ينتقدون الحكومة وسياستها** أو من يعبّر عن أفكار مختلفة عن المذهب الرّسمي.

إضافة إلى ذلك، وعلى نحو ما أبرزه المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب بعد زيارته إلى السعودية في 2017، فإن انتهاكات عديدة للحق في محاكمة عادلة تشوب الإجراءات المطبقة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، مثل: الاعتقالات التعسفية، وانتهاك الحق في الاطلاع على التهمة، وانتهاك الحق في الحصول على المشورة القانونية، وعدم إجراء فحوصات طبية مستقلة، وممارسة الاحتجاز مع منع الاتصال أو الاحتجاز السري، وقبول أدلة تم الحصول عليها بالتعذيب.[91]

فجميع أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) الذين تمت محاكمتهم منذ آذار/مارس 2011 من قبل النظام القضائي السعودي، جرت محاكمتهم من قبل هذه المحكمة. واتّهم العديد منهم بالانتماء إلى «جمعية غير مرخصة» وتأسيسها وإدارتها أو العمل لصالحها - منظمة تعنى بحقوق الإنسان - والقيام بأنشطة أخرى للنّهوض بحقوق الإنسان. وهذه المخالفات المزعومة للقانون السّعودي لا تدخل في اختصاص محكمة مكلّفة بقضايا الإرهاب.[92]

86 أنظر الاستنتاجات الأوليّة لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسيّة في سياق مكافحة الإرهاب، 4 أيار/مايو 2017 (بالإنجليزية): http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21584&LangID=E وبالعربية: http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21584&LangID=A

87 أنظر الموقع الإلكتروني «محامو المملكة» السعودي: http://www.mohamoon-ksa.com

88 قرار رقم 69/4 بتاريخ 10/1/1430 هجري، 7 كانون الثاني/يناير 2009.

89 مرسوم رقم 1422 بتاريخ 2/2/1430 هجري، 29 كانون الثاني/يناير 2009.

90 رسالة ماجستير إختزلها لخصوصيتها حيث أنّ أحد الأعضاء الثلاث للجنة المناقشة كان محمّد عبد الكريم العيسى، كان وزير العدل في تلك الفترة، ثم أصبح أمينا عاما للجامعة الإسلاميّة وكذلك عضوا في هيئة كبار العلماء. عنوان الرّسالة هو: المحكمة الجزائيّة المتخصّصة، دراسة تأصيليّة مقارنة تطبيقيّة، 27 نيسان/أبريل 2014، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص. 48 (59) (بالعربية): https://library.nauss.edu.sa/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=22450 رابط بديل (بالعربية): www.assakina.com/wp-content/uploads/2015/06/المحكمة-الجزائية-المتخصصة.pdf - حظيت هذه الرسالة بتغطية ضخمة في الإعلام السعودي الذي أشاد بمناقشة الأطروحة واصفا إياها بـ «الحدث الإستثنائي». أنظر على سبيل المثال صحيفة «الشرق الأوسط» اليومية السعودية التي توزع دوليا، وزير مع مدير جامعة بلجنة لمناقشة رسالة ماجستير، 30 نيسان/أبريل 2014 (بالعربية): http://aawsat.com/home/article/86921 أو صحيفة «الرياض» اليومية، وزير العدل ومدير جامعة الإمام يناقشان رسالة ماجستير بجامعة نايف، 30 نيسان/أبريل 2014 (بالعربية): http://www.alriyadh.com/931540

91 أنظر بيان صحفي لبن إيمرسون، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، خبير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: يتعين على المملكة العربية السعودية إصلاح نظام مكافحة الإرهاب والإفراج عن النقاد السلميين، 5 أيار/مايو 2017 (بالعربية): http://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21585&LangID=a

92 أفيد بأن أكثر من عشر نشطاء تم استهدافهم ومحاكمتهم، والعديد منهم يقضي حاليا أحكاما طويلة بالسجن. أنظر تقرير منظمة العفو الدولية، جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، كيف تسكت المملكة أصوات ناشطي حقوق الإنسان فيها، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2014 (بالعربية ولإنجليزية): https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/025/2014/ar

كـما تمّـت محاكمـة ناشـطين حقوقيـين آخريـن بشـكل مشـابه أمـام هـذه المحكمـة، مـن ضمنهـم الصحفـي عـلاء برنجـي لنـشره تغريـدات،[93] والمحامـي وليـد أبـو الخـير لمسـاهمته بشـكل أسـاسي في تأسـيس منظّمـة حقـوق إنسـان، وكذلـك الحـال بالنّسـبة للناشـط الحقوقـي **محمّـد العتيبـي**، الـذي سـلّمته قطـر في أيار/مايـو 2017، والماثـل أمـام هـذه المحكمـة منـذ منتصـف تمـوز/يوليـو 2017 لنشـاطه في جمعيّـة ونـشره تصريحـات مـن شـأنها المـسّ بسـمعة المملكـة، وللعمـل مـع منظّـمات حقـوق إنسـان دوليّـة.

وقـد نجـا العديـد مـن المدافعـين عـن حقـوق الإنسـان الناشـطين في الدفـاع عـن حقـوق المـرأة بأعجوبـة مـن محاكمتهـم بتهـم الإرهـاب، وبالتحديـد **مريـم العتيبـي** المُتّهمـة بتعكـير صفـو النّظـام العـام بسـبب نشـاطها مـن أجـل إسـقاط نظـام ولايـة الرجـل، و**لجـين الهذلـول** المتّهمـة بتحريـض الـرّأي العـام بسـبب قيادتهـا لسـيّارتها. وكلاهـما تخشـيان مـن إعـادة إقامـة الدعـوى الجنائيـة ضدهـما في أيّ وقـت.

حسـب صحيفـة «الرّيـاض» السـعودية يـوم 3 كانـون الثاني/ينايـر 2016، «أشـارت آخـر إحصائيـة [...] إلى أن المحكمـة الجزائيـة المتخصصـة [...] نظـرت مـن تاريـخ إنشـائها [...] في 104 قضيـة [...] ووصـل عـدد المتّهمـين فيهـا إلى 2,610 متهـما»[94] وكتبـت نفـس الصّحيفـة في أيار/مايـو 2013 أنّ «المحكمـة تصـدر أحكامـا عـلى 2,145 متهـما بدعـم الإرهـاب».[95] عـلى ضـوء هـذه الأرقـام يمكـن أن نسـتخلص أنّ نسـب الإدانـة لـدى هـذه المحكمـة بالغـة الارتفـاع.

***

لـدى السـعودية نظـام قانـوني قمعـي بصفـة خاصـة يسـتخدم بشـكل منتظـم لعرقلـة الممارسـة المشروعـة للحقـوق الأساسـية مـن قبـل المدافعـين عـن حقـوق الإنسـان. يقـوم القانـون مـن جانـب عـلى مبـدأ احـترام تفسـير معـيّن للتّشريعـات الدّينيّـة ويهـدف في الواقـع إلى حمايـة مصالـح السّـلطة مـن خـلال إسـكات أي صـوت معـارض للخـطّ الـذي رسـمته. مـن جانـب آخـر، فـإن القانـون السـعودي، وبالتحديـد ترسـانة القوانـين الجزائيـة التـي تـم اعتمادهـا في السـنوات الأخـيرة في سـياق مكافحـة الجرائـم الخطـيرة كالإرهـاب والجرائـم الإلكترونيـة، مليئـة بالمفاهيـم الغامضـة التـي يعتمـد تأويلهـا أيضـا عـلى مبـدأ احـترام السـلطة. وبذلـك سـيتواصل اسـتخدام المنظومـة لقمـع المدافعـين عـن حقـوق الإنسـان مـا لم يتـمّ ضـمان اسـتقلالية السـلطة القضائيّـة.

3. الكفاح الصعب للمرأة من أجل التمكين في بيئة مقيَّدة

1.3. بيئة مقيدة بشدة للدفاع عن حقوق الإنسان

إن التقـدم الطفيـف الحاصـل في المسـاواة بـين الجنسـين ولصالـح حقـوق المـرأة يخفـي قمعـا متناميـا يهـدف إلى خنـق أي آراء متباينـة وأي محـاولات لتأسـيس حركـة أو إنشـاء منظمـة **في بلـد حيـث حريـة إنشـاء الجمعيـات تـكاد تكـون منعدمـة.**

1.1.3. منظمات مجتمع مدني خاضعة لنظام يوفر القليل من الضمانات

بينـما يفـترض في التشريـع المنظـم للجمعيـات أن يضمـن وجـود الحـق في حريـة إنشـاء الجمعيـات وممارسـته، فـإن المرسـوم الخـاص بالجمعيـات يرمـي بالعكـس إلى قمـع أي ممارسـة لهـذا الحـق كـما لا يضمـن حمايـة العنـاصر الفاعلـة في المُجتمـع المـدني مـن المحتـوى القمعـي للتشريعـات المذكـورة أعـلاه.[96]

إن الإطـار القانـوني المنظِـم لهيئـات المُجتمـع المـدني محـدّد بنظـام المؤسسـات والجمعيـات الأهليـة المـؤرّخ في 6 كانـون الأول/ ديسـمبر 2015،[97] والـذي يفـترض أن يضمـن «مُشـاركة المواطنـين في إدارة وتطويـر المجتمـع» وذلـك بالسـماح لأول مـرة بإنشـاء وإدارة منظـمات والإشراف عليهـا مـن قبـل المجتمـع المـدني. لم يدخـل هـذا القانـون حيـز النفـاذ حتـى 17 آذار/مـارس 2016، بينـما لم تصـدر المراسـيم التنفيذيّـة حتـى 14 نيسـان/أبريل مـن نفـس العـام.

93 أنظر منظمة العفو الدولية، السعودية: الحكم على صحفي بالسجن خمس سنوات لنشره تغريدات دليل آخر على استمرار الممارسات القمعية للسلطات السعودية، 25 آذار/مارس 2016 (بالعربية والإنجليزية): https://www.amnesty.org/ar/press-releases/2016/03/saudi-arabia-journalist-sentenced-to-five-years-in-prison-for-tweets-latest-victim-of-ruthless-crackdown

94 أنظر صَحيفة «الرياض» اليومية السعودية، 13 قاضيا دقّقوا أحكام القصاص عبر ثلاث درجات للتّقاضي، 3 كانون/الثاني 2016 (بالعربية): http://www.alriyadh.com/1115891

95 أنظر صَحيفة «الرياض» اليومية السعودية ، وزارة العدل: المحكمة المتخصّصة تصدر أحكاما على 2145 متّهما بدعم الإرهاب، 5 أيار/مايو 2013 (بالعربية): http://www.alriyadh.com/832244

96 أنظر قسم 1.2.

97 أنظر نظام المؤسسات والجمعيات الأهلية، تمت الموافقة عليه بمرسوم ملكي رقم: (م/8) وتاريخ: 19/2/1437 هـ الموافق 1 كانون الأول/ديسمبر 2015 (بالعربية): https://www.docdroid.net/8GS2til/pdf-allaeh-altnfythy-lntham-aljmaayat-aalmoessat-alahly.pdf - أنظر كذلك ملف السعودية على الموقع الإلكتروني للمركز الدولي المعني بقوانين الأنشطة غير الربحية (بالإنجليزية): http://www.icnl.org/research/monitor/saudiarabia.html

لكـن **هـذا النـص** يحتـوي عـلى عـدد كبـير مـن الأحـكام الغامضـة التـي تسـمح بوضـع قيـود عـلى تسـجيل الجمعيـات، **ويمنـح سـلطات تقديريّـة واسـعة** للحكومـة التـي يُمكنهـا حـلّ أي جمعيّـة تعتبرُهـا «تهـدد الوحـدة الوطنيـة». إذ جـاء في هـذا النـص أنـه «لا يجـوز لأيّ جمعيـة ممارسـة أي نشـاط مـن نشـاطاتها إلا بعـد إتمـام إجـراءات تأسيسـها وفقـا لأحـكام النظـام واللائحـة» (المـادة 8، الفقـرة 4).

يـسرد هـذا القانـون عـددا كبـيرا مـن المجـالات التـي يمكـن لجمعيـة أن تعمـل فيهـا،[98] **لكـن قائمـة المجـالات هـذه لا تشـمل المجـالات القانونيـة والسياسـية والمتعلقـة بحقـوق الإنسـان**. وعنـد التقـدم بطلـب لتسـجيل جمعيـة يتوجـب تحديـد الخيـارات مـن قائمـة مجـالات لأنشـطة مسـبقة التحديـد لا يظهـر فيهـا الدفـاع عـن حقـوق الإنسـان أو حقـوق المـرأة، ولا أي نشـاط يمكـن أن يكـون لـه صلـه بذلـك. **وإضافـة إلى ذلـك يقيّـد القانـون أنشـطة الجمعيـات مـن خـلال قيـود غـير دقيقـة وخاضعـة للتأويـل**، مـما يعطـي القضـاة مجـالا واسـعا يسـمح لهـم بالذهـاب إلى أقـصى حـد في تقييـد ممارسـة الحـق في إنشـاء الجمعيـات وإدانـة الأصـوات المعارضـة. حيـث «لا يجـوز الموافقـة عـلى إنشـاء الجمعيـة إذا تضمنـت لائحتهـا الأساسـية أحكامـا تتعـارض مـع أحـكام الشريعـة الإسـلامية، أو تخالـف النظـام العـام، أو تتنـافى مـع الآداب العامـة، أو تخـل بالوحـدة الوطنيـة» و»غيرهـا مـن الأنظمـة واللوائـح» (المـادة 8، فقـرة 2، والمـادة 21 فقـرة 8).

كـما يُخضـع هـذا القانـون الجمعيّـات لتدخـل حكومـي هائـل في شـؤونها الدّاخليّـة. وهـو مـا يمكـن وزارة العمـل والتنميـة الاجتماعيـة مـن تعليـق نشـاط الجمعيـة أو حلّهـا «إذا خرجـت عـن أهدافهـا، أو ارتكبـت مخالفـة جسـيمة لهـذا النظـام، أو اللائحـة، أو اللائحـة الأساسـية.» أو « إذا ارتكبـت مخالفـات لأحـكام الشريعـة الإسـلامية، أو النظـام العـام، أو الآداب العامـة، أو أي فعـل يخـل بالوحـدة الوطنيـة.» (المـادة 23، فقـرة 1 / ب وهـ). كـما يُحـدّد النظـام إطـارا ثالثـا لأنشـطة الجمعيـات: «لا يجـوز للجمعيـة أو المؤسسـة الخـروج عـن الأهـداف المحـددة لهـا، ولا أن تنطـوي أي مـن نشـاطاتها وأعمالهـا عـلى مـا يـؤدي إلى الإخـلال بالنظـام العـام وإثـارة النعـرات والفرقـة بـين المواطنـين» (المـادة 39، الفقـرة 3).

بصفـة عامـة **يمنـح النظـام وزارة العمـل والتنميـة الاجتماعيـة دورا رئيسـا**، فهـي مسـؤولة بشـكل خـاص عـن الترخيـص للجمعيـات وللمؤسسـات وعـن الإشراف عـلى أنشـطتها (المـادة 4). بالإضافـة إلى «تـولي كل جهـة مشرفـة [...]» «الموافقـة عـلى إنشـاء الجمعيات والمؤسسـات التـي تدخـل نشـاطاتها ضمـن اختصاصهـا؛ تمهيـدا لاسـتكمال إجـراءات الترخيـص لهـا» (المـادة 5). ويجـب أن تعقـد الجمعيـة اجتماعـا عامـا واحـدا عـلى الأقـل في السـنة و «أن تبلـغ الـوزارة والجهـة المشرفـة وأعضـاء الجمعيـة بالدعـوة [...] ويجـوز للـوزارة وللجهـة المشرفـة نـدب مـن يمثلهـا لحضـور الاجتـماع.» (المـادة 13، الفقـرة 2). كـما يُمكـن لـوزارة العمـل والتنميـة الاجتماعيـة الدّعـوة إلى عقـد الجمعيـة العموميـة اجتماعاتهـا غـير العاديـة (المـادة 13، الفقـرة 4)، و»للـوزارة حـق نـدب مـن يحـضر عمليـة الانتخـاب» لأعضـاء مجلـس إدارة الجمعيـة (الفقـرة 18، المـادة 2)، و «للـوزارة إلغـاء نتيجـة الانتخابـات إذا تأكـد لهـا أنهـا بنيـت عـلى مخالفـات لهـذا النظـام أو اللائحـة أو اللائحـة الأساسـية» (الفقـرة 18، المـادة 3). هـذا ويُمكـن للوزيـر أيضـا «عـزل مجلـس الإدارة المُنتخـب وتعيـين مجلـس إدارة مؤقـت» وذلـك في إحـدى حالتـين، «إذا نقـص عـدد أعضـاء مجلـس الإدارة - لأي سـبب - عـن الحـد الأدنى المحقـق للنصـاب النظامـي» أو «إذا خالـف مجلـس الإدارة أي حكـم مـن أحـكام النظـام أو اللائحـة أو اللائحـة الأساسـية» (المـادة 19، الفقـرة 1).

أخـيرا، يمنـع هـذا القانـون الجمعيـات والمنظـمات الأجنبيّـة مـن فتـح فـروع في السـعودية. كـما يمنـع القانـون الجمعيـات السـعودية مـن إقامـة علاقـات مـع مُنظـمات دوليـة، فعـلى الجمعيـة «ألا تتلقـى إعانـات مـن خـارج المملكـة إلا بعـد موافقـة الـوزارة» (الفقـرة 21، المـادة 12). كـما «لا يجـوز للجمعيـات والمؤسسـات التعاقـد مـع الـدُول أو المنظـمات أو المؤسسـات الدوليـة، إلا بعـد موافقـة الـوزارة والجهـة المختصّـة» (المـادة 39، الفقـرة 2).

وكـما يقـول ناشـط حقوقـي، تـم الاتصـال بـه أثنـاء إجـراء هـذه الدراسـة دون الإفصـاح عـن هويتـه: «مـن الصّعـب العمـل كناشـط حقوقـي بسـبب غيـاب أي إطـار قانـوني للقيـام بذلـك. إذ لا يُمكننـا تشـكيل أي جمعيـة فنشـعر بالتـالي بالعُزلـة، ويـؤدي ذلـك إلى فقـدان الكثـير مـن النـاس: إذ يقبـع البعـض في السـجن وآخـرون في المهجـر، فيـما اختـار غيرهـم الانسـحاب والابتعـاد عـن الأضـواء لتجنـب القمـع. وأعـداد كبـيرة غيرهـم مسـتمرون مـن خـلال حسـابات مجهولـة الهويـة عـلى تويـتر. فعوضـا عـن توفـير حمايـة

98 قائمة المجالات المذكورة: «من أجل تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل، أو من أجل نشاط ديني تحدده وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، أو نشاط اجتماعي، أو ثقافي، أو صحي، أو بيني، أو تربوي، أو تعليمي، أو علمي، أو مهني، أو إبداعي، أو شبابي، أو سياحي، ونحو ذلك من نشاطات، أو نشاط يتعلق بحماية المستهلك، أو أي نشاط أهلي آخر تقدره الوزارة...» (المادة 3، فقرة 1)

قانونية لنا، تُصدرُ الدولة قوانين لتجريمنا. هذه القوانين عبارة عن سلاح يُمكن رفعه ضدّنا في أي وقت. إن مُجرّد الحديث مع صحفي أجنبي يُمكن أن يُؤدي إلى رفع قضيّة ضدّنا ومحاكمتنا أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بمُقتضى قانون مكافحة الإرهاب. نحن نعيش باستمرار في ظل رعب من السيف المسلّط على رقابنا».

إن عدّة جوانب من هذه الأحكام تتعارض مع الحق في حرية تكوين الجمعيات الذي تحميه المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[99] وفي ظل الظروف الحالية، فإن الحق في حرية تكوين الجمعيات ليس فعالا في السعودية.

2.1.3. الجمعيّة الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، هيئة «حُكوميّة»

إلى جانب «هيئة حقوق الإنسان»[100] في السعودية، وهي مُؤسّسة حكومية، توجد كذلك «الجمعيّة الوطنية لحقوق الإنسان»[101] التي تُمثل نظريا منظمة مُجتمع مدني. أنشئت هذه الجمعيّة سنة 2004 قبل صدور نظام الجمعيات سنة 2005، وتعمل حسب نظامها الخاص. وأفيد بأن تمويلها جاء من تبرع قدمه الملك الراحل فهد بقيمة 100 مليون رِيال سعودي (حوالي 22.5 مليون يورو)، ليستثمر في أصول ثابتة ليصرف من عوائدها على الجمعية لتحقيق استقلاليتها المالية.[102] تُحدّد هذه الجمعية أهدافها كالتالي: «حماية حقوق الإنسان والدّفاع عنه وفقا للشريعة الإسلامية وللنظام الأساسي للحُكم والأنظمة المرعيّة والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية».[103]

في أيار/مايو 2014، أكّد رئيس الجمعية مفلح بن ربيعان القحطاني على كون جمعيته تمثل جزءا من المُجتمع المدني[104] وبأنها «مستقلة استقلالا تاما» حيث حصلت «على أمر سامي يؤكد استقلالية عمل الجمعية».[105] لكن رئيس الجمعية نفسه قدّم الجمعية على أنها «تمثل حالة وسطا بين القطاعين الحكومي والأهلي»[106] مع العلم أن السيد مُفلح القحطاني يعمل أيضا كموظف حكومي كبير في التعليم العالي إذ عيّنه وزير التعليم في 2013[107] عميدا لكُلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود[108] وهو لا يزال يشغل هذا المنصب إلى غاية اليوم. مع العلم أن الجمعية تُعلن على الصفحة الرئيسية لموقعها الإلكتروني أن «رئيس الجمعية يبايع ويبارك لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بمناسبة تعيينه وليا للعهد.»[109]

كما دُعيت الجمعية أيضا إلى لقاء شخصيات دولية رفيعة المستوى خلال زياراتها الرسمية للمملكة، على غرار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، بن إيمرسون في أيار/مايو 2017،[110] وسفراء دول غربية كالسفير السويدي بتاريخ 13 أيار/مايو 2017،[111] وبالتالي تضطلع هذه الجمعية بدور مُنظمة تُمثل الدولة على غرار مُنظمة غير حكومية تُنظم أعمالها الحكومة.

لا تحظى الجمعية بتقدير كبير من قبل النشطاء السعوديين، ففي 2014 تعرّضت لانتقادات شديدة على قناة «خليجية» التلفزيونية السعوديّة[112] من قِبل المُثقف السعودي عقل الباهلي، الذي لم يُخف أبدا قربه من جمعية الحقوق السياسية والمدنية في السعودية (حسم)، وهي جمعية مُستقلة حاول نشطاء حقوقيون سعوديون إنشائها سنة 2009. ففي رأيه فإن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بُعثت من أجل «تأميم» مسألة حقوق الإنسان [أي نزع الشرعية عن الخطابات

99 لمزيد من المعلومات حول أفضل الممارسات التي تعزز وتحمي الحق في حرية التجمع والحق في حرية تكوين الجمعيات، أنظر تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/20/27، 21 أيار/مايو 2012 (بالعربية): http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session20/A-HRC-20-27_ar.pdf

100 أنظر الموقع الإلكتروني لهيئة حقوق الإنسان (بالعربية): http://www.hrc.gov.sa

101 أنظر الموقع الإلكتروني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (بالعربية): http://nshr.org.sa

102 حسب رئيس الجمعية مُفلح القحطاني في برنامج «ياهلا» على قناة «خليجية» التلفزيونية السعودية (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=CMbHxk6NAIY

103 أنظر موقع الجمعية الإلكتروني (بالعربية): http://nshr.org.sa/?page_id=52

104 حسب رئيس الجمعية مُفلح القحطاني في برنامج «يا هلا» على قناة «خليجية» التلفزيونية السعودية (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=CMbHxk6NAIY

105 نفس المرجع (حوالي الدقيقة 16): https://www.youtube.com/watch?v=CMbHxk6NAIY

106 نقلت ذلك قناة «العربية» التلفزيونية السعودية، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 (بالعربية): https://www.alarabiya.net/articles/2010/11/19/126632.html

107 أنظر صحيفة «الرياض» اليومية السعودية، د. مفلح القحطاني عميدا لكلية الحقوق والعلوم السياسية، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 (بالعربية): http://www.alriyadh.com/883683

108 أنظر الموقع الإلكتروني لجامعة الملك سعود - كلية الحقوق والعلوم السياسية (بالعربية): https://clps.ksu.edu.sa/ar

109 أنظر الموقع الإلكتروني للجمعية (بالعربية): http://nshr.org.sa/?news=رئيس-الجمعية-يبايع-و-يبارك-لصاحب-السمو

110 أنظر النتائج الأوّلية للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب إثر زيارته إلى المملكة العربية السعودية، 4 أيار/مايو 2017 بالعربية والإنجليزية): http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21584&LangID=A

111 أنظر صحيفة «الرياض» اليومية السعودية، جمعية حقوق الإنسان تستقبل السفير السويدي لدى المملكة، 14 أيار/مايو 2017 (بالعربية): http://www.alriyadh.com/1594064

112 تنتمي هذه القناة التلفزيونية السعودية لمجموعة MBC الإعلامية التي يملكُها الوليد بن طلال، وهو أمير من العائلة الحاكمة في السعودية. لكن هذا الأمير يحتل موقعا خاصا داخل العائلة الحاكمة نتيجة لعلاقات القوة بين القوى والتموضع السياسي. إذ تحتل قنواته موضعا خاصا في المشهد الإعلامي، فهي إحدى المنابر السعودية النادرة التي تسمح بإسماع بعض الأصوات المعارضة، لكن هذه الأصوات لا يمكنها التحدث بحرية، ودليل على ذلك إيقاف البرنامج التلفزيوني الرئيسي «في الصميم» في أعقاب ظهور زهير كتبي على الهواء، الذي حُكم عليه فيما بعد بالسجن. وتجدر الإشارة إلى أن عقل الباهلي يدلي بهذه التصريحات حول جمعية حقوق الإنسان في سياق تأثر كثيرا بالثورات العربية بعدما تركت السلطات بعض المساحات القليلة للتعبير عن الآراء. لا تزال هذه القناة تستضيفه بصفة مُنتظمة لكنه أصبح يظهر مزيدا من الحذر منذ أن كشف الملك سلمان عن خطه السياسي.

الخارجية المتعلقة بهذه المسألة]، [لكن] العديد زُجّ بهم في السجن لأنهم تحدّثوا عن حقوق الإنسان [خارج إطار هذه الجمعية]. لم يعتقد أحدا بأنها ستكون يوما مُستقلّة [...] لأنها طبخت في ليل. كنت من ضمن من طالبوا بإدماج الأشخاص الذين نشطوا وعملوا سابقا في هذا المجال [حقوق الإنسان] لكن شيئا من ذلك لم يحدث».[113]

كما أن الناشط الحقوقي السعودي يحي العسيري، رئيس جمعية القسط لحقوق الإنسان، غير المُعترف بها في السعودية والتي تعمل في المهجر، لا يعتبر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان هيئة مُستقلّة. إذ يصفها بكونها **ورقة التوت التي تُغطي الأوضاع الحقيقية لحقوق الإنسان في البلد**: «عندما يُعتقلُ شخص لانتقاده أوضاع حقوق الإنسان في البلد ستتولى هذه الجمعية القضية لكن بشكل رسمي وإجرائي بحت، وستقول بأنها ذهبت للاطلاع على أحوال ذلك الشخص لكنها في أحسن الأحوال قد تكون التقت بمُدير السجن حيث يوجد الناشط المُحتجز دون الحديث مع المعني مُباشرة من أجل التعرف على أقواله أو ظروف احتجازه».[114]

بالتالي كل شيء يدلّ على أن إنشاء هذه الجمعية من قبل السلطات السعودية جاء من أجل **الإيحاء بوجود إطار إيجابي** وسانح لمنظمات المُجتمع المدني **واحتواء الأصوات المُستقلة للمُجتمع المدني**.

3.1.3. قمع أي نية لإنشاء جمعية مستقلة

تقول ناشطة سعودية دون الكشف عن هويتها لأسباب أمنيّة:

«نظرتُ إلى قائمة الجمعيات المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة. الكثير منها تقوم بأعمال خيرية وبأنشطة بيئيّة أو تساند مرضى الزهايمر أو حتى مساعدة النساء اللواتي انفصلن عن أزواجهن، لكن الجمعيات التي تُعنى بحقوق المرأة وحتى بحقوق الإنسان لا وجود لها.» ونفس المُلاحظة وجدت لدى جمعية القسط، التي يظل أعضاؤها المُقيمون بالسعودية مجهولي الهوية لأسباب أمنية، في حين يقتصر الظهور العلني على الأعضاء الذين يعيشون في المنفى: «كانت هناك عدة محاولات من قبل نشطاء آخرين لتكوين جمعيات وتنظيم اجتماعات سلميّة لكنهم واجهوا جميعا عراقيل من قبل الحكومة.»[115]

فمُقابل الجمعية الوحيدة التي تدعمها الحكومة والتي أنشئت بمبادرة منها، تمّ تسجيل مُحاولات لتكوين جمعيات من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان تكون مُستقلة فعليا. وأبرز مثال على ذلك هي **جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)** التي تأسست سنة 2009 بمبادرة من عشر ناشطين وأغلقتها السلطات السعودية سنة 2013,[116] شهدت الفترة بين عامي 2011 و2017 محاكمة العديد من أعضائها الواحد تلو الآخر والحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة تتراوح بين سبعة إلى خمسة عشر سنة علاوة على أحكام بالجلد لعدد منهم.[117] يظل الناشطون الآتي ذكرهم قابعين في السجن إلى غاية اليوم: د. **عبد الكريم يوسف الخضر**، و**عبد الرحمن الحامد**، و**عبد الله الحامد**، و**عيسى حامد الحامد**، ود. **محمد فهد القحطاني**، وعبد العزيز الشبيلي، وعمر السعيد، و**صالح العشوان**.[118] اعتمدت أغلب الأحكام على تُهمة «بعث جمعية غير مُرخّص لها»[119] بينما لم يصدر القانون السعودي الأول المُنظم للجمعيات إلا سنة 2015.

كما تم الحُكم على وليد أبو الخير من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة في حزيران/يونيو 2014 بالسجن 15 عاما بسبب عدد من التُهم من ضمنها «إشتراكه في إنشاء جمعية غير مرخصة.»[120]

113 على قناة «خليجية» التلفزيونية السعودية (بالعربية - حوالي في الدقيقة 10 و30 ثانية): https://www.youtube.com/watch?v=CMbHxk6NAIY

114 لقاء خاص.

115 أنظر «القسط»، حرية التجمع وتكوين الجمعيات، 14 آذار/مارس 2014 (بالعربية والإنجليزية): https://alqst.org/eng/freedom-of-assembly-and-association/

116 أنظر تقرير منظمة العفو الدّولية، المملكة العربية السعودية: جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم): كيف تُسكت المملكة أصوات ناشطي حقوق الإنسان فيها، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2014 (بالعربية والإنجليزية): https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE23/025/2014/ar

117 أنظر منظمة العفو الدولية، السعودية تزيد مدة الحكم القاسي بحبس أحد المدافعين عن حقوق الإنسان إلى 11 سنة بعد محاكمة جائرة، 1 كانون الأول/ديسمبر 2016 (بالعربية والإنجليزية): https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/12/saudi-arabia-increases-ruthless-sentence-in-unfair-trial-of-human-rights-defender-to-11-years/

118 بالإضافة إلى ذلك، أطلق سراح الشيخ سليمان الرشودي، القاضي السابق ورئيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) في 12 كانون الأول/ديسمبر 2017. وكان قد أحتجز منذ 12 كانون الأول/ديسمبر 2012 وحكم عليه بالسجن 15 عاما يوم 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. ومن غير المعروف حتى الآن سبب إطلاق سراحة المبكر.

119 منظمة العفو الدولية، المملكة العربية السعودية: محكمة مكافحة الإرهاب تصدر حكمها على ناشط لحقوق الإنسان في هجوم لا يتوقف على المجتمع المدني، 24 نيسان/أبريل 2016 (بالعربية والإنجليزية): https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/04/saudi-arabia-issa-al-hamid-sentenced-to-nine-years/

120 نفس المرجع.

مـن ناحيـة أخـرى لم تمـض ثلاثـة أشـهر عـلى نـشر ورقـات الموقـف الأولى عـلى شـبكات التواصـل الاجتماعـي مـن قبـل جمعيـة الاتحـاد لحقـوق الإنسـان التـي أنشـئت سـنة 2013 مـن قبـل **محمـد العتيبـي** و**عبـد اللـه العطـاوي** وثلاثـة أشـخاص آخريـن،[121] حتـى تـم فتـح تحقيـق جنـائي ضدّهـم. عـلى الرغـم مـن ذلـك حـاول الناشـطون تسـوية أوضـاع جمعيتهـم في 2015 إثـر صـدور نظـام الجمعيـات والمؤسسـات الأهليـة، لكـن مطلبهـم قوبـل بالرفـض واسـتمرّت الملاحقـات القضائيـة ضدّهـم. تمكّـن محمـد العتيبـي مـن الفـرار إلى قطـر حيـث كان يقطـن منـذ شـباط/فبراير 2017، لكنـه عندمـا حـاول السـفر إلى النرويـج حيـث منـح وضـع اللاجـيء، تـم القبـض عليـه في مطـار الدوحـة (قطـر) يـوم 24 أيار/مايـو 2017 وتسـليمه إلى السـلطات السـعودية[122] وهـو لا يـزال رهـن الاعتقـال إلى هـذه السـاعة. كـما ينتظـر عبـد اللـه العطـاوي مثولـه أمـام المحكمـة الجزائيـة المتخصصـة، عـلى خلفيـة عـدد مـن التهـم مـن ضمنهـا «إنشـاء جمعيـة غـير رسـمية».[123]

2.3. الناشطات الحقوقيات يخرجن إلى الفضاء الإلكتروني

بينـما تُشـير السـلطات دائمـا إلى الطبيعـة المُحافظـة للمُجتمـع، تتزايـد المُبـادرات داخـل المُجتمـع المـدني مطالبـة بمزيـد مـن الحقـوق للمـرأة. **نسـاء** أكاديميـات وناشـطات ومواطنـات عاديـات **يسـتولين عـلى الفضـاء العـام للمطالبـة بحقوقهـن وبالمُسـاواة**. في المقابـل تتحـرّك الأمـور بعـض الـشيء. مثلـت الحقـوق السياسـية خاصـة أبـرز سـاحات الـصراع الـذي خاضتـه النسـاء لضـمان حقهـن في التصويـت والترشـح في الانتخابـات الـذي تحقـق سـنة 2015. كـما شـهدت سـنة 2017 بعـض التقـدم حـول نظـام الولايـة والحـق في القيـادة.

بينـا يشـارك عـدد متزايـد مـن السـعوديين والسـعوديات في حملـة الدفـاع عـن حقـوق الإنسـان، إلا أنـه لا يُمكنهـم القيـام بذلـك إلا غالبـا **عـبر حسـابات مجهولـة الهويـة عـلى شـبكات التواصـل الاجتماعـي**، إذ يظـل نشـاط الجمعيـات مكبوتـا ومجرّمـا. نُشـاهد منـذ صيـف 2016 حملـة لم يسـبق لهـا مثيـل عـلى شـبكات التواصـل الاجتماعيـة في السـعودية. تـأتي هـذه الحملـة حسـب هالـة الـدوسري في إطـار «البحـث الافـتراضي عـلى المُواطنـة» مـن طـرف السـعوديين والسـعوديات وهـي مـا فتئـت تتزايـد منـذ انـدلاع ثـورات الربيـع العـربي سـنة 2011،[124] وتُضيـف أنـه جـرى تنظيـم العديـد مـن المُبـادرات حـول نـواة مـن النشـطاء تشـكلت منـذ انطـلاق الحملـة حـول حـق المـرأة في قيـادة السـيارات في 2006 والتـي اسـتمرت في التطـوّر عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعيـة، خاصـة منهـا تويـتر وأيضـا سنابشـات وتليغـرام وواتسـاب.[125] هـذا هـو أيضـا رأي عزيـزة اليوسـف التـي ذكـرت أنـه منـذ 2013 انطلقـت مبـادرات خاصـة ضـد نظـام الولايـة الـذي تتعـرض لـه المـرأة، ولكـن لم تعـرف أي منهـا نجـاح الحمـلات التـي انطلقـت منـذ صيـف 2016 والتـي مـا فتئـت تتسـع وتكـبر منـذ ذلـك التاريـخ.[126] وتتضاعفـت أعـداد الشـهادات والتعبـيرات عـن التضامـن والتنبيهـات، ضمـن هـذه المبـادرات، حـول قضايـا ناشـطات حقوقيـات مـارس النظـام ضدهـن القمـع. وبهـذه الطريقـة أسـتُخدمت منصـات التواصـل الاجتماعـي عـلى نطـاق واسـع لكشـف قضيـة **آلاء العنـزي**.[127]

قضيـة أخـرى مُشـابهة تتعلـق بأشـواق وأريـج حمـود الحـربي، تبلغـان مـن العمـر 28 و30 سـنة. سـافرت الأختـان إلى تركيـا وأوقفتهـما الشرطـة التركيـة بطلـب مـن السـلطات السـعودية بعـد أن أبلـغ عنهـما أبوهـما مُتّهـما إياهـما بالإرهـاب. بينـما أفـادت الفتاتـان أنهـما كانتـا سـتُقتلان إذا مـا عادتـا إلى عائلتهـما. حالمـا طفـت هـذه القضيّـة عـلى السـطح تـم تدشـين وسـم (هاشـتاغ) #SaveAshwaqAndAreej (أنقـذوا أشـواق وأريـج)[128] مشـفوعا بعـدد آخـر مـن الوسـوم في 16 أيار/مايـو 2017. اسـتقطبت هـذه القضيـة عـشرات الآلاف مـن رسـائل الدعـم والمسـاندة في غضـون سـاعات قليلـة ممّا يعكـس حجـم هـذه الحملـة وفعّاليتهـا عـلى منصـات التواصـل الاجتماعـي.[129]

أظهـرت وسـائل الإعـلام السـعودية أحيانـا تعاطفـا في تغطيتهـا لهـذه المبـادرات، وبالتحديـد أهـم الصحـف المكتوبة المعروفـة بكونها

121 من ضمنهم عبد الله فيصل بدران. أنظر المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان: السعودية تلاحق المدافعين عن حقوق الإنسان: العطاوي والعتيبي يواجهان محاكمة بعد عامين على إغلاق التحقيق معهما، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 (بالعربية): http://www.esohr.org/?p=539 أنظر أيضا هيومن رايتس ووتش، السعودية: محاكمة نشطاء بسبب تأسيس جمعية حقوقيّة، الجمعية لم تدم طويلا وأغلقت منذ 2013، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 (بالعربية والإنجليزية): https://www.hrw.org/ar/news/2016/11/15/296407

122 أنظر منظمة العفو الدولية، قطر: ناشط مهدد بالتعذيب بعد ترحيله إلى السعودية، 4 أيار/مايو 2017 (بالعربية والإنجليزية): https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/05/qatar-activist-at-risk-of-torture-after-deportation-to-saudi-arabia

123 أنظر المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان: السعودية تلاحق المدافعين عن حقوق الإنسان: العطاوي والعتيبي يواجهان محاكمة بعد عامين على إغلاق التحقيق معهما، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 (بالعربية): http://www.esohr.org/?p=539

124 أنظر هالة الدوسري: البحث الافتراضي في السعودية عن المواطنة والهويّة؛ سلسلة مقالات: بين الإسلاميين والمُستبدّين، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تشرين الأول/أكتوبر 2016 (بالإنجليزية): http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/saudi-arabias-virtual-quest-for-citizenship-and-identity

125 لقاء خاص مع هالة الدوسري، أيار/مايو 2017.

126 أنظر عزيزة اليوسف في برنامج «اتجاهات» على قناة «خليجية» التلفزيونية السعودية، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2016 (الدقيقة 9 و50 ثانية - بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=zHWEGWsll1w&t=8s

127 أنظر قسم 2.4.

128 أنظر https://twitter.com/hashtag/SaveAshwaqAndAreej?src=hash

129 قرابة 1,500 في الساعة الساعة خلال أول خمس إلى ست ساعات على تدشينه.

المعاقل الأكثر ليبرالية للنخب المُساندة للنظام، وكذلك بعض القنوات التلفزيونية. لكن في الوقت ذاته كانت المبادرات عُرضة لانتقادات حادة من طرف شخصيات المؤسسة الدينية الرسمية. في هذا الإطار اعتبر مُفتي الديار السعودية عبد العزيز آل الشيخ إحدى أكثر المُبادرات رمزية – حملة إسقاط ولاية الرجل على المرأة – بأنها تُمثل «جريمة».[130] من جهته وصفها إمام وخطيب المسجد الحرام بمكّة، سعود الشريم، بأنها «تُخالف شرع الله»[131] وهو ما يعني تجريم القائمين على المُبادرة، بمنطق المؤسسة التي ينتمي إليها.

1.2.3. حملات تبدأ بحالات فردية وتتطور إلى قضايا رمزية

نجحت منذ سنة 2016 عشرات الحوادث المتعلقة بأفراد في تعبئة جماهير عريضة على شبكات التواصل الاجتماعي بواسطة تغريدة أو وسم، إلى حد أن أصبحت تُشكّل لافتات ترمز إلى قضايا هامة تتعلّق بأوضاع المرأة في السعودية، على غرار قضيّة الولاية أو السلوك والعنف تجاه المرأة.

#سعوديات_نطالب_باسقاط_الولاية[132]

إنطلق هذا الوسم في بداية تموز/يوليو 2016 على موقع تويتر[133] وقد عرف نجاحا مُنقطع النظير أدّى في أيلول/سبتمبر إلى تقديم عريضة[134] وقّع عليها آلاف الأشخاص للمُطالبة بإلغاء نظام ولاية الرجل.[135] تقول **عزيزة اليوسف**، إحدى القائمين على هذه المبادرة، بأن عدد الموقعين على العريضة قارب 30,000، لكن الكثير منهم وقّع باستعمال أسماء استعارة أو بأسمائهم الأولى دون ألقابهم خوفا من بطش الضغوطات القضائية و/أو الاجتماعية وبالتالي لم يتم اعتماد إلّا 14,700 توقيعا أي تلك التي تحتوي على أسماء كاملة.[136] وفي 25 أيلول/سبتمبر 2016 أرسلت ناشطة أخرى معروفة وهي **هتون الفاسي** برقية بنفس الرسالة إلى القصر الملكي.[137]

مثلت انطلاقة هذه الحملة بالنسبة للناشطات الحقوقيات السعوديات فرصة لإعطاء دفعة جديدة للتصريحات الصادرة عن السلطات حول التغيير خلال إطلاق خطة «رُؤية 2030». وفي تموز/يوليو 2016 أصدرت مُنظمة هيومن رايتس ووتش أيضا تقريرها الأخير حول حقوق المرأة الذي خلص إلى أن أوضاع المرأة لم تشهد تغيرا جوهريا خلال السنوات الأخيرة.[138] إثر هذه الحملة تم توقيف ناشطة لعدة أشهر ولم يتم إخلاء سبيلها إلا بعدما طلبت الصّفح علنا.[139] وفي نفس السياق جرى اعتقال ناشط حقوقي والحُكم عليه في كانو الأول/ديسمبر 2016 من طرف محكمة الدمام بسنة سجن وغرامة بقيمة 30,000 رِيال (أكثر بقليل من 7,000 يورو) بسبب تغريدات نشرها وتوزيعه مناشير لمُناصرة الحملة في أماكن مُختلفة منها مساجد.[140] اعترف الناشط بما قام به بينما ارتكز الحُكم الصادر ضدّه على نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (قانون الجرائم الإلكترونية) بما أن التهمة المُوجهة إليه كانت «ترأسه لشبكة واسعة من النشطاء السيبرانيين».[141]

#مُقاومة_بالمشي[142]

في 28 آذار/مارس 2017 قامت **مناهل العتيبي**،[143] وهي طالبة من منطقة القصيم وهي منطقة مُحافظة بوسط السعودية، بنشر فيديو يظهرها وهي تمشي في الشارع بصمت.[144] وكانت بذلك تُريد التعبير عن استنكارها لحقيقة إلزامها بالسير

130 أنظر فيديو «سؤال لسماحة المفتي عن الولاية» (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=5rvhSBkhXMU

131 أنظر موقع «رصيف22» الإلكتروني اللبناني، من هي مريم العتيبي التي تشغل بال السعوديين؟، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 (بالعربية): http://raseef22.com/life/2016/11/04/من-هي-مريم-العتيبي-التي-تشغل-بال-السعود

132 أنظر تويتر، #سعوديات_نطالب_باسقاط_الولاية: https://twitter.com/hashtag/سعوديات_نطالب_باسقاط_الولاية?src=hash

133 تعود أول تغريدة إلى 29 تموز/يوليو 2016 على حساب مجهول الهوية هو @fai99989 : https://twitter.com/fai99989/status/759111112818249729 - وبحسب معلومات من حساب المبادرة على يوتيوب، فإن «التعامل مع المرأة غير عادل فتُداسُ كرامتُها وتُجرّدُ منها حقوقها ويجب حمايتها من استبداد وتسلّط الرجال بصفة عامة من خلال إسقاط نظام الولاية» (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=CpYaIB0Dk_Y

134 أنظر العريضة بالعربية والإنجليزية: https://www.thepetitionsite.com/561/850/825/abolish-the-male-guardianship-system

135 أنظر عزيزة اليوسف، ضيفة برنامج «اتجاهات» على قناة «خليجية» التلفزيونية السعودية، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2016 (حوالي الدقيقة 11، بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=zHWEGWsll1w&t=8s

136 أنظر عزيزة اليوسف، ضيفة برنامج «اتجاهات» على قناة «خليجية» التلفزيونية السعودية، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2016 (حوالي الدقيقة 11، بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=zHWEGWsll1w&t=8s

137 أنظر حساب تويتر: https://twitter.com/HatoonALFASSI/status/780441285018673154

138 أنظر تقرير هيومان رايتس ووتش، كمن يعيش في صندوق، المرأة ونظام ولاية الرجل في السعودية، 16 تموز/يولو 2016 (بالعربية والإنجليزية): https://www.hrw.org/ar/report/2016/07/16/292114

139 نفس المرجع.

140 جامع آل ثاني وجامع القصيبي وجامع الأمير سعد آل جلوي ووجامع الخالدية الكبير، وممشى جامعة الملك فيصل، ومقبرة الكوت وسوق السويق.

141 أنظر صحيفة «عكاظ» السعودية، السجن عاما وغرامة 30 ألف للمتهم بتغريدات إسقاط الولاية عن المرأة، 27 كانون الأول/ديسمبر 2016 (بالعربية): http://www.okaz.com.sa/article/1517255

142 أنظر: https://twitter.com/hashtag/المقاومة_بالمشي?lang=ar

143 أنظر حسابها على تويتر: https://twitter.com/1994_thefreedom

144 أنظر التغريدة: https://twitter.com/1994_thefreedom/status/846740678356946944

على الأقدام إلى الجامعة رغم أنها مُصابة بالتهاب المفاصل في الركبة.[145] بعد يومين من ذلك، أي يوم 30 آذار/مارس 2017،[146] إلتقطت مبادرتها **مريم الحبيل**،[147] وهي مُدرّسة في الأحساء، حيث دشنت وسما مع التغريدة التالية:[148]

«[يجب أن يؤدي هذا الوسم إلى] تشجيع النساء على الخروج لوحدهن إلى الشارع، سواء لقضاء حاجة أو للتمشي، ولتوثيق كيف يعاملن من قبل الجهات الرسمية أو في [الدكاكين والمراكز التجارية] وعلى مُراقبة الأماكن التي تمتنع عن تقديم الخدمات للنساء».[149]

نشرت مريم الحبيل مقالات حول مسألة حقوق المرأة[150] والكم الهائل من المحرّمات المفروضة على الطالبات بالجامعات المُخصّصة للنساء،[151] وحماية المستهلك،[152] ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، على سبيل المثال.[153]

#لهذا_ ندافع_عن_الحقوق[154]

أطلق وسم #لهذا_ ندافع_عن_الحقوق في 16 حزيران/يونيو 2017 من خلال تغريدتين للناشط الحقوقي السعودي الذي يعيش في المنفى طه الحاجي، الذي يُفسر الغاية منه بالقول:[155]

«#لهذا_ندافع_عن_الحقوق هاشتاق يوضح فيه النشطاء اوضاع حقوق الانسان في #السعودية وسبب نشاطهم والمضايقات التي يتعرضون لها» و»توجد انتهاكات يجب وضع حدّ لها على الرغم من المخاطر والصعوبات والثمن المرتفع الذي يجب دفعه، لأنه يجب أن نتمتع بهذه الحقوق التي لا جدال فيها.»

بحسب نشطاء حقوقيين آخرين ساهموا في هذه إطلاق الحملة فإن «قرابة 9,000 شخص شاركوا في الحملة وتبادلوا أكثر من 15,000 تغريدة مع هذا الوسم. لكن الكثير منهم يُديرون حسابات مجهولة الهويّة لأنهم لا يشعرون بالحماية مما يصعّب إشراكهم أكثر في عملنا».[156] على الرغم من ذلك لا تزال الحملة تلقى رواجا كبيرا لدى الناشطين الحقوقيين على غرار عزيزة اليوسف وهالة الدوسري ولجين الهذلول، كما تُساند الحملة منظمة القسط.[157]

#أنا_ولية_أمر_نفسي[158]

إنطلقت حملة #أنا_ولية_أمر_نفسي يوم 29 أيلول/سبتمبر 2016 إمتدادا لحملة #سعوديات_نطالب_باسقاط_الولاية، وكانت التغريدة الأولى كما يلي:

«تدعو مبادرة أنا ولية أمري النساء والفتيات اللاتي تم فصلهن من العمل أو الدراسة بواسطة أولياء أمورهن ولديهن الرغبة في إقامة دعاوى قضائية ضد المؤسسات التعليمية أو أصحاب العمل في مدينتي الرياض والطائف أن يتواصلن على الخاص على حسابنا الرسمي في تويتر @endguardianship».[159]

تكمن خصوصية هذا الوسم في أن التغريدات الأولى لحساب @endguardianship دعت في المقام الأول إلى العمل المُنظم

145 أنظر «مراقبون»، #المقاومة_بالمشي، سعوديات يستنكرن ولاية الرجل، 7 نيسان/أبريل 2017 (بالفرنسية): http://observers.france24.com/fr/20170407-video-arabie-saoudite-droit-femme - وبالعربية، 11 نيسان/أبريل 2017: http://observers.france24.com/ar/20170411-فيديو-السعوديات-المقاومة-المشي-السيارة-قيادة

146 أنظر صحيفة «الأمل» الإلكترونية، فتيات سعوديات يقاومن الواقع المفروض عليهن بطرق جديدة، 3 نيسان/أبريل 2017 (بالعربية): http://alamalnews.org/829

147 أنظر حسابها على تويتر: https://twitter.com/@ms_freespeech

148 أنظر التغريدة: https://twitter.com/ms_freespeech/status/847456256054902 78

149 أنظر «مراقبون»، #المقاومة_بالمشي، سعوديات يستنكرن ولاية الرجل، 7 نيسان/أبريل 2017 (بالفرنسية): http://observers.france24.com/fr/20170407-video-arabie-saoudite-droit-femme - وبالعربية، 11 نيسان/أبريل 2017: http://observers.france24.com/ar/20170411-فيديو-السعوديات-المقاومة-المشي-السيارة-قيادة

150 أنظر موقع «التقرير» الإلكتروني السعودي، في الوقت الذي كان يعتبر جزء من الإعلام الليبرالي المستقل (الرابط تم حذفه في صيف 2017): http://altagreer.com/

151 أنظر موقع «رصيف22» الإلكتروني اللبناني، من داخل أسوار الجامعات النسائية في السعودية ، 8 آذار/مارس 2016 (بالعربية): https://raseef22.com/culture/2016/03/08/من-داخل-أسوار-الجامعات-النسائية-في-الس

152 أنظر الموقع الإلكتروني السعودي «نون بوست» الموجه للنساء، تحقيق في برنامج «الإصرار» يُظهر أن المسؤولية لن تطال «هدف»، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 (بالعربية): https://www.noonpost.org/الإصلاح-في-السعودية/تحقيق-في-برنامج-الإصرار-يُظهر-أن-المسؤولية-لن-تطال-هدف

153 أنظر الموقع الإلكتروني القطري «العربي الجديد»، الذي ينشر للعديد من الكتاب السعوديين الذين كانوا ينشرون سابقا في موقع «التقرير» (أنظر الحاشية رقم 147)، إقرار نظام المؤسسات الأهلية في السعودية، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 (بالعربية): https://www.alaraby.co.uk/society/2015/11/30/إقرار-نظام-المؤسسات-الأهلية-في-السعودية

154 أنظر: https://twitter.com/hashtag/لهذا_ندافع_عن_الحقوق?src=hash

155 أنظر تغريدة من خلال حسابه على تويتر: https://twitter.com/tahaalhajji/status/875806218606043140

156 مقابلة سرية مع شخص شارك في إطلاق الحملة.

157 أنظر الموقع الإلكتروني لمنظمة القسط: https://alqst.org

158 أنظر #أنا_ولية_أمر_نفسي على تويتر: https://twitter.com/hashtag/أنا_ولية_أمر_نفسي?src=hash

159 أنظر حساب الحملة على يوتيوب لمعلومات: https://www.youtube.com/watch?v=CpYaIB0Dk_Y

وإلى التشبيك،[160] مع فكرة تنظيم ورشات عمل،[161] ونشر الوعي الحقوقي،[162] وتوحيد الجهود الأهلية للعمل على إلغاء أو تعديل بعض اللوائح والإجراءات الحكومية.

#أنقذوا_دينا_علي (#أين_دينا_علي)[163]

أُطلقت هذه الحملة للدفاع عن دينا علي السلوم البالغة من العمر *24* سنة والتي كانت استقلت رحلة جوية نحو أستراليا لطلب اللجوء ولتتمكن من العيش باستقلال عن عائلتها. ولكن أثناء توقف الرحلة في الفلبين في *10* نيسان/أبريل *2017* أوقفها مسؤولوا الأمن في مطار مانيلا وسلموها إلى أفراد من عائلتها أرجعوها بالقوّة إلى السعودية، على ما يبدو بمُساعدة السفارة السعودية في الفلبين.[164] تمكّنت دينا من الحديث إلى بعض المُسافرين بالمطار بمجرد إدراكها لما كان سيحدث لها، وقالت بشكل محدد: «...إذا جاء أهلي سيقتلونني. إذا عدت إلى السعودية سأموت. رجاء أن تساعدوني». انتشرت هذه المعلومات في الحين على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية. وأطلق نُشطاء حملة تضامن عبر شبكات التواصل الاجتماعي[165] ودعوا إلى تشكيل لجنة استقبال بمطار الرياض حيث كان من المُتوقع أن تحط الطائرة التي كانت تحملها مساء *12* نيسان/أبريل. استجابت **آلاء العنزي** بشكل خاص لهذه الدّعوة مما أدّى إلى اعتقالها (أنظر أدناه).

حاولت السلطات السعودية إخماد هذه القضيّة، ليس فقط بإيقاف الناشطين والناشطات الذين أرادوا الحضور إلى المطار حين عودة دينا، لكن أيضا بإنكار أي تدخل لجهات سعودية رسمية في القضيّة، عبر متحدث باسم السفارة السعودية بمانيلا الذي ذكر بأن المسألة لا تعدو أن تكون سوى «أمر عائلي». ومنذ العودة الإجبارية لدينا علي السلوم إلى السعوديّة وحتى كتابة هذا التقرير، لم ترد أي أخبار عن مصيرها، وقد تكون مُحتجزة في سجن للنساء.[166]

هذا وقد تم إطلاق عدة حملات أخرى لمساندة النساء اللواتي أنتهكت حقوقهن. ومن ضمنها على سبيل المثال وسم #كلنا_مريم_العتيبي[167] الذي دشّن للدفاع عن الناشطة مريم العُتيبي ضحيّة عنف تعرضت له من قبل عائلتها.[168] وكذلك وسم #أين_آلاء_العنزي[169] للدفاع عن آلاء العنزي،[170] وأيضا وسم #انا_ولية_أمر_نفسي[171] الذي ساهمت في إطلاقه شابة سعودية تبلغ من العمر *26* سنة لجأت إلى الولايات المُتحدة بعدما احتجزتها عائلتُها لمُدّة *230* يوما،[172] وتمُثل حالتها مثالا على ظاهرة السعوديات اللاتي تطلبن اللجوء السياسي في الخارج، وبصفتها امرأة تسلط الضوء على مصير المعاناة للمرأة السعودية في بلدها كنتيجة للقوانين التمييزية.[173]

نذكر أيضا مبادرة أخرى قد تبدو ظاهريا مختلفة من حيث الطابع بما أنها لا تهدف إلى تغيير التشريعات لكنها أعتبرت من قبل الناشطات الحقوقيات إضافة قيمة،[174] أطلق على هذه الحملة اسم «إعرفي حقوقك»[175] وأخذت شكل تطبيق للهواتف الذكية يُمكن استعماله على شبكات التواصل الاجتماعي ويهدف أساسا إلى تعريف النساء بالإطار القانوني المتعلق بقانون العائلة والأحوال الشخصيّة. وحسب ما ذكرته نسرين عيسى، المُحامية التي بادرت إلى إطلاق هذا التطبيق،[176] فإنه يرمي إلى شرح حقوق المرأة بموجب القوانين السارية.

160 أنظر https://twitter.com/endguardianship/status/788094162759458816 و https://twitter.com/endguardianship/status/788095296723152896

161 أنظر https://twitter.com/endguardianship/status/788095458539409411

162 أنظر https://twitter.com/endguardianship/status/788094823312097281

163 أنظر على تويتر، بالعربية: https://twitter.com/hashtag/انقذو_دينا_علي?src=hash - و https://twitter.com/hashtag/أين_دينا_علي?src=hash - وبالإنجليزية: https://twitter.com/hashtag/SaveDinaAli

164 أنظر هيومن رايتس ووتش، إعادة امرأة هاربة إلى السعودية ضد إرادتها، 14 نيسان/أبريل 2017 (بالعربية والإنجليزية): https://www.hrw.org/ar/news/2017/04/14/302316

165 أنظر: https://twitter.com/hashtag/WhereIsAlaaAnazi?src=hash

166 أنظر هيومن رايتس ووتش، إعادة امرأة هاربة إلى السعودية ضد إرادتها، 14 نيسان/أبريل 2017 (بالعربية والإنجليزية): https://www.hrw.org/ar/news/2017/04/14/302316

167 أنظر #كلنا_مريم_العتيبي على تويتر: https://twitter.com/hashtag/كلنا_مريم_العتيبي?src=hash

168 لمزيد من المعلومات راجع ملفها الشخصي في القسم 1.4. أدناه.

169 أنظر على تويتر #WhereIsAlaaAnzi: https://twitter.com/hashtag/WhereIsAlaaAnazi?src=hash

170 لمزيد من المعلومات راجع ملفها الشخصي في القسم 2.4 أدناه.

171 أنظر تويتر #أنا_ولية_أمري: https://twitter.com/hashtag/أنا_ولية_أمري?src=hash

172أنظر صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، هواتف خلوية في اليد، نساء سعوديات يتحدين مفاهيم سيطرة الذكور، 21 نيسان/أبريل 2017 (بالإنجليزية): https://www.nytimes.com/2017/04/21/world/middleeast/saudi-arabia-women-male-guardianship-activists-social-media.html?_r=0

173 عدة وسائل إعلام، خاصة في الولايات المتحدة الأميركية، جعلت من هذه الظاهرة نقطة حوار، عارضة إياها غالبا على أنها حركة جماهيرية. لكن لا توجد في الواقع أرقام يُمكن الاعتماد عليها وحتى تلك الأرقام التي يتم نشرها يُفنّدها معلقون سعوديون بكل قوّة.

174 عدة ناشطات حقوقيات، من بينهن سمر بدوي، أوصت به: https://twitter.com/samarbadawi15/status/886921808472977408

175 أنظر التطبيق (إعرفي حقوقك): https://itunes.apple.com/us/app/إعرفي-حقوقك/id1128209098?mt=8

176 أنظر موقع «رصيف22» الإلكتروني اللبناني، «اعرفي حقوقك»: تطبيق يمكّن المرأة السعودية من الدفاع عن نفسها قانونياً، 6 كانون الأول/ديسمبر 2016 (بالعربية): https://raseef22.com/technology/2016/12/06/اعرفي-حقوقك-تطبيق-يمكّن-المرأة-السعود

نقطة تركيز:

الحركة المدافعة عن حقّ المرأة في قيادة السيارة.. إشارة مشجّعة

كانت السعودية، إلى وقت قريب، البلد الوحيد في العالم الذي يحظر على النساء قيادة السيارات. منذ *1990*، وهو تاريخ أول تحرّك كبير داعم لحق المرأة في قيادة السيارات، جرت دعوات دورية لإقرار هذا الحق، خاصة في *2005* و*2011* و*2013*، تبعتها اعتقالات ومُلاحقات قضائية. يُفسّر ممثلو السلطات السعودية عادة هذا الحظر، الذي يُشرف على تطبيقه موظفون حكوميون، بكونه متماشيا مع التقاليد ومطالب المجتمع. لكن الحظر يعود في الواقع إلى فتوى صدرت سنة *1990* عن هيئة كبار العُلماء ساندها فيما بعد بيان عن وزارة الداخلية.[177]

في *25* نيسان/أبريل *2016* أثناء حوار شامل مع تلفزيون سعودي[178] وكذلك خلال مؤتمر صحفي أمام وسائل إعلام دولية ومحلية، كانت إجابة الأمير على سُؤال طرحه صحافيون بخصوص حق المرأة في قيادة السيارة كما يلي:[179]

«إلى اليوم المجتمع غير مُقتنع بقيادة المرأة [للسيارة] ويعتقد أن لها تبعات سلبية جدّا إذا سُمح بقيادة المرأة... لكن أؤكّد بأن هذه المسألة لها علاقة بشكل كامل برغبة المُجتمع السعودي ... لا نستطيع أن نفرض عليه شيء لا يُريده، لكن المُستقبل تحدث فيه متغيرات ونتمنى دائما أن تكون مُتغيّرات إيجابيّة.»

تعكس هذه الإجابات بوضوح موقف النظام السعودي الذي ينزع إلى التستّر وراء المجتمع والإيهام بأن المُجتمع هو الذي يفرض هذا الحظر وليست الدولة. في أيار/مايو *2011*، وفي أعقاب تحركات من قبل نشطاء مؤيدين لحق المرأة في قيادة السيارة، أعادت وزارة الداخلية التأكيد على سريان الحظر.[180] تقول في هذا الصدد عزيزة اليوسف التي شاركت في الحملة:[181] «لم نكن نتوقع صدور بيان بهذه القسوة، لأن كل المعطيات التي كانت موجودة في الإعلام سواء المرئي أو المسوع كانت تعطي انطباعا بأن الأزمة قاربت على الانفراج خاصة أنها أزمة مضى عليها *23* سنة.»[182]

في *26* أيلول/سبتمبر *2017* وقّع الملك سلمان بن عبد العزيز أخيرا على مرسوم يأذن للمرأة بالحصول على رُخصة قيادة. ويُمكن إصدار هذه الرخص دون الموافقة المسبقة لولي الأمر كما لن يطلب وجود رجل في مركبة تقودها امرأة. وجاء في النص بأن ذلك سيدخل حيز النفاذ في حزيران/يونيو *2018*. هذه التقدّم، وإن كان محدودا، فإنه سيعزز من استقلالية المرأة خاصة بتمكينها من الوصول إلى مكان العمل دون أن تُضحي بجزء من راتبها لتدفع لسائق.

لكن مُباشرة بعد الإعلان عن هذا الأمر اتصلت وزارة الداخلية بعدة ناشطات حقوقيات نسويات طالبة منهن عدم التعليق على المرسوم في الإعلام.[183] وهذا ما يُؤكّد بأن السلطات السعودية لا تسمح للمجتمع المدني بالتعبير عن آرائه ولا تقبل باستقلاليّة النشطاء السياسيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان حتى وإن اتفقت مواقفهم مع قرارات السلطة.

177 أنظر مدونة الناشطة الحقوقية السعودية منال الشريف، متى تقود المرأة السعودية السيارة؟، 7 نيسان/أبريل 2014 (بالعربية): https://manal-alsharif.com/tag/من-حقي-أسوق

178 ممارسة غير مسموع بها في السياق السعودي. متوفر على قناة «العربية» التلفزيونية الإخبارية، 25 نيسان/أبريل 2016 (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=uhWfUK0aizw

179 أنظر من الدقيقة 3 و30 ثانية، ردا على سؤال من مراسل وكالة الأنباء الفرنسية (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=gDGLHEgNozI

180 أنظر صحيفة «الرياض» اليومية السعودية، الأمير أحمد بن عبد العزيز: قرار منع قيادة المرأة للسيارة لا يزال قائما، 27 أيار/مايو 2011 (بالعربية): http://www.alriyadh.com/636071

181 أنظر ملفها الشخصي أدناه في القسم 4.4.

182 أنظر فيديو لعزيزة يوسف، نشر على يوتوب بتاريخ 24 كانون الثاني/يناير 2014 (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=KLV8zk3P1M0

183 أنظر حسابات تويتر لناشطات حقوقيات سعوديات: تغريدة لهالة الدوسري، 28 سبتمبر/أيلول 2017: https://twitter.com/Hala_Aldosari/status/913378410633850885 - وتغريدة لميساء العمودي، 27 أيلول/سبتمبر 2017: https://twitter.com/maysaaX/status/913045695887806464

2.2.3. نشاط افتراضي يقيّده غياب دفاع منظّم عن حقوق المرأة

بينما شهدت الحركة الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة خلال السنوات الأخيرة نشاطا أكثر من أي وقت مضى، فإنها تظل مقتصرة على الفضاء الخاص نظرا لاستحالة تأسيس جمعيات مُستقلة. فالمدافعات عن حقوق المرأة تلتقين في بيوتهن الخاصة في إطار الدوائر الاجتماعية المباشرة وبصفة مُنتظمة تقريبا. ويكون عليهن أيضا توخي الحذر لعدم التحدث في مواضيع سياسية بشكل صريح تتعلق بكيفية يعمل النظام أو بالمسؤوليات السياسية لصناع القرار أو بالدعوة إلى إصلاحات. فبمُجرّد أن تستقطب «حلقة» جمهورا يتجاوز عدد المشاركات فيها وتبدأ في الخوض في السياسة بمعناها الضيق، قد يعرّض ذلك المُشاركات إلى أحكام صارمة بالسجن.

أشارت إحدى الناشطات السعوديات خلال لقاء معها إلى أنه:

«ليس لدينا الإطار الذي يُمكّننا من الاجتماع أو تبادل الأفكار والنقاش أو التخطيط لمشاريع أو جمع الإحصائيات أو إعداد الدراسات. تحتاج حركة النساء السعوديات إلى اكتساب أسس نظرية وهيكلة نشاطها. في الوضع الراهن، كل شيء يحدث في فضاء الانترنت، ويشمل جهودا متفرقة. يُمكن لأي كان أن يُفكّك الشبكات غير الرسمية وأن يُبدّد عملنا. لكن إذا ما وُجد هيكل، على غرار ما تتمتع به مُختلف الحركات النسوية حول العالم، يقدم لنا مضمونا تنظيميا ونظريا وهيكليا [يضمن استدامة أعمالنا]. هذا ما نفتقده فلا يُمكننا مثلا تنظيم مُؤتمر في السعودية حول قضية المرأة. نشاطُنا يبقى افتراضيا: فلا نلتقي إلا في فضاء الإنترنت على تويتر وواتساب أو غيرها. لكننا غالبا ما لا نعرف بعضنا البعض بشكل شخصي. وإذا ما أردنا أن نلتقي في العلن يُمكن أن يُعرّضنا ذلك إلى ملاحقة قضائية. نحن لا نلتقي كثيرا في الواقع، قد أستطيع الالتقاء مع البعض هنا أو هناك لكن لا يُمكننا أن نلتقي كمجموعة كبيرة.»

من ناحية **أخرى تتم عرقلة أي مُحاولة لتنظيم حدث عام**، فمثلا عندما أرادت عدة ناشطات حقوقيات تنظيم مُؤتمر عام في القطيف يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 تحت عنوان «إسقاط ولاية الرجل وتاريخ مطالب السعوديات»، تلقت المرأة المسؤولة عن تنظيم المؤتمر اتصالا من الشرطة، بضعة أيام قبل الموعد المُحدّد، يخبرها بأن عليها إلغاء النشاط.[184] ونفس الشيء يحصل حين تحاول ناشطات حقوقيات إنشاء جمعية، فمثلا حاولت **نسيمة السادة** في بداية سنة 2017 إنشاء جمعية للدفاع عن حقوق المرأة تحت اسم «نون»، وعبأت استمارة على الموقع الإلكتروني الحكومي الخاص بهذا الغرض، وبينما كان من المفترض الحصول على رد في غضون شهرين، لم تصلها أي إجابة حتى منتصف تموز/يوليو 2017 ، أي بعد مُضي سبعة أشهر.

هذه الأمثلة ليست شاملة لكنها **تعكس الصعوبات الكبرى والمخاطر الجسيمة التي تقف أمام محاولات تأسيس جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان** وخاصة منها حقوق المرأة.

***

استفادت الحركة الداعية إلى المُساواة بين الرجل والمرأة وبصفة عامة حركة الدفاع عن حقوق المرأة خلال السنوات الماضية من مجتمع مدني بدائي من الناشطات النسويات ينضج ببطء، كوّن نفسه بشكل غير رسمي، والذي رغم هشاشته التي لا يمكن إنكارها، إلا أنه يتصف بالديناميكية. ويأتي زخم هذه الحركة من تطلعات شباب عصري ومن الفرص التي قدمتها منصات التواصل الاجتماعي، ومن تناولها لقضايا رمزيّة تكتسي أهمية بالغة. كما استفادت الحركة من بعض الحوافز التي شهدتها في عهد الملك الراحل عبد الله ومن الإعلانات عن إصلاحات مُجتمعية صدرت عن ولي العهد الحالي. لكن هذه العلامات الخافتة على إصلاح داعم لحقوق المرأة يصحبُها قمع مُتزايد ضدّ الناشطات الحقوقيات اللواتي يبقين عرضة للاعتقالات والتهديد بالمُلاحقات القضائية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة وغيرها من أشكال الترهيب، مع استمرار حرمانهن من الحق في حرية إنشاء الجمعيات.

184 أنظر الفيديو - تخلله لقاءات خاصة مع مصادر سعودية (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=CpYaIB0Dk_Y

4. حركة حقوق مرأة لا تزال هشة وعرضة لحملة قمع شديدة

على الرغم من المخاطر المحدقة تعمل عديد من النساء السعوديات، وغم كل الصعاب، على الدفاع عن حقوق الإنسان خارج إطار عمل تنظيمي. يوجد اليوم في السعودية آلاف الناشطات على الإنترنت تعمل الكثير منهن من خلال حسابات مجهولة الهوية خوفا من القمع، ولهن آلاف الهويّات التي تتيحها شبكات التواصل الاجتماعي التي بفضلها تتمكنّ من الالتقاء والتباحث وتنظيم صفوفهن. تنشط بعض النساء علنا دون إخفاء هوياتهن فتشاركن في حوارات وتنشرن مقالات، حتى أن منهن من تعرّف عن نفسها بكونها ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وتوجد بين هذه النساء من ليس لديها أي تجربة سابقة في هذا المجال والتي بحُكم تعرضها لأوضاع شخصية قاهرة لا يُمكن تحملها ونظرا لتواطئ الدّولة، تجد نفسها مُلزمة باللجوء إلى منصات التواصل الاجتماعي بحثا عن المساعدة ولإدانة التمييز والدفع باتجاه التغيير. كما توجد نساء عملهن أكثر تنظيما ويجري ضمن حركة حقوقية أو نسوية. ومهما كان الأمر فإن كل هؤلاء النساء يخاطرن ويجدن أنفسهن في وضع هش، معرضات لضغوط العائلة والاعتقال والتهديد بالملاحقات القضائيّة خاصة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة. وكلهن يتحملت عبء القمع المفروض من قبل النظام، وبعد رفع قضايا ضدّهن يصبحن تحت طائلة السيف المسلّط عليهن لسنوات بهدف إسكاتهن.

فيما يلي ملفات تعريفية لعدد من الناشطات الحقوقيات المستعدات لمواجهة أي تحدّيات باسم المساواة في الحقوق بين جميع الناس، نساء ورجالا.

1.4. مريم العتيبي: ناشطة مناهضة لولاية الرجل أتهمت بالعقوق

مريم ناصر خلف العتيبي، 29 سنة، تنحدر من مدينة الرس في مُحافظة القصيم قُرب الرياض. عرفها الجمهور السعودي من خلال نشاطها على شبكات التواصل الاجتماعي في الدفاع عن حقوق المرأة.

ابتدأت قصّتها سنة 2013 لما نزع أخواها نحو التطرف والتحق أحدهما بتنظيم داعش في سوريا حيث لقي حتفه. فما كان من الثاني إلا أن طالب والدهما أن يظهر إنضباطا صارما، خاصة تجاه مريم، لتشريف «الشهيد»، التي عارضت الخطاب الراديكالي للأخ.

بدأت مريم منذ ذلك التاريخ تتعرّض للعنف اللفظي والجسدي من طرف أفراد عائلتها إلى أن آل بها الأمر للتوجه إلى قسم الشرطة بمدينتها لرفع قضيّة ضدّ أخيها دعّمتها بتقرير طبي يؤكد تعرضها للعنف. التزم أخوها عندئذ بحُسن مُعاملتها لكن بعودتها إلى البيت تعرّضت إلى ضغوطات لسحب شكواها وهو ما قامت به. لم يمض وقت طويل حتى رفعت قضية ثانية ثم عادت إلى البيت. ومنذ ذلك الحين قرّرت عرض قصتها على حسابها في تويتر[185] ليكون الرأي العام شاهدا على ما تواجهه. كما كانت مريم من أنشط المساهمات في حملة #سعوديات_نُطالب_بإسقاط_الولاية على منصات التواصل الاجتماعي.

لكي تثبت صحّة هويتها وصدق روايتها نشرت مريم صورة جواز سفرها وبطاقة هويتها. يعتبر أخوها بأن كشف المرأة لوجهها أمام عامة الناس عمل شائن. طالب من مريم سحب شكواها فرفضت الإذعان لذلك. كما دفع بوالده لرفع قضية «عقوق» ضد مريم. في شهر نوفمبر 2016، تلقت مريم مكالمة من شرطة الرس بدعوى التحرّي في شكواها لكن لما وصلت إلى قسم الشرطة تم اعتقالُها وسجنها بناء على شكوى «العقوق» التي رفعها والدها ضدّها. أشعل هذا الخبر موقع توتير

185 أنظر حسابها على تويتر: https://twitter.com/MERiAM_AL3TEEBE

وتبنى الرأي العام قضيتها فتمّ إخلاء سبيلها بعد بضعة أيام لكنها أُجبرت على العودة إلى البيت. تمكنت بعد ستة أشهر من العثور على شقة وعمل كأمينة صندوق بمدينة الرياض وأصبحت بالتالي مُستقلّة فأعلنت ذلك على توتير حيث ذكرت بأنها لن تعود أبدا إلى البيت.

بعد أسبوع، أي يوم 17 نيسان/أبريل 2017، اعتقلتها الشرطة في مكان عملها ووقع تفتيش شقتها وحجز أغراضها الشخصيّة بما في ذلك هاتفها المحمول وحاسوبها الشخصي. جاء اعتقالُها بناء على شكوى قدمها والدها متهما إياها بالهروب من البيت والعصيان. قضت عدة أيام في سجن الملز بالرياض في انتظار انتهاء التحقيق من طرف الشرطة. بعد أيام علمت بأنها مُتهمة «بتعكير صفو النظام العام» بسبب نشاطها في الدفاع عن حقوق الإنسان على حسابها على توتير. كانت الهيئة المُكلفة بالقضيّة (الملف عدد 41529) هي «وحدة قضايا الإخلال بالنظام العام بالرياض» فأصبح اسم مريم منذ ذلك الحين رمزا للتظاهر على شبكات التواصل الاجتماعي تحت وسم #كلنا_مريم_العتيبي[186]

أعلن المُدعي في منتصف شهر تموز/يوليو أنه سيجري إخلاء سبيلها بسبب عدم توفر الأدلة الكافية لإيقافها[187] بعد 104 يوم من الاحتجاز بسجن الملز بالرياض، وتم إخلاء سبيلها يوم 30 تموز/يوليو 2017 بكفالة، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إخلاء سبيلها دون حضور ولي أمرها[188]

ناشطة حقوقيّة أخرى، **منال الشريف**، وقد كانت ضمن الأوائل الذين نشطوا في سبيل حق المرأة في القيادة[189] علّقت على قصة مريم بما يلي:[190] «هالني كيف تخلت عنها هيئة حقوق الإنسان [هيئة حكومية] وكل الأبواب التي طرقتها. الكل قال لها: قضية عائلية لا نستطيع التدخل فيها».

186 أنظر وسم #كلنا_مريم_العتيبي: https://twitter.com/hashtag/كلنا_مريم_العتيبي?src=hash

187 أنظر صحيفة «مكة المكرمة»، المفرج عنها بأمر النائب العام: القرار حفظ حريتي، 16 تموز/يوليو 2017 (بالعربية): http://makkahnewspaper.com/article/608164

188 أنظر موقع «إرم» الإخباري، السعودية تفرج عن الناشطة مريم العتيبي بعد 4 أشهر من التوقيف، 30 تموز/يوليو 2017 (بالعربية): https://www.eremnews.com/news/arab-world/saudi-arabia/931982

189 أطلقت منال الشريف في أيار/مايو 2011 حملة من أجل حق النساء في قيادة السيارات وصورت نفسها وهي تقود سيارة ونشرت الفيديو على يوتيوب، اعتقلتها الشرطة يوم 21 أيار/مايو 2011 وأوقفت لعشرة أيام. تعين عليها الالتزام الامتناع عن المشاركة في أعمال أخرى من نفس القبيل.

190 أنظر مدونة الناشطة السعودية منال الشريف (بالعربية): https://manal-alsharif.com/2017/05/12/قصة-مريم-العتيبي-كاملة

2.4. آلاء العنزي: إجراء ضدّ عنف أسريّ عرقله تهديد بإجراءات قضائية جديدة

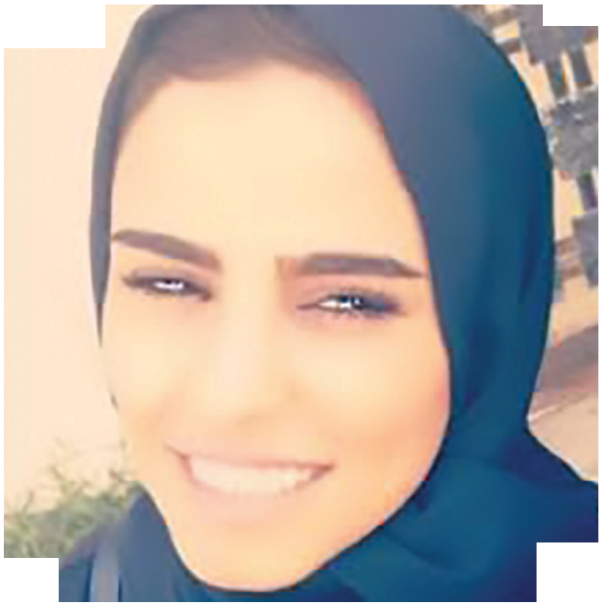

آلاء العنـزي، 24 سـنة، طالبـة طـب تُعـرّف نفسـها بكونهـا «ناشـطة حقوقيـة» عـلى منصـات التواصـل الاجتماعـي، تسـتفيد مـن الفـرص التـي تتيحهـا للتعبـير العلنـي عـن المواقـف والآراء.[191]

نسـجت آلاء علاقـات مـع ناشـطات أخريـات في إطـار حملـة مـن أجـل حـق المـرأة في قيـادة السـيارات ابتـدأت سـنة 2006,[192] كـما شـاركت في حملـة إسـقاط نظـام ولايـة الرجـل،[193] وأيضـا في حملـة مناهضـة العنـف الأسري.

إثـر قضيّـة المـرأة التـي توفيـت يـوم 19 آذار/مـارس 2017 نتيجـة تعنيفهـا مـن قِبـل زوجهـا والتـي وجـدت رواجـا كـبيرا في وسـائل الإعـلام، تحدثـت آلاء العنـزي إلى الإعـلام[194] للمطالبـة بقوانـين تكـون زاجـرة عـلى نحو أشـد تجـاه مقترفي العنـف الأسري. كـما اسـتنكرت «عـدم تبنـي المسـؤولين لأي قضيـة تتعلـق بالعنـف الأسري بصفـة عامـة» وهـي قضايـا لا يهتـم بهـا سـوى «أشـخاص عاديـين».

ترتبـط قصّتهـا بشـكل وطيـد بقصّـة دينـا عـلي السـلوم،[195] إذ لّمـا وصلـت آلاء العنـزي إلى مطـار الريـاض يـوم 12 نيسـان/أبريل 2017 لتوثيـق وصـول دينـا جـرى اعتقالُهـا كـما اعتُقـل رجـل أتى لنفـس الغـرض.[196] اتهمتهـا الشرطـة عندئـذ بكونهـا أرادت توثيـق وصـول دينـا بنشرهـا صـور عـلى منصـات التواصـل الاجتماعـي عـلى غـرار واتسـاب مـن أجـل نـشر أفكارهـا. واحتجـزت لمُـدة سـبعة أيـام بالريـاض في دار لرعايـة الفتيـات[197] قبـل إطـلاق سراحهـا يـوم 17 نيسـان/أبريل بعـد تدخّـل والدهـا ودفعـه كفالـة.[198] لكنهـا لازالـت تعيـش اليـوم بهاجـس مُراقبـة السـلطات لهـا ويبقـى السـيف مُسـلّطا عـلى رقبتهـا إذ يُمكـن توجيـه تهمـة لهـا بمُجـرّد قيامهـا بالتعبـير عـن مواقفهـا بشـكل علنـي.[199]

191 ذكرت بأن الرجال والنساء ممن يستغلون الفرص المتوفرة على منصات التواصل الاجتماعي للكشف عن انتهاكات لحقوق الإنسان هم حقوقيون. أنظر برنامج «حديث الخليج» على قناة «الحرة» التلفزيونية الأمريكية، 1 أبريل/نيسان 2017 (باللغة العربية): https://twitter.com/gulftalks/status/848210525314043904/video/1/ رابط آخر (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=ExNdfT689Ks

192 نفس المرجع.

193 أنظر تويتر، #سعوديات_نطالب_باسقاط_الولاية: https://twitter.com/hashtag/سعوديات_نطالب_باسقاط_الولاية?src=hash

194 أنظر برنامج «حديث الخليج» على قناة «الحرة» التلفزيونية الأمريكية، 1 أبريل/نيسان 2017 (باللغة العربية): https://twitter.com/gulftalks/status/848210525314043904/video/1/ رابط آخر (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=ExNdfT689Ks

195 أنظر أعلاه لمعلومات إضافية عن دينا السلوم.

196 أنظر موقع «أنحاء» الإلكتروني، شرطة الرياض توضح ملابسات القبض على شاب وفتاة تواجدا بالمطار لتوثيق وصول "دينا" من الفلبين، 14 نيسان/أبريل 2017 (بالعربية): http://www.an7a.com/293979

197 أنظر موقع «إرم» الإلكتروني السعودي، الإفراج عن السعودية آلاء العنزي بعد حجزها على خلفية قضية دينا علي (صور وفيديو)، 18 نيسان/أبريل 2017 (بالعربية): http://www.eremnews.com/entertainment/society/804480

198 لقاء خاص مع هالة الدوسري.

199 نفس المرجع.

3.4. لجين الهذلول: دفاع عن الحق في القيادة مهما كان الثمن

لجين الهذلول، 28 سنة، اشتهرت خاصة في تشرين الأول/أكتوبر 2013 من خلال مقطع فيديو نُشر على شبكات التواصل الاجتماعي تظهر فيه وهي بصدد قيادة سيارة في شوارع مدينة الرياض صُحبة والدها. وبعد سنة، في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2014 أعادت نفس العملية بقيادتها سيارة نحو الحدود الفاصلة بين السعودية والإمارات العربية المُتحدة، فلجين تملك رخصة قيادة إماراتية وحسب القوانين السارية في دول مجلس التعاون الخليجي فإن رُخص القيادة الصادرة في تلك الدول مُعترف بها في كامل المنطقة الخليجية بغض النظر عن جنس حامل الرُخصة. أعلمت لجين الجميع بحركتها عبر منصات التواصل الاجتماعي لكن لما وصلت إلى الحدود السعودية تم اعتقالُها واحتجازها لمُدة 73 يوما.[200] مثلت أمام محكمة الدمّام وتحدثت فيما بعد في شهر كانون الثاني/يناير 2016 عن تلك المُحاكمة في حوار مع المجلة البريطانية ذي إيكونوميست:

«اتهموني أول يوم بالقيادة وأنا امرأة ثم اختفت هذه التهمة وبعد بضع أسابيع اتهموني بتحريض الرأي العام والذي اعتُبر لاحقا تُهمة إرهابية وحاولوا إحالتي إلى المحكمة الجزائية المتخصصة».[201]

نجت من المحكمة الجزائية المتخصصة رُبما بفضل تولي الملك سلمان الحكم على إثر وفاة الملك عبد الله يوم 23 كانون الثاني/يناير 2015. لكن وإن لم يتم الحُكم عليها فإنه لم تتم تبرئتُها أيضا. فقضيتها لا تزال قائمة وهي تعيش اليوم بهاجس إعادة فتحها من جديد في أي وقت. من ناحية أخرى، قدّمت ترشحها في أيلول/سبتمبر 2015 إلى الانتخابات البلدية في مدينتها الدمّام. لم يتم رفضُ ترشحها رسميا لكن لم يظهر اسمها على بطاقات التصويت. فرفعت قضيّة أمام ديوان المظالم، ولا يزال ملفها عالقا.[202]

اعتُقلت مرّة أخرى يوم 4 حزيران/يونيو 2017 بمطار الدمام الدولي دون أن يُعطى لها أي سبب كما لم يُسمح لها بالاتصال بمحام أو بعائلتها.[203] تمّ إخلاء سبيلها في 7 حزيران/يونيو،[204] لكنها لا تعرف إن حُفظت التهم الموجّهة إليها أم لا وتعيش باستمرار تحت طائلة تهديد اعتقال جديد أو استئناف الملاحقات القضائية لسنتي 2014-2015.

200 أنظر مقابلة مع لجين الهذلول في برنامج «باهلا» على قناة «خليجية» التلفزيونية السعودية، 26 حزيران/يونيو 2016، الدقيقة 4 (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=ARsKmVwt4nQ

201 أنظر فيديو (بالعربية والإنجليزية): https://www.youtube.com/watch?v=Zvle0LVdjaM

202 تروي لجين الهذلول تفاصيل هذه الحادثة على موقع «معهد دول الخليج العربي في واشنطن»، تحديد البرنامج: مُلاحظات حول مُشاركة سعوديات في الحملات الانتخابية، 8 شباط/فبراير 2016 (بالإنجليزية): http://www.agsiw.org/setting-the-agenda-reflections-of-saudi-women-on-the-campaign-trail «أبعدتني الحكومة دون إعلامي من القائمة النهائيّة للمترشحين المُصادق عليهم. سجلت اعتراضي في اليوم التالي وتلقيت إجابة بعد أربعة أيام تُعلمني بأن المجلس المحلي لا يرى مانعا من ترشحي وأن مجلس الاستئناف اتصل بالسلطة المُختصّة للمطالب بدلائل موثقة عن عدم أهليتي للترشح. بعد ثلاثة أيام قرر مجلس الاستئناف إعادة إدراجي على قائمة المرشحين لأنه لم يكن لديهم أي شيء يمنعني من ذلك. لم تتم إضافة اسمي على الموقع الإلكتروني حتى يوم 10 كانون الأول/ديسمبر لكنهم أعلموني بأن اسمي سيكون موجودا على بطاقات الاقتراع. وثقت بذلك لأنه كانت بحوزتي كل الوثائق القانونية الداعمة لترشحي. ذهبت إلى مراكز الاقتراع يوم التصويت ولم أجد اسمي على قوائم الاقتراع. قال لي الموظف الموجود بالمركز بأنه اتصل بالمجلس المحلي وقيل له بأنه قد تم إعلامي من قبل بقرارهم عدم قبول ترشحي. قلت في نفسي «كيف يمكن لهذا أن يكون صحيحا ولدي كل الوثائق القانونية التي تُثبت عكس ذلك وكنت قد تأكدت منهم قبل يومين ووعدوني بوضع اسمي على قوائم الاقتراع» رفعت قضية بالمجلس المحلي وبالمجلس العام للانتخابات لامتناعهم عن تنفيذ قرار المحكمة بإعادة إدراج اسمي على قائمة تصويت المترشحين. كما رفعت القضية أمام ديوان المظالم ولجنة مقاومة الفساد وطالبت بتحقيق إداري في المسألة.»

203 أنظر منظمة العفو الدولية، السعودية: اعتقال ناشطة حقوقية سعودية بسبب تحدّيها قرار منع قيادة المرأة للسيارات، 6 حزيران/يونيو 2017 (بالفرنسية): https://www.amnesty.fr/presse/arabie-saoudite-une-militante-des-droits-des-femme

204 أعلن زوجها فهد البتيري عن إخلاء سبيلها على تويتر: https://twitter.com/Fahad/status/872454993328177152

4.4. عزيزة اليوسف: شخصيّة محوريّة في نضال المرأة لنيل حقوقها

ولدت عزيزة اليوسف، 58 سنة، في الدرعية وسط البلاد لكنّها تعيش الآن في جدّة وتُقدّم نفسها علنا بقولها: «أعتبر نفسي بأني ناشطة حقوق إنسان».[205] وقدمت إلى ساحة النّشاط الحقوقي سنة 2009 بعد الزّخم الذي عرفته مواقع التّواصل الاجتماعي، وتربط صراحة التزامها تجاه الحقوق الفرديّة بالتزام تجاه الحقوق السياسيّة [المعاملة كمواطن مستقل وليس كتابع، حرّة في أن تتحدث وتشارك في السياسة[206]].

شجاعة عزيزة اليوسف بوّأتها في نظر العديد من المدافعات عن حقوق المرأة مكانة مركزيّة في معركة النّساء من أجل حقوقهنّ. حسب نادين البدير، مقدّمة برنامج اتّجاهات على القناة «خليجيّة» التلفزيونية السعودية:[207] «هي إحدى أهمّ الشخصّيات التي تنادي بإسقاط نظام الولاية.»[208]

برزت بالفعل خلال كافّة محطّات هذه المعركة فكانت إحدى السّاهرات على تنظيم حملة قيادة المرأة في 7 حزيران/يونيو 2011,[209] ونظّمت أيضا بين 2012 و2013 حملة للمطالبة بإيقاع عقوبة رادعة على واعظ سعودي تمّ توقيفه بعد أن اغتصب وقتل ابنته البالغة من العمر خمس سنوات، وذلك في 2012,[210] وسنة 2013 تمّ توقيفها لانتهاكها حظر قيادة المرأة للسيارة،[211] وفتح تحقيق في القضية ولكن لم توجّه إليها أي تهمة بشكل رسمي.

برزت عزيزة اليوسف خاصّة في إطار حملة إسقاط الولاية،[212] حتّى وإن أكّدت أنّها ليست المبادرة لهذه الحملة وهي تتعرض بسبب التزامها إلى ضغوط مختلفة ومنها إمكانيّة اعتقالها في أيّ وقت.

205 أنظر فيديو (بالعربية والإنجليزية): https://www.youtube.com/watch?v=Q_i3QOhSGxw

206 أنظر فيديو (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=SyaLIBrz-q0

207 قناة يملكها الأمير «الليبرالي» الوليد بن طلال. استضاف البرنامج عدد كبير من الناشطات الحقوقيات وآخرين يدعون إلى الإصلاح السياسي والمجتمعي.

208 أنظر فيديو (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=zHWEGWsll1w&t=9s

209 حسب تقرير الصحفي بيار بريي من الرياض لصحيفة «ليفيغارو» الفرنسية، الرسائل القصيرة تبقي على السعوديات مقيدات، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 (بالفرنسية): http://www.lefigaro.fr/international/2012/11/23/01003-20121123ARTFIG00511-des-sms-pour-tenir-les-saoudiennes-en-laisse.php

210 أنظر صحيفة Le Monde الفرنسية، السّعوديّة: الحكم على واعظ بالسّجن لمدّة 8 سنوات بعد أن اغتصب وقتل ابنته، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2013 (بالفرنسية): http://www.lemonde.fr/moyen-orient/article/2013/10/08/arabie-saoudite-un-predicateur-condamne-a-8-ans-de-prison-pour-le-viol-et-le-meurtre-de-sa-fille_3492071_1667081.html

211 أنظر بي بي سي، سعوديات يتقدمن بعريضة للمطالبة بإنهاء نظام ولاية الرجل، 26 أيلول/سبتمبر 2016 (بالعربية): http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/09/160926_saudi_women (بالإنجليزية): http://www.bbc.com/news/world-middle-east-37469860

212 من خلال الوسم #سعوديات_نطالب_باسقاط_الولاية و #أنا_ولية_أمري

5.4. نسيمة السّادة: جهود متعثرة لتسجيل جمعيّة

حسب مقدّمة البرامج التّلفزيونيّة الشهيرة نادين البدير،[213] فإن نسيمة السّادة، 44 سنة، هي «واحدة من أبرز المطالبات بحقوق وحريّات السّعوديّات» وتشير نسيمة السّادة إلى أنّ جزء من عمل النّاشطين يتمثّل في الدّفاع على القضيّة مع « قدر من الشجاعة ودفع الثّمن إن تطلّب الأمر ذلك».

تقول أنّ التزامها النضالي يعود إلى سنة 2008-2009 وبدأت في أول الأمر بالدّفاع عن حقوق العمّال وهو موضوع رسالة تخرّجها الجامعيّة، كما اهتمّت بحقوق الطّفل. وفي كانو الأول/ديسمبر 2015 رشحت نفسها إلى الانتخابات البلديّة ولكنّها واجهت نفس المصير الذي واجهته لجين الهذلول (انظر تقديمها أسفله) إذ لم يظهر اسمها على بطاقات الاقتراع فرفعت دعوى ضدّ وزارة الدّاخليّة مازالت معلّقة إلى يومنا هذا.

وسريعا ما ركّزت جهودها على الدّفاع عن حقوق المرأة بالاشتراك في الحملة للحقّ في قيادة السيّارة[214] سنة 2011 ونشرت سنة 2012 مقالا يستعرض تاريخ الحركة النسويّة السّعوديّة منذ سنة 1977 شرحت فيه أنّ الزّخم الجديد الذي تشهده الحركة يدخل في إطار الرّبيع العربي[215] كما عبرت عن أسفها لبطء نسق الإصلاحات.
لكنّها تحافظ على تفاؤلها وهي مؤمنة أنّ تعبئة المجتمع المدني سيؤتي أكله في نهاية المطاف وتقول: «منذ أن انتشرت الحركة النسويّة على منصات التّواصل الاجتماعي سنة 2011 تغيّرت الكثير من الأشياء ومنها عقليّة المجتمع». وتشرح ذلك بقولها: «فعلى سبيل المثال، لا أحد يعتقد اليوم أنّ منع قيادة المرأة يعود إلى الطّابع المحافظ للمجتمع ويُدرك الجميع أنّ ذلك يُعزى إلى قرارات تتّخذها الدّولة.»[216]

بدأت مؤخّرا في مستهلّ سنة 2017 في إجراءات لتأسيس جمعيّة للدّفاع عن حقوق المرأة أطلقت عليها اسم «نون» إشارة إلى الحرف العربي «ن» في كلمة «نسوة» ولم تتلق إلى الآن جوابا وقد فقدت الأمل في أن تصل مساعيها إلى نتيجة بيد أنّها وصلت إلى أحد الأهداف التي كانت تريد تحقيقها من خلال مشروع الجمعيّة والمتمثّل في بيان المساحة المتوفّرة للحركة في ظلّ القوانين الحاليّة للسّعوديّة.

213 أنظر الحوائي السّابقة حول برنامج «اتجاهات» لنادين البدير على قناة «خليجية» التلفزيونية السّعوديّة، الذي لعب دورا كبيرا في التّعريف بالنّاشطات الحقوقيّات لدى الرأي العام السّعودي - الدقيقة 40 و20 ثانية (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=zHWEGWsll1w&t=9s

214 نفس المرجع.

215 أنظر موقع «شبكة القطيف الإخبارية» الإلكتروني السعودي، همسات في أذن كل ناشطة، 1 آذار/مارس 2012 (بالعربية): https://www.qatifnews.com/index.php?show=news&action=article&id=36680

216 أنظر فيديو (ابتداء من حوالي ساعة 1، بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=zHWEGWsll1w&t=9s

6.4. سمر بدوي: ضحيّة عنف والآن شخصية رمزية في النضال من أجل حقوق الإنسان

سمر بدوي، 36 سنة، إحدى رموز نضال السّعوديّين من أجل حقوقهم لا فقط حقوق المرأة. وقد بدأت قصّتها بمأساة عائليّة يبدو أنّها تلخّص كافّة التّناقضات والحواجز وكذلك التطوّرات التي يعرفها المجتمع السّعودي.

كانت سمر ضحيّة لأب عنيف، وفي سنّ 13 فرّت لأوّل مرّة من المنزل[217] وعندما استقرّت أسرتها في جدّة اكتشفت مع شقيقها رائف شباب المدينة والأوساط الليبرالية هناك. أصبح رائف بدوي فيما بعد أحد أبرز سجناء الرّأي في العالم بعد أن أنشأ موقع «الليبراليّون السّعوديّون» الّذي حكم عليه بسببه بالسّجن لعشرة سنوات وبألف جلدة بتهمة «الإساءة للإسلام».

في 2008 تقدّمت سمر بشكوى ضدّ والدها بسبب العنف المسلّط عليها ولجأت إلى دار حماية الأسرة التي كان يفترض أن توفّر لها الحماية ولكنّها كانت بمثابة السّجن للعديد من النّساء. رفع والدها بدوره قضيّة «عقوق» ضدّها وربحها فحُكم على سمر بالسّجن لمدّة 7 أشهر.[218]

عندما كانت في السّجن، التقت بالمحامي والمدافع على حقوق الإنسان وليد أبو الخير، وتزوّجته فيما بعد[219] مماّ نتج عنه خلاف جديد مع والدها الذي حاول التصدّي للزّواج دون أن ينجح في ذلك. يقبع وليد أبو الخير أيضا في السّجن بعد أن حُكم عليه بالسّجن 15 سنة[220] لعدّة تهم منها «إنشاء جمعية غير قانونيّة»، أي مرصد حقوق الإنسان في السّعوديّة الذي تنشط سمر بدوي فيه أيضا. حظيت هذه القصّة العائليّة بتغطية إعلاميّة مكثّفة داخل البلاد وعمل والدها جاهدا على تأليب الرّأي العام ضدّ ابنه وابنته واصفا إياهما «بضحيّة للشبكات الليبراليّة القويّة في جدّة وللعلمانيّين ولإيران والمتواطئين مع الشّيعة الذين هم أعداء الوطن» وذلك «بمساعدة منظّمات أجنبيّة تدّعي الدّفاع عن حقوق الإنسان».[221]

قالت في شهر آذار/مارس 2012:[222] «لست أوّل سعوديّة تقاضي والدها وتنجح في إسقاط ولايته ولكنّني حتما أوّل امرأة تظهر إعلاميّا لتتحدّث بشأن قضيّتها ومشكلتها». لكنّ سمر لا تكتفي بالدّفاع عن قضيّتها الشخصيّة بل بالعكس بيّنت لها تجربتها في السّجن بأنّها ليست حالة منفردة فبدأت تتطلّع إلى ميدان حقوق الإنسان وعند مغادرتها للسّجن سنة 2010 شاركت في حملة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين.

في 2011، تقدّمت مجدّدا بشكوى لتطالب وزارة الشؤون البلديّة بتسجيل اسمها على القوائم الانتخابية،[223] ثمّ شاركت في حملة للمطالبة بحقّ المرأة في القيادة والتي جرت بين 2011 و2012، وقادت بنفسها سيّارة مع دعم نساء أخريات وبعد ذلك اتّبعت خطوات النّاشطة الحقوقيّة منال الشريف[224] التي رفعت قضيّة ضدّ وزارة الدّاخليّة لتحملها على تمكينها من الحصول على رخصة قيادة.[225] تحدّثت عن ذلك مطوّلا في آذار/مارس 2012 في برنامج «اتّجاهات» لنادين البدير على قناة

217 أنظر ملفها التعريفي الذي المنشور في صحيفة Le Monde الفرنسية الذي كتبه عنها بنجامان بارث، 5 أيار/مايو 2015 (بالفرنسية): http://abonnes.lemonde.fr/proche-orient/article/2015/05/05/samar-badawi-l-effrontee-de-djedda_4627870_3218.html?h=11

218 على «قناة 24» التلفزيونية السعودية، آذار/مارس 2015 (الدقيقة 30 و20 ثانية، بالعربية):https://www.youtube.com/watch?v=002s-nClLuQ&t=625

219 بينما كان زوجها يقبع في السّجن، وجّهت له رسالة مفتوحة: «فلتعلم يا زوجي العزيز أنّ الاستبداد والقمع هما اللذان أرسلاك خلف القضبان وأن من يحكمون باسم الإسلام في السعودية لا يعتبرون فقه الإسلام أكثر من مجرّد وثيقة مكتوبة وأنّ أولئك الذين يؤكّدون بأنّهم يوظّفون الإسلام من أجل حمايتي هم نفسهم الذين سرقوا سلامتي ذلك أنّ المكلفين بخدمة العدالة في المملكة هم هواة للقمع ولذلك فأنا أتوجّه إليهم بهذه الكلمات... للقادة والقضاة في المملكة الذين سجنوا واستعبدوا الأحرار، ويلكم من حكم السّماء الذي ينتظركم و إلى أبناء وطني السّعوديين أودّ أن أقول إن زوجي مسجون كي تتمكّنوا من العيش أحرارا، لقد وقف في وجه الطّغاة ليدافع على حقوقكم، لقد استبسل في مواجهة القمع ليؤكّد أنّه لن يقبل بالقهر.» منقول عن منظّمة العفو الدوليّة (بالإنجليزية): https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/04/history-will-exalt-those-who-fought-for-freedom-letter-to-a-saudi-arabian-prison (بالفرنسية): https://www.amnesty.org/fr/latest/news/2015/04/history-will-exalt-those-who-fought-for-freedom-letter-to-a-saudi-arabian-prison

220 أنظر أعلاه.

221 نفس المرجع.

222 نفس المرجع (الدقيقة 8، بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=5nawMy3_ku8

223 تحدّث عن هذا الموضوع في برنامج «اتجاهات» على القناة «خليجية» التلفزيونية السّعوديّة، آذار/مارس 2015 (الدقيقة 44، بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=5nawMy3_ku8

224 منال الشريف هي إحدى الرائدات في نضال المرأة من أجل حقوقها، وقد تسبّب لها نضالها في فقدان حضانة أحد أطفالها، وهي تعيش حاليًا في المنفى. نشرت مؤخّرا كتابا باللغة الإنجليزية تتحدّث فيه عن نشاطها، الجرأة على القيادة، Simon and Schuster، 2017، نيويورك.

225 برنامج «اتجاهات» على قناة «خليجية» التلفزيونية السعودية، آذار/مارس 2015 (بالعربية): https://www.youtube.com/watch?v=5nawMy3_ku8

«خليجيـة» التلفزيونيـة السّـعوديّة، وكانـت تلـك آخـر مشـاركاتها الإعلاميّـة قبـل أن تمنعهـا وزارة الدّاخليّـة في بدايـة 2014 مـن التّعبـير العلنـي عـن رأيهـا حـول مسـألة حقـوق الإنسـان ومـن الظّهـور في وسـائل الإعـلام والتّواصـل مـع منظّـمات أو دبلوماسـيين أجانـب، والتلويـح بأنهـا تُسـجن وتُحاكـم بمقتـضى قانـون مكافحـة الإرهـاب إن خالفـت ذلـك الحظـر.

تشـير سـمر بـدوي إلى أنّ جميـع الشّـكاوى التـي تقدّمـت بهـا بقيـت دون جـواب ولكنّهـا تعتـبر أنّهـا حقّقـت نجاحـات حيـث لم يمـرّ وقـت طويـل عـلى الشّـكوى التـي تقدّمـت بهـا بشـأن الانتخابـات قبـل أن يعلـن الراحـل الملـك عبـد اللـه عـن تعيـين 30 إمـرأة في مجلـس الشّـورى وفتـح الانتخابـات البلديّـة أمـام مشـاركة المـرأة كناخبـات ومترشّـحات. كـما تقـول أنّ التّغطيـة الإعلاميّـة بمـا في ذلـك مـن منظّـمات الدّفـاع عـن حقـوق الإنسـان تسـاهم في دفـع مطالـب الناشـطات مبيّنـة أنّـه «مـن المهـمّ أن يـرى العـالم مـا تعانيـه المـرأة السّـعوديّة [...] و ذلـك لا يعنـي أنّهـا تدخّـلات أجنبيّـة في الشّـأن الدّاخـلي، لا أظـنّ ذلـك فنحـن نصنـع الفـرق وعلينـا أن نأخـذ القـرارات بأنفسـنا».

بسـبب نشـاطها الحقوقـي تتعـرض سـمر إلى مضايقـات قانونيّـة مسـتمرّة إضافـة إلى الحظـر المسـلط عليهـا بعـدم التّعبـير في أيّ وسـيلة عامّـة فهـي ممنوعـة مـن السّـفر منـذ كانـون الأول/ديسـمبر 2014، كـما أوقفتهـا الشرطـة عـدّة مـرّات وخاصّـة في 12 كانـو الثاني/ينايـر 2016 عندمـا كانـت مـع ابنتهـا التـي تبلـغ سـنتين مـن العمـر ثـمّ مثلـت أمـام وكيـل النّيابـة لاسـتنطاقها حـول الـدّور المنسـوب لهـا في إدارة حسـاب عـلى تويـتر لزوجهـا وليـد أبـو الخـير، الناشـط الحقوقـي المسـجون، ولم يتـمّ إطـلاق سراحهـا سـوى في اليـوم التـالي. وفي 15 شـباط/فبراير 2017 طلـب منهـا الحضـور إلى مكتـب التّحقيـق بجـدّة للاسـتنطاق وكانـت الأسـئلة «تتعلّـق بقضايـا قديمـة بشـأن نشـاطها في مجـال حقـوق الإنسـان والحقـوق المدنيّـة بمـا فيهـا حملـة إسـقاط الولايـة».[226]

226 أنظر حسابها على توتير، « كان التّحقيق اليوم بشأن قضايا سابقة تتعلق بحقوق الإنسان وأنشطة مدنيّة بما فيها الحملة ضد نظام الولاية»: https://twitter.com/samarbadawi15/status/831821514819383297

7.4. نعيمة المطرود: ناشطة مطالبة بالإصلاح تقبع في السجن

نعيمة عبد الله المطرود، 43 عاما، ممرّضة ومدونة، من مدينة سيهات في محافظة القطيف شرق السعودية، ذات الغالبية الشيعية. منذ كانون الثاني/يناير 2001، شهدت المدينة حركة احتجاجية شعبية بمطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية. وشاركت نعيمة المطرود بشكل فعال في الاحتجاجات السلمية منذ انطلاق هذه الحركة. وقامت أيضا بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل السلطات بحق المحتجين والتنبيه بوقوعها من خلال منصات التواصل الاجتماعي. وكانت أيضا تدعو السلطات إلى وضع حد لقمع الاحتجاجات والإفراج عن سجناء الرأي.

في 23 شباط/فبراير 2016 تم اعتقال نعيمة المطرود على نقطة تفتيش بين الدمّام وسيهات واحتجازها ليومين.

وفي 13 أبريل/نيسان 2016 أستدعيت للاستجواب من قبل مباحث الدمّام وتم إخضاعها للاعتقال الوقائي. ومنذ ذلك الوقت تدهور وضعها الصحي.

وجرت محاكمتها بتهم «الإخلال بالأمن والطمأنينة العامة وزعزعة النسيج الاجتماعي، وإحداث أعمال شغب وإعاقة مستخدمي الطريق» و«التحريض على العنف الطائفي» والمشاركة في الاحتجاجات السلمية المذكورة أعلاه ولنشاطها على تويتر وفيسبوك الداعي إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين وإلى إجراء إصلاحات ديمقراطية.

في نيسان/أبريل 2017 بدأت محاكمتها أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، التي أصدرت بحقها حكما في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 بالسجن ست سنوات يليها حظر سفر لست سنوات أخرى. وجرت المحاكمة خلف أبواب مغلقة، وبدون منحها الحق في الاستعانة بمحام خلال الجزء الأكبر من إجراءات المحاكمة.[227]

ولغاية أواخر كانو الأول/ديسمبر 2017 لا زالت محتجزة في سجن المباحث العامة بالدمام.

تمت إدانة حوالي 200 من المتظاهرين منذ 2011 في هذا السياق، لكن نعيمة هي المرأة الأولى التي تجري محاكمتها بسبب مشاركتها في حركة الاحتجاجات.

227 أنظر مركز الخليج لحقوق الإنسان، الحكم على ناشطة الإنترنت نعيمة المطرود بالسجن ست سنوات، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 (بالإنجليزية): http://www.gc4hr.org/news/view/1731

الخاتمة

يبدو وضع حقوق الإنسان في السّعوديّة متناقضا: فمن ناحية تمّ الإعلان بطريقة مدويّة منذ سنة 2016 عن إصلاحات مجتمعيّة قادمة بينما نسجّل منذ سنة 2011 إلى اليوم موجة غير مسبوقة من القمع المسلّط على المدافعين عن حقوق الإنسان، ومن ناحية نشهد إصلاحات أو الإعلان عن إصلاحات في مجال محدّد أو آخر بينما لا نلمس تغييرا أساسيّا، كما تتواصل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على المستويين القانوني والعملي.

تبعث تلك الإعلانات الأمل لدى النشطاء السّعوديين داخل البلد وفي المنفى في أن تشكّل خطة الإصلاح «رؤية 2030» فعلا قوّة دافعة نحو تحقيق إصلاحات مجتمعيّة عميقة تهدف إلى مزيد من احترام حقوق وحريّات السّعوديّين. بيد أنّه يخشى أن يكون صاحب المشروع، الأمير الشاب محمّد بن سلمان، يستعدّ عكس ذلك إلى بسط نفوذ غير مسبوق مع اعتماد مقاربة أمنيّة متسلّطة قد تسجّل تراجعا بالمقارنة مع الممارسات الملكيّة التّقليديّة المتبعة إلى حدّ الآن في السعودية.[228] ومما يغذّي خشية التّركيز المتزايد للسّلطات نذكر الإصلاح الأخير المتعلّق بسلطة الإشراف على النّيابة العامّة التي أصبحت بيد الملك رغم النّداءات المتكررة للحقوقيين بتعزيز استقلاليّة النيابة العامّة عن السّلطة التّنفيذيّة.[229]

وعلى أيّة حال، يبدو أنّ أي إصلاح يسجّل لا يعدو أن يكون في أغلب الحالات تغييرا بسيطا جدّا في تطبيقاته العمليّة (على غرار الأمر المتعلّق بالولاية الذي يعبّر جيّدا عن المفارقة السّعوديّة) ويمكن أن لا يليه أيّ مفعول وخاصّة فيما يتعلّق بحقوق المرأة حيث يستمر توقيف المدافعات عن حقوق المرأة وهنّ مستضعفات بمفعول وضعهنّ القانونيّ الخاضع للتمييز وتسليمهنّ إلى أسرهنّ عندما تحاولن الهروب خارج البلاد وذلك رغم مخاطر العنف أو حتّى القتل بسبب محاولتهنّ تقويض أسس النّظام الأبويّ الذي يعتمد قانونا أسمى داخل المملكة وتتمّ محاكمتهنّ لتُهم من بينها تهمة «العقوق» التي لا تنطبق سوى على المرأة.

علاوة على ذلك يتعرض عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمثقّفين والصحفيّين والمدوّنين لقمع غير مسبوق تزايدت حدّته منذ وصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى الحكم كما تواصل المحكمة الجزائيّة المتخصّصة الاستماع إلى القضايا المتعلّقة بحريّة الرّأي رغم أنها متخصّصة في قضايا الإرهاب.

أمّا قانون مكافحة الإرهاب فرغم تعديله فهو لا يزال يثير اللبس بشأن الإرهاب والمسّ بأمن الدّولة ووانتقاد السّلطة كما يوفّر تبريرا قانونيّا لقمع الرّأي المخالف وما يزال المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين يحاولون تنظيم صفوفهم ضمن جمعيّة، يقبعون في السّجن لفترات تصل إلى 15 سنة، هذا إضافة إلى العديد من الأحكام بالإعدام بتهمة الإلحاد أو الكفر وذلك أمام صمت دوليّ مريب وبعيدا عن أيّ تغطية إعلاميّة محتملة.

لا شكّ في أنّ السّعوديّة ستكتسب مصداقيّة أكبر لدى الهيئات الدوليّة خاصّة تلك المعنيّة بحقوق الإنسان إذا ما حاولت منح ثقة أكبر إلى أولئك الذين يمكنهم دعم الإصلاحات المعلن عنها في إطار خطة رؤية 2030 وعلى السّعوديّة أن تسمح للمجتمع المدني بأن ينظم نفسه وأن تتوقّف عن تقليص المجال المتاح لحريّة التّعبير خاصّة على منصات التواصل الاجتماعي علما بأنّ ذلك المجال هو في الواقع محدود جدّا. على السّعوديّة خاصّة أن تدعم تنظيم الحركة المدافعة عن حقوق المرأة لتُمكّنها من الاضطلاع بدورها كاملا في تصميم وتنفيذ الإصلاحات المرتقبة. يمرّ ذلك حتما من خلال إصلاح الإطار المنظّم للحقّ في حريّة تأسيس الجمعيّات، وعبر إنهاء الممارسات القمعيّة التي تستهدف كلّ من ينادي بالمزيد من الحريّات وإلى احترام حقوق الإنسان الأساسيّة في المملكة. من دون هذه الظّروف لن تتمكّن السّعوديّة من تبوّأ مرتبة الطّرف الموثوق به داخل الهيئات الأمميّة مثل مجلس حقوق الإنسان.

في هذا السّياق، ينبغي أن نطرح تساؤلات حول الإرادة الحقيقيّة للسّلطات للتقدّم في مجال المساواة بين المرأة والرّجل وهو أمر لا يمكن تحقيقه دون ضمان مجال أدنى لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان ولاسيّما النساء.

228 أنظر صحيفة نيويورك تايمز، إبن الملك السعودي يتآمر لإقصاء منافسه، 18 تموز/يوليو 2017 (بالإنجليزية): https://www.nytimes.com/2017/07/18/world/middleeast/saudi-arabia-mohammed-bin-nayef-mohammed-bin-salman.html?mcubz=1

229 أنظر وكالة الأنباء السّعوديّة، صدور عدد من الأوامر الملكيّة، 17 حزيران/يونيو 2017 (بالعربية): http://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1640804#1640804; http://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1640804#1640804; موقع العربيّة (بالانجليزيّة)، الملك السّعودي يعيّن نائبا عامّا جديدا ومديرا جديدا للأمن، 17 حزيران/يونيو 2017: https://english.alarabiya.net/en/News/gulf/2017/06/17/Saudi-appoints-new-public-prosecutor-and-a-new-director-of-public-security.html بلومبرغ، وزير سعودي يقول أنّ تعيين النّائب العام يدخل في إطار إصلاحات موسّعة، 19 حزيران/يونيو 2017 (بالانجليزيّة): https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-06-19/saudi-minister-says-prosecutor-s-move-is-part-of-wider-reforms

التّوصيات

في ضوء العناصر المبيّنة أعلاه وسعيا إلى دعم حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في السّعوديّة، يوصي المرصد بما يلي:

على حكومة العربية السّعوديّة:

1. إنهاء قمع المدافعين عن حقوق الإنسان، وخاصّة:

- في جميع الظروف، ضمان الحرمة الجسديّة والنفسيّة للمدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين، وجميع المدافعين عن حقوق الإنسان في السّعوديّة؛
- الإفراج الفوريّ وغير المشروط عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين، نظرا لأن احتجازهم هدفه معاقبتهم على أنشطة مشروعة في الدفاع عن حقوق الإنسان؛
- ضمان الحقّ في الدّفاع لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال إزالة العراقيل أمام وصولهم إلى محاميهم؛
- إنهاء كافة أشكال مضايقات الشرطة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- إنهاء القيود على حريتهم في الحركة (من ضمنها حقّ السّفر خارج البلاد) والتعبير وإنشاء الجمعيات والتجمع السلمي.

٢. ضمان بيئة مفتوحة وملائمة لمن يودّ أن ينشط في الدّفاع عن حقوق المرأة، وخاصّة:

- إعتماد قانون عقوبات يعرّف بوضوح الأفعال التي يترتب عليها مسؤولية جنائية وذلك طبقا للحقوق المكفولة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- مراجعة قانون الجمعيّات المؤرّخ في 1 كانو الأول/ديسمبر 2015 لتمكين منظّمات المجتمع المدني من العمل بطريقة حرّة ومستقلّة دون أيّ تدخّل غير مبرّر من قبل السّلطات:
  - استبدال إجراء الموافقة المسبقة بإجراء يقتصر على الإبلاغ؛
  - الإذن بإنشاء الجمعيّات والمؤسّسات المعنيّة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
  - السماح لأعضاء الجمعيّات بحريّة تحديد نظامها الأساسي وتركيبتها وأنشطتها وبأخذ القرارات دون تدخّل من الدّولة؛
  - تمكين الجمعيّات وغيرها من حقّ التّعبير عن رأيها ومن نشر المعلومات وتبادل الأفكار مع الجمهور ومن تقديم توصيات إلى الحكومات وإلى الهيئات الدوليّة لحقوق الإنسان؛
  - الامتناع عن التدخّل في الشؤون الدّاخليّة للجمعيّات مع الالتزام باحترام الحقّ في الحياة الخاصة. وعلى السلطات عدم التمتع بحق نقض القرارات وإلغاء الأنشطة واخضاعها لأيّ شرط، ولا إلغاء انتخابات أعضاء مجلس الإدارة، أو إخضاع مشروعية قرارات مجلس الإدارة بحضور ممثل للحكومة في الاجتماع، ولا مطالبة الجمعيّات برفع تقاريرها قبل نشرها أو تقديم خطط عملها للموافقة؛
  - السماح بالتمويل الأجنبي والتعاون بين الجمعيّات السّعوديّة وجمعيّات في الخارج.

- إلغاء نظام ولاية الرجل؛
- ضمان واستقلالية وحياد المحاكم في السّعوديّة؛
- مراجعة قانون مكافحة الإرهاب وكافّة القوانين الجزائيّة الأخرى التي تحتوي على أحكام غامضة وذلك لضمان تطابقها مع المعايير الدوليّة لحقوق الإنسان، وبشكل خاص لمنعها من أن تستخدم بهدف قمع المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- إستشارة المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان، بشأن الإصلاحات التي يتعيّن القيام بها في البلد؛
- المصادقة على العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة؛
- رفع التحفظات على اتفاقية سيداو للسماح للمرأة السعودية بالتمتع الكامل بحقوقها المنصوص عليها في الاتفاقية؛
- المصادقة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية سيداو؛
- التّعاون مع مختلف الفاعلين في منظومة حماية حقوق الإنسان من ممثلين وآليّات وإجراءات خاصّة بالأمم المتحدة

والسّماح لهم بالدّخول إلى البلد (ومن ضمنهم المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، و المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي) والمنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة والإقليميّة.

على بلدان الطرف الثالث ومنها الاتحاد الأوروبي:

- تدين بشدّة انتهاكات حقوق الإنسان في السّعوديّة وتطالب بإطلاق سراح كافّة المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين بسبب نشاطهم في المجال؛
- التأكد من أن هذه الجهود تتم ليس فقط من خلال الدبلوماسية الصامتة، لكن أيضا من خلال ردود الفعل العلنية وبشكل سريع وقوي؛
- أن تلتقي بالمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان السّعوديين والتعبير عن مساندتهم؛
- متابعة محاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان وإصدار تقارير علنيّة، ومشتركة إن أمكن، حول أي انتهاكات ومجالات الاهتمام التي تتمّ ملاحظتها خلال الجلسات، وضمان متابعة تلك الأوضاع في إطار نشاطاتها؛
- مطالبة السّلطات السّعوديّة بالتّعاون مع المنظّمات غير الحكوميّة الدوليّة والأجنبيّة بما يمكّنها من الدّخول إلى البلد دون عراقيل للنّهوض بحقوق الإنسان، ولمراقبة المحاكمات.

على بلدان الخليج والفلبين بالتّحديد، وبشكل عام جميع البلدان التي أبرمت اتفاقيات تسليم مطلوبين مع السعودية أن:

- تمتنع عن ترحيل أو تسليم المدافعين عن حقوق الإنسان للسّعوديّة.

على الاتحاد الأوروبي أن:

- يضمن حسن تنفيذ إرشادات الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان (وخاصّة فيما يتعلّق بالمدافعين عن حقوق الإنسان وشتّى أنواع العنف المسلّط على النّساء والفتيات والتّمييز ضدّهنّ والتّعذيب) من قبل المفوضيّة الأوروبيّة والدّول الأعضاء وأن ينشر تقارير حول تنفيذها؛
- يعدّ رسائل مشتركة ويعتمد استنتاجات متكاملة للمجلس للمساهمة في استراتيجيّة تكون مصحوبة بمؤشّرات مرجعيّة وبجدول زمنيّ لتفضي إلى التزامات محدّدة من جانب السّعوديّة وإلى تقدّم ملموس على أرض الواقع؛
- يضيف نقاشا حول حقوق الإنسان (بما في ذلك حول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة) كبند دائم على أجندة القمة السنوية بين بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التّعاون الخليجي.

على الأمم المتحدة، وخاصّة مجلس حقوق الإنسان، واجراءاتها الخاصّة أن:

- تعرب عن قلقها البالغ تجاه المضايقات المتواصلة وسجن الذين يمارسون حقّهم في حريّة التّعبير، وتكوين الجمعيّات، والتجمّع السّلمي، بمن فيهم المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيّين والمتظاهرين السّلميّين، وأن تطلب من الحكومة السّعوديّة إطلاق سراح جميع المحتجزين بسبب ممارستهم لأنشطة مشروعة دفاعا عن حقوق الإنسان؛
- تدين بشكل منهجيّ وعلني الوضع المتردي للمدافعين عن حقوق الإنسان في البلد؛
- تطلب من السّلطات السّعوديّة ضمان الحرمة الجسديّة والنفسيّة وحقوق كافّة المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان؛
- تواصل إيلاء الاهتمام الخاص بحماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في السّعوديّة طبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ التّوصيات المعتمدة بشأن السّعوديّة؛
- تطلب من الحكومة السّعوديّة تكثيف تعاونها مع الإجراءات الخاصّة لمجلس حقوق الإنسان بما في ذلك الاستجابة للطّلبات المتكرّرة بزيارة المقرّرين الخاصّين للأمم المتحدة بشأن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان وبشأن الحقّ في حريّة التجمّع السّلمي وتكوين الجمعيّات.

تحديد الحقائق
بعثات التحقيق ومراقبة المحاكمات

مـن خـلال أنشـطة تـتراوح بـين إرسـال مراقبـين إلى المحاكـمات، وتنظيـم بعثـات التحقيـق الدوليـة، طـورت الفدراليـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان إجـراءات دقيقـة ومحايـدة لتحديـد الحقائـق والمسـؤولية.
الخبراء الذين يُرسلون إلى الميدان يقدمون وقتهم للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بشكل طوعي.
أوفدت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان أكثر من 1,500 بعثة إلى أكثر من 100 بلدا على مدار السنوات الـ 25 الأخيرة.
هذه الأنشطة تدعم تنبيهات الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وحملات المناصرة التي تنظمها.

دعم المجتمع المدني
التدريب والتبادل

تنظـم الفدراليـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان أنشـطة عديـدة بالشراكـة مـع المنظـمات الأعضـاء في البلـدان التـي تتواجـد فيهـا، والهـدف الأسـاسي هـو تعزيـز تأثـير وقـدرة نشـطاء حقـوق الإنسـان للدفـع بالتغيـرات عـلى المسـتوى المحـلي.

تعبئة المجتمع الدولي
ضغط مستمر أمام الهيئات الحكومية الدولية

تدعـم الفدراليـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان منظماتهـا الأعضـاء والـشركاء المحليـين في جهودهـم أمـام المنظـمات الحكوميـة الدوليـة. تنبـه الفدراليـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان الهيئـات الدوليـة إلى انتهـاكات حقـوق الإنسـان وتحيـل إليهـا حـالات فرديـة.
كما تشارك الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في تطوير آليات قانونية دولية.

الإعلام والإبلاغ
تعبئة الرأي العام

تقـوم الفدراليـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان بإعـلام الـرأي العـام وتعبئتـه، مـن خـلال البيانـات الصحفيـة والمؤتمـرات الصحفيـة والرسـائل المفتوحـة إلى السـلطات وتقاريـر البعثـات والنـداءات العاجلـة والعرائـض والحمـلات والمواقـع الإلكترونيـة... تسـتفيد الفدراليـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان بالكامـل مـن وسـائل الاتصـال للتوعيـة بانتهـاكات حقـوق الإنسـان.

passage de la Main-d'Or - 75011 Paris - France 17
هاتف: + 33 1 43 55 25 18 / فاكس: + 33 1 43 55 18 80 / www.fidh.org

المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب
المنظمـة الدوليـة لمناهضـة التعذيـب، والتـي أسسـت في 1985، تعمـل مـن أجـل، ومـع، ومـن خـلال تحالـف دولي مـن 200 منظمـة غـير حكوميـة - شـبكة إنقـاذ ضحايـا التعذيـب - تكافـح ضـد التعذيـب، وعمليـات الإعـدام بإجـراءات موجـزة، وحـالات الاختفـاء القـسري، والاحتجـاز التعسـفي، وغيرهـا مـن ضروب المعاملـة أو العقوبـة القاسـية أو اللاإنسـانية أو المهينـة في العـالم.

مساعدة ومساندة الضحايا
تسـاند المنظمـة العالميـة لمناهضـة التعذيـب ضحايـا التعذيـب في الانتصـاف وجـبر الـضرر، بمـا في ذلـك إعـادة التأهيـل. وتأخـذ هـذه المسـاندة شـكل المسـاعدة العاجلـة القانونيـة والطبيـة والاجتماعيـة، وتقديـم الشـكاوى إلى آليـات حقـوق الإنسـان الإقليميـة والدوليـة، والتدخـلات العاجلـة.
تولي المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب اهتماما خاصا بفئات معينة من الضحايا، كالنساء والأطفال.

منع التعذيب ومكافحة الإفلات من العقاب
جنبا إلى جنب مع شركائها المحليين، تدعو المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب إلى التنفيذ الفعال على الأرض للمعايير الدولية لمناهضة التعذيب.
وتعمـل المنظمـة العالميـة لمناهضـة التعذيـب أيضـا مـن أجـل الاسـتخدام الأمثـل للآليـات الدوليـة لحقـوق الإنسـان، وبالتحديـد لجنـة الأمـم المتحـدة لمناهضـة التعذيـب، كي تصبـح أكـثر فعاليـة.

حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
كثـيرا مـا يتعـرض أولائـك الذيـن يدافعـون عـن حقـوق الإنسـان ويكافحـون ضـد التعذيـب للتهديـد، ولذلـك تضـع المنظمـة العالميـة لمناهضـة التعذيـب حمايتهـم في صميـم مهمتهـا، وذلـك مـن خـلال التنبيهـات، وأنشـطة للوقايـة، والمنـاصرة، وزيـادة الوعـي، وكذلـك مـن خـلال المسـاعدة المبـاشرة.

مرافقة وتدعيم المنظمات في الميدان
توفر المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب لأعضائها الأدوات والخدمات التي تمكنهم من القيام بعملهم وتدعيم قدرتهم وفعاليتهم في الكفاح ضد التعذيب.
ويأتي وجود المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في تونس ضمن التزامها بدعم المجتمع المدني في عملية الانتقال إلى سيادة القانون واحترام الحظر المطلق للتعذيب.

rue du Vieux-Billard - PO Box 21 - CH-1211 Geneva 8 - Switzerland 8
هاتف: +41 22 809 49 39 / فاكس: +41 22 809 49 29 / www.omct.org

مرصد حماية المدافعين
عن حقوق الإنسان

obs

مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان،
شراكة بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب

المرصد الذي أسس في 1997 هو برنامج نشط قائم على الإيمان بأن تعزيز التعاون والتضامن بين المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم سيساهم في كسر العزلة التي يواجهونها. كما يستند إلى الضرورة القصوى للتأسيس لرد منهجي من قبل المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي على القمع الذي يقع المدافعون ضحايا له.

تستند أنشطة المرصد إلى مشاورات وتعاون مع منظمات وطنية وإقليمية ودولية غير حكومية.

وفي إطار هذا الهدف، يسعى المرصد إلى تحديد:

- آلية تنبيه منهجية للمجتمع الدولي حول حالات مضايقة وقمع المدافعين عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما عندما يكونون بحاجة لتدخل عاجل؛
- مراقبة الإجراءات القضائية، وتقديم المساعدات القانونية المباشرة، كلما كان ذلك ضروريا؛
- بعثات دولية للتحقيق والتضامن؛
- المساعدة الشخصية المحددة بالقدر الممكن، بما في ذلك الدعم المادي، بهدف ضمان أمن المدافعين ضحايا الانتهاكات الخطيرة؛
- تحضير ونشر والتوزيع عالميا للتقارير حول انتهاكات حقوق وحريات الأفراد أو المنظمات المعنية بحقوق الإنسان حول العالم؛
- عمل دائم مع الأمم المتحدة وبشكل أكثر تحديدا مع المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وعند الضرورة مع المقررين الخاصين المعنيين بمواضيع أو مناطق جغرافية محددة وفرق العمل؛
- كسب تأييد مستمر على مستوى عدة مؤسسات حكومية دولية إقليميا ودوليا، لا سيما منظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والكومنولث، وجامعة الدول العربية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومنظمة العمل لدولية.

إن المرصد إذ يعتبر الكفاءة هدفه الأساسي، فقد اعتمد معايير مرنة لفحص مقبولية الحالات التي تحال إليه، بناء على «التعريف العملياتي» للمدافعين عن حقوق الإنسان الذي تبنته الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: «هو كل شخص ضحية أو عرضة لخطر أن يصبح ضحية لأعمال انتقامية، أو مضايقة، أو انتهاكات، بسبب التزامه/التزامها، الممارس فرديا أو بالإشتراك مع غيره وفقا للصكوك الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، بتعزيز وإعمال الحقوق المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمكفولة بموجب مختلف الصكوك الدولية».

ولضمان أنشطة التنبيه والتعبئة، أنشأ المرصد نظام اتصال مكرس للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر. هذا النظام، الذي يُدعى خط الطوارئ، يمكن الوصول إليه من خلال:

بريد إلكتروني: appeals@fidh-omct.org
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان هاتف: + 33 1 43 55 25 18 / فاكس: + 33 1 43 55 18 80
المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب هاتف: + 41 22 809 49 39 / فاكس+ 41 22 809 49 29

fidh

OMCT
شبكة SOS ضد التعذيب